العلوم الاجتماعية

مجلة دورية متخصصة ومحكمة تصدر عن
مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

المشرف العام: يوسف كفروني
عميد معهد العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير: مها الكيّال
رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

الهيئة الاستشارية للمجلة: سليمان الديراني، رجاء مكي، رشيد شقير،
ماريان الخياط صبوري، طانيوس جرجس،
حسين رحال، لبنى طربيه

العنوان: بيروت ـ مستديرة الطيونة ـ سنتر Céline ـ بناية كالوت ـ الطابق الرابع

للمراسلة: تلفون: ٣٨٧٨٨٩ ١ ٩٦١ ٠٠ ـ ٤٣١٦٠٧ ٦ ٩٦١ ٠٠

محمول: ٥٧٠٧٨٥ ٣ ٩٦١ ٠٠ ـ فاكس: ٣٨٧٨٨٢ ١ ٩٦١ ٠٠

E. mail: maha.kayal@gmail.com

جميع الحقوق محفوظة

محتويات العدد

افتتاحية ٥

دراسات

- ر: تأثير الإنترنت على مجالهم النفس ـ اجتماعي وتحصيلهم العلمي: (حالة: جنوب لبنان) سحر حجازي ٧

- La politique familiale (I) Enjeux, typologies et modèles **Suzanne AZAR** ٢٨

- The mirage of development Filing up an ever-deepening abyss **Pauline Meouchi Ayoub** ٤٩

محور خاص: أوراق بحثية في علم اجتماع العمل

- خريجو التعليم العالي في لبنان وسوق العمل نجيب عيسى ٦٩

- الخريجون الجامعيون وسوق العمل، حالة خريجي معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية
علي موسوي ٨٢

- تصنيف المهن: أي تسميات نستخدم؟
شوغيك كاسباريان ١٣١

- سوق العمل والمهن والتأهيل، تصنيف المهن في لبنان
دوللي الفغالي وحسين شلهوب ١٣٧

- التأهيل والعمل والمهن الجديدة، منظور مقارن
اليزابيت لونغنس ١٤٨

مؤتمرات وأنشطة

- مؤتمر العمر الثالث، التحولات، الحقوق والسياسات
مها كيال ١٨٢

- تراموای بيروت: ناظم المدينة وشريانها الحيوي
زينة زمزم ومحب شانه ساز ١٩٠

صدر حديثًا ١٩٥

شروط النشر في مجلة العلوم الاجتماعية ٢٠٥

إفتتاحية

أ. د. مها كيال(*)

تسعى مجلة العلوم الاجتماعية، الدورية المتخصصة والمحكمة، التي تصدر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية، إلى إدخال تغييرات جديدة في الشكل والمضمون، وفي أسلوب النشر والتسويق.

فلقد قررت الهيئة الاستشارية للمجلة، بعد تشكيلها، وبعد إجراء مداولات حول كيفية تفعيل دور هذه الدورية العلمية، التاكيد على اعتبار أن هذه المجلة هي موقع أساسي للنقاش الفكري ورافعة ضرورية للبناء الأكاديمي والمعرفي في المعهد، وذلك من أجل خدمة العلوم الاجتماعية والعاملين في حقولها المتنوعة، كما من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها معهد العلوم الاجتماعية على صعيد البرامج. فتطبيق نظام الـ LMD في المعهد يشكل مناسبة هامة لمتابعة التغيير الذي سيحدثه هذا النظام على مستوى شهادات الاجازة والماستر والدكتوراه، لا سيما وأنه يشكل إنتقالاً نوعيًا جديدًا، عنوانه الأبرز فتح المسارات الأكاديمية بين الأنظمة العلمية المتنوعة.

تركز الهيئة الإستشارية كذلك على رعاية الباحثين وبالأخص الجدد من بينهم، عبر نشر دراساتهم وخلاصات أبحاثهم وإسهاماتهم العلمية المختلفة. كما وتحاول، بدءًا من العدد القادم، تنويع مضمون مادة المجلة. فبالاضافة لنشرها، كما العادة، دراسات وأبحاث أساتذة معهد العلوم الاجتماعية، ستخصص لكل عدد محورا علميا يشكل هاجسًا إشكاليًا ومعرفيًا في العلوم الاجتماعية، كما ويحتاج لقراءة ميدانية موجهة يهتم بها الزملاء الباحثين، أو تتطلبها مساعدة على رسم سياسات وخطط يحتاجها القرار في القطاعين العام

(*) رئيسة مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية.

والخاص. هذا المحور تحدده هيئة المجلة مسبقًا، ويمكن إختياره وفق اقتراحات الزملاء أو وفق إهتمامات مركز الأبحاث.

ستفتح المجلة أيضًا الباب لنشر المقابلات الاجتماعية الجادة مع علماء اجتماعيين لهم منشوراتهم الأكاديمية التي أحدثت نقلة نوعية في مجال هذا العلم، وستنشر الترجمات الهامة لدراسات أجنبية جادة تشكل أفقًا معرفيًا هامًا لطلاب العلوم الاجتماعية.

ستعرض المجلة كذلك أهم ما نشر من كتب جديدة في العلوم الإجتماعية، كما أنها ستتابع نشاطات الفروع الخمسة لمعهد العلوم الاجتماعية في المؤتمرات والندوات التي يقيمونها، وستقدم أيضًا نشرة عن النشاطات العلمية للمعهد ولمركز الأبحاث فيه.

إن هدف المجلة أن تكون **المرصد العلمي** لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأن تشجع البحث الجاد، لاسيما للباحثين الشباب، وذلك من أجل تدعيم العلوم الاجتماعية في كافة تخصصاتها في الجامعة ومن أجل تفعيل الدينامية البحثية في المعهد وضمن كافة فروعه.

دراسات

المراهقون: تأثير الإنترنت على مجالهم النفس ـ اجتماعي وتحصيلهم العلمي (حالة: جنوب لبنان)

سحر حجازي(*)

ملخص

ستعالج هذه الدراسة، موضوع استخدام الطلبة المراهقين في جنوب لبنان للانترنت من وجهة نظر نفس ـ اجتماعية، لإلقاء الضوء والكشف عن أبرز التغيرات البنيوية التي تطال مجالهم النفس ـ اجتماعي ولفهم التحولات الحاصلة في ديناميته وما تولد لدى هذه الفئة الشبابية من تغيير في البنية العلائقية، عمومًا، وأسلوب التفاعل مع الأهل والمحيطين بهم، خصوصًا، كما ستسعى لمعرفة ما هو هدف استخدام الإنترنت لدى المراهقين وما هي انعكاسات الاسراف في استخدامه على حياتهم العائلية وعلى تحصيلهم العلمي وذلك باتباع المنهج الوصفي، مع استخدام التوثيق والاستمارة كأدوات لجمع البيانات.

أما بالنسبة للنتائج الميدانية، فقد أظهرت أن الإنترنت، بما يقدمه من مغريات، يساهم في تضييق إطار المجال النفس ـ إجتماعي الواقعي والحقيقي لصالح بناء المراهقين لمجال نفس ـ اجتماعي افتراضي. كما تبين أن فضاء المجال النفس ـ اجتماعي للأسرة

(*) أستاذ مساعد في علم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية (معهد العلوم الاجتماعية بيروت/ صيدا، وكلية الآداب: قسم علم النفس)، البريد الالكتروني: drhijazis@hotmail.fr

أصبح ممزوجا بـ «الفضاء السايبري»، مما فرض هيمنة للعلاقات الافتراضية التي بدأت تحرم المراهقين من الإمكانات المتنوعة التي تقدمها البيئة الاجتماعية المحيطة بهم والتي تُساهم في تعزيز نضجهم الانفعالي والاجتماعي والنفسي السليم. أما بالنسبة للهدف من استخدامهم للانترنت، فقد تبين أن الهدف الرئيسي هو التعارف والدردشة اللذان، إضافة إلى الاسراف في استخدام الانترنت، انعكسا سلبا على تحصيلهم العلمي[1].

مقدمة

منذ أن دخلت تكنولوجيا الاتصال الحديث، وفي مقدمها الإنترنت، إلى حياة أسرنا ومجالها النفس ـ اجتماعي، فتحت عصرا جديدا من عصور الاتصال والتفاعل بين البشر. وبعد أن كانت المجتمعات ذات هوية إنسانية، قائمة على التفاعل الحي بين أناس موجودين فعليًا في زمان ومكان مُحددين، تغيرت هويتها وأصبحت المجتمعات «مجتمعات رقمية» قائمة على تفاعل اجتماعي ـ افتراضي يتجاوز حدود الزمان والمكان، تُحدده منظومة تكنو ـ اجتماعية بدلاً من المنظومة الثقافية الانسانية.

تبعًا لذلك، بات يتّسم هذا العصر بغزارة المعلومات والمعارف التي تقدّمها الإنترنت لمستخدميها وكذلك بكثرة وسائل اللعب والتسلية التي وفرت فرصة لأنماط جديدة من الاتصال والاجتماع والترفيه وقضاء الوقت بطريقة غير مألوفة مقارنة بما كان سائدًا في السابق. فقد صار البعيد عنا قريبًا منا بكبسة زر والقريب بعيدًا بفعل انسحابه من المجال الموجود به وعدم تفاعله مع المحيطين به، الأمر الذي يُظهر بأن لهذه التقنيات تأثيرات متنوعة كتأثيراتها على صحة الفرد الجسدية، النفسية، والاجتماعية، من جهة، وسلامة تفاعله مع المحيطين به وتماسك الأسرة والمجتمع، من جهة ثانية.

لكن، بالرغم من ايجابيات الإنترنت العديدة في مختلف المجالات العلمية والطبية والاقتصادية... الخ، إلا أن لها تأثيرات سلبية، على البنية العصبية للدماغ كما أشار كار (Carr، ٢٠١١، ص: ١٠٢) وعلى بعض العمليات الدماغية كما يؤكد الباحث الدكتور باكينو (Baccino، ٢٠٠٩، ص: ٤٢ ـ ٥٧). أضف إلى ذلك أنها أصبحت تشكل تهديدًا

(١) هذا البحث تمت صياغته استنادا على بيانات ميدانية قامت بجمعها الطالبتان كارين صادر وزهراء قاسم لهذا أتقدم منهما بالشكر.

ثقافيا للمجتمعات المحلية، حيث بدأت تؤثر على طبيعة هذه المجتمعات وأنماط التفاعل فيها ومختلف العلاقات التبادلية بين أفرادها. فالعلاقات الاجتماعية في الحياة العامة هي في حقيقة الأمر علاقات تفاعل مباشرة، أي علاقات اجتماعية حيّة وحقيقية ترتكز على المعرفة المباشرة للشخص والتفاعل الحي معه القائم على الاتصال المباشر بلغة العيون والجسد وما يحمل، هذا الأخير، من تعبيرات بالوجه واليدين تُتمم الرسالة التي يود الفرد ايصالها للمتحاور معه، بينما العلاقات الاجتماعية «الحاسوبية»، إن صح التعبير، هي في الواقع علاقات افتراضية، قد يشوبها الغموض في بعض الأحيان لغياب لغة الجسد المتممة للمعنى المراد ايصاله والمفسرة له، وقد تكون في أحيان أخرى غير حقيقية تقود الفرد نحو العيش في عالم وهمي. كما أن لهذه العلاقات «الحاسوبية» سلم قيم قد يكون مناف للقيم الاجتماعية المحلية، وبخاصةً إذا كان التفاعل قائمًا بين أفراد من ثقافات مختلفة، مما ينعكس إربابًا في سلم القيم والمعايير الموجود في المجال النفس ـ اجتماعي للفرد من خلال دخول عناصر ثقافية دخيلة لا تنبع من واقع هذا المجال، مما يخلق تشويشًا فكريًا لدى الأفراد المكونون له لا سيما أولئك الذين في مرحلة المراهقة.

وبما أن الشريحة الأكبر التي تستخدم الإنترنت هي من فئة المراهقين تبعًا لإحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات، حيث أكدت أنه بحلول نهاية عام ٢٠١٠ سنجد ٩٠٪ (حب الله، ٢٠١٠) من المراهقين وصغار البالغين هم من مستخدمي الإنترنت (مع إتجاه تصاعدي أكثر فأكثر)، سنقوم بدراسة هذه الظاهرة سعيًا لمعرفة آثارها المختلفة عند هذه الفئة التي يتوقف على نجاحها بالحياة مستقبل المجتمعات وتطورها، وبخاصةً بعد أن أظهرت الدراسات أن ٦٪ (الأحمر، ٢٠٠٦) من مستخدمي الإنترنت في العالم هم في عداد المدمنين على الإنترنت، والمؤشرات تدل على المنحى التصاعدي لهذا الاستخدام.

إذن، إن ظاهرة استخدام الإنترنت تزداد انتشارا يومًا بعد يوم، فقد أكدت البيانات أن قاعدة استخدام الإنترنت حول العالم تضاعفت أكثر من ١٤٣ مرة في العام ٢٠١١، حيث بلغ إجمالي عدد مستخدميها في العالم حوالي ٢,٣ مليار مستخدم (المبيضين، ٢٠١٤). وتظهر إحصاءات موقع بنقدوم (pingdom)[1] المتخصص في الانترنت للعام ٢٠١٢،

(١) موقع متخصص في الانترنت
http://royal.pingdom.com/2010/01/22/internet-2009-in-numbers/، استرجع في ٢٠١٣/١/١٠

مثلاً، أن عدد رسائل البريد الالكترونية المرسلة ارتفع في هذا العام ليصل إلى ٩٠ ترليون رسالة، هذا عدا عن الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت دون أن يكون لديهم بريد الكتروني. إن هذا التنامي السريع التصاعدي لاستخدام الانترنت قد شكل محفزًا علميًا أساسيًا للقيام بهذا البحث، بغية إلقاء الضوء على واقع استخدام المراهقين للإنترنت في بيئة محددة (الجنوب اللبناني) والتحقق من تأثيراتها الفعلية على الصعيد النفس ـ اجتماعي، التربوي والعائلي.

الأسرة كمجال نفس ـ اجتماعي بإمتياز وتأثره بالانترنت

بالرغم من تعدد تعريفات الأسرة، يبقى تعريف إميل دوركايم من التعريفات البارزة حتى أيامنا الحالية، حيث يعتبر الأسرة أنها: «ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين وما ينجبانه من أولاد، بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضاؤها حقوقيًا وخلقيًا بعضهم ببعض» (دوركهايم، ١٨٨٨).

إذن، الأسرة هي مؤسسة أوجدها المجتمع نظرًا لحاجته لها. يتفاعل أفرادها فيما بينهم وفقًا لأدوار حددها لهم المجتمع مُسبقًا، وتبعًا لذلك، تقوم بينهم التزامات متبادلة يترتب عليها حقوق وواجبات مادية ومعنوية. وبذلك، يصبح التفاعل المباشر ـ الحي بين الأهل والأبناء مسألة أساسية تؤثر إيجابًا أو سلبًا على هذه الالتزامات كونه يربط أعضاء الأسرة بعضهم ببعض ليس فقط قانونيًا واجتماعيًا، بل أخلاقيًا ونفسيًا.

تقوم دينامية الحياة الأسرية على قاعدة المكان الذي يجمع ذوي القربى برابط القرابة مهما كبُر عددهم أو قلّ، وعلى قاعدة النظم التي ترعى هذه العلاقات وتراقبها لتعيّن المسموح منها والممنوع ضمن إطار مجال نفس ـ اجتماعي معين له خصوصيته النابعة من خصوصية ظروف الأسرة.

ويُقصد بالمجال النفس ـ اجتماعي، من الناحية العلمية، «ما يكوّن الحيّز المادي والمكاني الذي يتحرك فيه الفرد في حياته اليومية وأيامه المتراكمة على مرّ الزمان. والمجال له مدى يكبر أو يصغر (كمكان)، يقصر أو يطول (كزمان) وذلك تبعًا لحجم شاغل المجال وامتدادات وتشابكات علاقاته وارتباطاته وللخصوصيات المادية أو المعنوية التي تستلزمها حركته في المجال المذكور» (مكي، ١٩٩١، ص:١٣).

من هنا، يتضح بأن الأسرة بحد ذاتها تشكل مجالاً نفس ـ اجتماعيا له أبعاد مادية تتجلى من خلال المكان والتجارب المشتركة والتاريخ المشترك لأفرادها وروابط الدم والقربى، وكذلك كل الأدوات والتقنيات التي يستخدمونها، وأبعادا معنوية، هي خلاصة المشاعر والانفعالات والحياة العاطفية التي تربط أفرادها بعضهم ببعض.

وإذا تأملنا في المنطق الذي يحكم العلاقات الأسرية، فهو «منطق كل التبادلات بين البشر، فهو إما أن يكون منطق التبعية لجهة الارتهان المطلق أو النسبي بإرادة وسلطة رب الأسرة في المجالات اليومية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعاطفية، وإما أن يكون منطق الاستقلالية لجهة التحرر المطلق أو النسبي في المجالات اليومية المذكورة» (مكي، ص: ١٩١).

على ضوء ما تقدم، تُعتبر **العلاقات التي تحكم بنية العائلة** بمثابة **المؤشر** الذي يحدد مدى ارتباط أفراد الأسرة بعضهم ببعض **ومدى تماسك هذه الأخيرة** كمجال نفس ـ اجتماعي. فكلما كان تفاعل أفراد الأسرة اليومي مباشرًا ودودًا وحارًا، كلما سيطرت الإيجابية على دينامية هذا المجال واعتُبرت الأسرة متماسكة اجتماعيًا، وعلى العكس، كلما كان التفاعل بين أفراد الاسرة محدودًا، غير مباشر والعلاقات باردة... الخ، كان على الأهل ادراك أن ثمة خطب ما يُهدد التماسك الأسري.

المقاربة الفكرية والمنهجية للدراسة الميدانية

تسعى هذه الدراسة، في محاولة تلمس هذا الخطب الذي يشعر به الأهل جراء مخاطر اسراف المراهقين في استخدام الإنترنت، للبحث والقاء الضوء على انعكاسات هذه الممارسة المستجدة لأولادهم على البنية العلائقية للأسرة وعلى تماسكها من جهة، وعلى إنجازهم المدرسي، من جهة ثانية. هذا، وقد انطلقنا في بحثنا من **تساؤل رئيسي** تفرعت منه عدة تساؤلات:

- ما هو تأثير الإنترنت على المجال النفس ـ اجتماعي والتحصيل العلمي للمراهق؟

من هذا السؤال تفرعت الأسئلة التالية:

- هل التأثير الغالب هو تأثير سلبي أم إيجابي؟
- ما هي انعكاسات الإسراف في استخدام الإنترنت على الحياة العائلية والتفاعل الاجتماعي داخل الأسرة؟

- ما هو هدف استخدام الإنترنت لدى غالبية المراهقين؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، وضعت الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: إن الإنترنت، كوسيلة اتصال حديث، فرضت دورها في المجال النفس ـ اجتماعي عند المراهقين حيث أصبحت تلعب دورا بارزا في التأثير سلبًا على التفاعل الحي ـ المباشر بينهم وبين أسرتهم لصالح زيادة التفاعل عبر الإنترنت.
- **الفرضية الثانية**: إن إسراف المراهق في استخدام الإنترنت ينعكس سلبا على تحصيله العلمي لأنه يمضي معظم وقته بعد عودته من المدرسة في استخدامها على حساب إتمام واجباته المدرسية.

وتبدو **أهمية** هذه الدراسة كونها:

- من الدراسات الأولى ميدانيًا في الجنوب اللبناني التي تجمع البُعد النفس ـ اجتماعي، العائلي والتربوي في آن معًا وقد كانت الدراسات السابقة تركز على أحد الأبعاد منفردًا. ويتم إغفال الجانب النفس ـ اجتماعي حيث كان يُنظر للأسرة نظرة سوسيولوجية فقط باعتبارها وحدة اجتماعية، مع إغفال أنها بحد ذاتها تشكل أول مجال نفس ـ اجتماعي يتحرك ضمنه الفرد.
- تُساهم في الكشف عن كيفية تأثير أحد العناصر المكونة للمجال النفس ـ اجتماعي على دينامية المجال بأكمله وعلى البنية التفاعلية فيه. **فالتكنولوجيا** وإن كانت **عنصرًا ماديا** من العناصر المكونة للمجال النفس اجتماعي للفرد ووسيلة تُسهل أموره وأعماله في حياته اليومية، غير أنها استطاعت أن تُغير في طبيعة ودينامية المجال بكامله، وبالتالي في البعد العلائقي والتفاعل الاجتماعي السائد فيه.
- تحاول لفت إنتباه كل المعنيين بالشأن التربوي وكذلك الأهل والتلامذة لمخاطر الاسراف في استخدام الإنترنت وامكانية أن يصبح الفرد مدمنًا عليها، مما يُهدد التماسك الأسري وصحة المجتمع على حد سواء، لأن الأسرة هي خليته الأولى التي تعكس ما يتصف به من تماسك أم تفكك؛ ومن تقدم أم تخلف، وهي التي تمده بالأبناء مصدر استمراريته، فبصلاحها يصلح المجتمع وبفسادها يفسد.

ويهدف البحث إلى:

- إظهار أبرز انعكاسات الإسراف في استخدام الإنترنت على التحصيل المدرسي للمراهق، وعلى دينامية الحياة الأسرية والتفاعل الاجتماعي بين الأهل والمراهق، حيث باتت التكنولوجية خطرًا يهدد البنية العلائقية الأسرية يجب التنبّه له.
- لفت الانتباه لضرورة قوننة استخدام الحاسوب والإنترنت حفاظًا على الحوار المباشر بين الأهل والأبناء باعتباره دليل صحة تفاعلية في الحياة الاسرية.
- تحديد مجالات استخدام المراهقين للإنترنت وتوعيتهم لمخاطرها وكيفية الاستفادة منها.
- معرفة نسبة المراهقين الذين يسرفون في استخدام الإنترنت (٥ ساعات يوميًا وما فوق) من بين أفراد العينة، لأنهم يشكّلون مشروع «مدمنين» عليها من الواجب توعيتهم.

ولتحقيق أهداف البحث، اعتمدنا **المنهج الوصفي** الذي يُعتبر طريقة من طرق التحليل والتفسير العلميّ بأسلوب منظم، لأنه يسمح بالكشف «عن آراء الناس ومعتقداتهم واتجاهاتهم إزاء موقف معين... [و] للوقوف على قضية محددة تتعلق بجماعة أو فئة معينة» (خضر، ٢٠١٣)، وكذلك لأنه يساعد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا ويعبّر عنها كيفيًا وكميًا مُحاولاً تفسير هذه الحقائق تفسيرًا كافيًا(حسن، ١٩٨٥، ص:٢١٣). فالتعبير الكيفيّ يصف الظاهرة ويوّضح خصائصها، أما التعبير الكميّ فيعطيها وصفًا رقميًا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع ظواهر أخرى. باختصار، إنه يسمح بوصف حقيقة علاقة المراهقين بالإنترنت وتبيان مخاطره وأبرز انعكاسات استخدامه غير المدروس.

أما التقنيات المستخدمة، فكانت تقنية الإستمارة بالإضافة إلى تقنية التوثيق. فبالاستناد إلى فرضيات البحث، وضعنا **أسئلة الاستمارة ضمن أربعة محاور** سمحت بالحصول على بيانات متعلقة بالجوانب التالية:

- بيانات شخصية، تسمح بالتعرف على المراهق وصفاته الشخصية.
- بيانات عائلية، تصف واقع أسرة المراهق كمجال نفس ـ اجتماعي بأبرز خصائصها،

محاولين من خلال الأسئلة أن نعكس بطريقة غير مباشرة حقيقة الجوّ الأسري السائد، مركزين على كيفية تحوّل طبيعة العلاقات الأسرية بفعل التطور والتقدم المعرفي والتكنولوجي.

- بيانات عن استخدام المراهق للإنترنت، حيث نتعرف من خلال أسئلة هذا المحور على كلّ ما هو مرتبط بالعالم الذي يجمع بين المراهق والإنترنت متوقفين عند الفترة الزمنية التي يمضيها المراهق متصلاً بهذه الشبكة، وغيرها من البيانات التي تعكس مدى تأثير الإنترنت على المجال النفس ـ اجتماعي للمراهق، وعلى التفاعل الحيّ ـ المباشر بينه وبين أفراد أسرته لصالح زيادة التفاعل عبر الإنترنت.

- بيانات عن التحصيل الدراسي، التي تظهر مدى تأثير كثرة استخدام الإنترنت على التحصيل العلمي للطلاب، ومعرفة ما إذا كانت هذه الوسيلة تعتبر وسيلة بحث مثالية تخدمهم أم على العكس، ستكون هذه الوسيلة مصدرًا للتسلية ومضيعة الوقت على حساب إتمام واجباتهم المدرسية.

وقد شملت عملية **توثيق المعلومات**: البحث عن المعلومات من مختلف المصادر، ثم اختيار المناسب منها لارتباطه المباشر بموضوع البحث، ولفهرسته وتصنيفه وتحليله واستخلاصه وعرضه وفق الأسس والنظم العلمية والفنيّة، معتمدين على الكتب والمجلّات والدراسات المنشورة بالإضافة إلى العديد من المواقع الإلكترونية العلمية.

يتألف **مجتمع الدراسة**، التي تمّ تنفيذها ميدانيًا خلال العام (٢٠١١ ـ ٢٠١٢)، من طلاب الصفين الأول والثاني الثانويين من مدارس رسمية وخاصة موجودة في مدينة صيدا وضواحيها، تمّ اختيارهم بطريقة عشوائية مقصودة. وتتكوّن **العينة** من ٨٠ طالبًا وطالبة (٤٠ من الذكور، ٤٠ من الإناث) تعمدنا أن يكونوا من صيدا وضواحيها لنضمن التنوع الطائفي، وقصدنا أن يكونوا من مستخدميّ الإنترنت، ومن فئة عمرية تتراوح ما بين ١٥ و١٨ سنة.

لقد روعي عند اختيار العينة أن تتوافر فيها الشروط التالية:

- أن تضم طلابًا من المدارس الرسمية والخاصة (٤٠ طالبًا من مدارس رسمية، ٤٠ طالب من مدرسة خاصة) بهدف الحصول على عيّنة أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث.

- أن تضم مراهقين لآباء من مستويات تعليمية متنوعة.
- أن تضم مراهقين لأمهات عاملات وغير عاملات.
- أن تضم مراهقين من مستويات اقتصادية متنوعة.
- أن تضم مراهقين من ديانات وطوائف متنوعة.

عرض لأبرز النتائج

سنقوم، فيما يلي، بعرض وتحليل لأبرز البيانات التي حصلنا عليها من أفراد العينة سعيًا لإثبات صحة فرضيات البحث.

إثبات صحة الفرضية الأولى:

لإثبات صحة هذه الفرضية حاولنا التعرف على واقع التفاعل الاجتماعي للأسرة عندما تجتمع مساءً، فهل سيسود الحوار والمحادثة بين الأهل والأبناء أم سينشغل كل منهم بالإنترنت من خلال هاتفه الخلوي، وسينزعج إذا ما قاطعه أحد أفراد الأسرة أثناء استخدامه له. أما في الأسر التي لا يعرف فيها الأهل استخدام الإنترنت، حاولنا معرفة ما إذا كانوا سينشغلون بمشاهدة التلفاز وما يتطلب من تركيز وانتباه له بدلاً من التحاور مع أبنائهم ومعرفة حاجاتهم وهواجسهم. أضف إلى ذلك، سعينا للتعرف على كيفية قضاء المراهق لوقت الفراغ وما إذا كان الإنترنت ستكون الوسيلة الرئيسية لتمضيته لوقت فراغه.

الرسم البياني رقم (١): التفاعل الاجتماعي للأسرة مساء

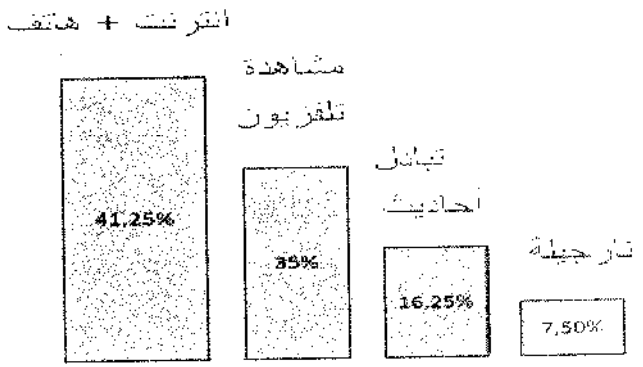

لقد حصلت مشاهدة التلفاز على أعلى نسبة (٣٥٪) من النشاطات التي تقوم بها الأسرة عندما تجتمع مساءً، يليها استخدام الإنترنت (٢٢,٥٠٪) والانشغال بالهاتف الخلوي (١٨,٧٥٪) وكل هذه الأنشطة تعمّق الفردانية والوحدة النفسية. فالفرد صحيح أنه حاضر جسديًا مع أفراد أسرته ولكنه فكريًا مشغول بما يشاهده بالتلفاز، أو بما يقوم به على شبكة الإنترنت، مما ينعكس سلبًا على طبيعة العلاقات داخل الأسرة وبالدرجة الأولى على المراهق الذي يحتاج في هذه المرحلة إلى دعم وتفهم والديه لحاجاته وذلك لا يتم إلا من خلال التحاور معه، حيث نرى أن أدنى النسب كانت لتبادل الأحاديث (١٦,٢٥٪) وقد أضاف (٧,٥٠٪) من المبحوثين شرب النرجيلة مع الأهل مساءً، مما يشير إلى انتشار كبير لهذه الظاهرة وعدم وعي الأهل لخطورتها على صحة الأبناء وهم مازالوا براعم يافعة بالحياة.

الرسم البياني رقم (٢): انزعاج المراهق عند مقاطعته استخدام الإنترنت

من خلال قراءتنا للرسم البياني، نجد أن (٥٨,٧٥٪) من أفراد العينة يشعرون بالانزعاج في حال قاطعهم أحد أثناء استخدامهم للإنترنت، ولعل ذلك يُظهر مدى انغماس الأبناء بالجو الافتراضي والتفاعل عبر الإنترنت على حساب التفاعل الحي مع المحيطين به، فهو الحاضر/الغائب، مما يجعله في حالة اغتراب عن أهله ومحيطه.

الرسم البياني رقم (٣): الإنترنت، بشكل عام، أخذت من الوقت المخصص للأسرة

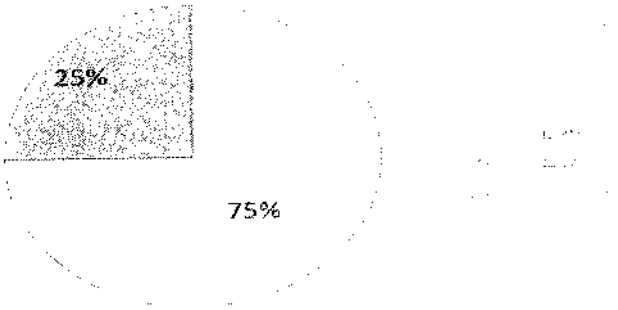

يتضح من هذا الرسم أن (٧٥٪) من أفراد العينة يعتبرون أن الإنترنت، بشكل عام، قد أخذ من الوقت المخصص للأسرة، بينما نلاحظ أن ربع أفراد العينة فقط (٢٥٪) رفضوا ذلك، وهم جميعًا من أسر أمهاتهن وآبائهم لا يُجيدون استخدام الإنترنت، مما يجعل وقتهم مكرسًا لأبنائهم. لذلك، من الطبيعي أن يرفض هؤلاء الفكرة المطروحة عن الإنترنت.

الجدول رقم (١): كيفية قضاء المراهقين لوقت الفراغ

كيفية قضاء وقت الفراغ	التكرار	النسبة المئوية
مشاهدة التلفاز	٣٠	٪١٨,٩٨
زيارة الأقارب	٧	٪٤,٤٠
إستخدام الإنترنت	٦٥	٪٤١,٢٤
مطالعة	٥	٪٣,١٦
رياضة	١١	٪٦,٩٦
التسوق	٣	٪١,٨٩
الذهاب مع الأصدقاء	١٣	٪٨,٢٢

كيفية قضاء وقت الفراغ	التكرار	النسبة المئوية
الكشاف	١	٠,٦٢٪
دروس دين	٣	١,٨٩٪
النرجيلة	١٠	٦,٣٢٪
النوم	١٠	٦,٣٢٪
المجموع	١٥٨	١٠٠٪

ملاحظة: إن المجموع النهائي في هذا الجدول قد بلغ ١٥٨، مع العلم أن عدد أفراد العينة ٨٠ ولكن ما يفسر هذا التفاوت في الأرقام إختيار أفراد العينة لأكثر من إحتمال.

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يتبين أن (٤١,٢٤٪)، وهي أعلى نسبة، كانت لتمضية وقت الفراغ باستخدام الإنترنت، وهذا يدل على أنه أصبح من أبرز وسائل الترفيه عند المراهقين، تليها نسبة استخدام التلفاز حيث بلغت (١٨,٩٨٪)، غير أن ما يلفت الانتباه تدني نسبة المطالعة حيث بلغت (٣,١٦٪)، وهذا من شأنه أن ينعكس سلبًا على التحصيل العلمي للمراهق، كما ويشير إلى أن الوسائل التكنولوجية بدأت تؤثر سلبًا على حركة الفرد في المجال النفس ـ اجتماعي الذي يعيش به فبدل زيارة الأقارب أو الأصدقاء ليتفاعل معهم بشكل حي أصبح يتفاعل معهم عبر الإنترنت.

إثبات صحة الفرضية الثانية:

أبرز المؤشرات التي تدلنا على أن كثرة استخدام الإنترنت ينعكس سلبا على التحصيل العلمي للمراهق هي معرفة متوسط عدد ساعات استخدام الإنترنت باليوم، وكذلك معرفة متوسط عدد ساعات الدراسة بعد العودة إلى المنزل ثم مقارنتها بعدد الساعات المخصصة للإنترنت، ومدى استخدامه للغة التشات (Chating) كونها تضعف مستواه اللغوي، وأخيرًا تأثير استخدام الإنترنت على المعدل العام للتلميذ... الخ.

الرسم البياني (٤): متوسط عدد ساعات استخدام الإنترنت باليوم

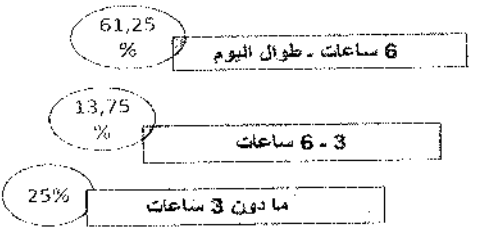

يُظهر الرسم البياني، أن (٦١,٢٥٪) من المبحوثين يستخدمون الإنترنت طول النهار حتى أثناء وجودهم في المدرسة وفي الصف «تحديدًا»، في حين كانت أدنى نسبة مئوية (٢٥٪) هي للذين يستخدمونه ٣ ـ ٦ ساعات يوميًا، مما يُعزز فكرة تعاظم تأثير الإنترنت على حياة المراهقين، وأنه أصبح عنصرًا حيويًا في مجالهم النفس ـ اجتماعي، ولم يعد مجرد وسيلة للهو ومضيعة للوقت في المنزل أو في مقاهي الإنترنت، بل أصبحت هذه الشبكة كظلّ للإنسان ترافقه أينما ذهب بحكم وجودها في الهاتف الخلوي؛ مما يجعل من الصعب الحدّ من سيطرتها على حياة التلميذ حتى داخل المدارس. لذلك، على المعلمين والأهل توعية التلاميذ والأبناء على مخاطر الإنترنت وعن الخلفيات الاستثمارية لها، حيث تسعى الشركات لتحقيق الربح حتى ولو على حساب الإنسان ورسوبه في المدرسة. وعليهم أن يلفتوا انتباههم إلى أن ما تمتلكه الأسرة من أجهزة ووسائل ترفيه: كالكومبيوتر والإنترنت، إنما هي وسائل سترافقهم للأبد ويجب على الفرد أن يعرف متى يقول «لا» لإغراءاتها لأنها تتعارض ومصلحتهم الشخصية.

الرسم البياني رقم (٥): متوسط عدد ساعات الدراسة بعد العودة إلى المنزل

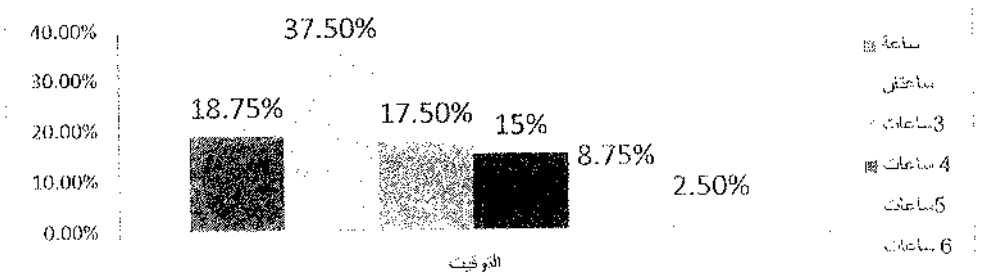

يتبين أن الوقت المخصص للدراسة المنزلية عند أعلى نسبة من أفراد العينة (٣٧,٥٠٪) بقدر بساعتين فقط. أما النسبة التي تليها، فهي (١٨,٧٥٪)، للذين يدرسون ما بين ساعة وساعتين، وهذا الوقت يعتبر غير كاف لطلاب المرحلة الثانوية، مما يشير إلى أنهم قد يختصرون وقت الدراسة ليستخدموا الإنترنت، والدليل على ذلك أن أكثر من ثلثي أفراد العينة (٤١,٢٥٪) يبقى على اتصال دائم بالإنترنت أكثر من الوقت المخصص لذلك، وأن (٤٣,٧٥٪)[١] هم على اتصال بشبكة الإنترنت في غالب الأحيان وهؤلاء يشكلون معًا (٨٥٪) من أفراد العينة.

الرسم البياني رقم (٦): متوسط عدد ساعات الدراسة بعد العودة إلى المنزل ومقارنتها بعدد الساعات المخصصة للإنترنت

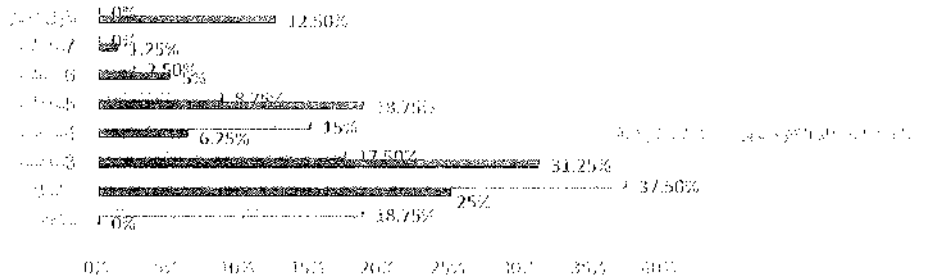

يبين هذا الرسم البياني، أن أعلى نسبة (٣٧,٥٠٪) هي للمراهقين الذين يقومون بواجباتهم المدرسية خلال ساعتين فقط. مقابل (٣١,٢٥٪) للذين يستخدمون الإنترنت ثلاث ساعات يوميا. وبهذا نلاحظ أن الفرق بينهما هو لصالح استخدام الإنترنت حيث تستخدم لمدة ثلاث ساعات، في حين أن الوقت المخصص للدرس عند أكثرية المبحوثين يبلغ ساعتين فقط. وإذا لاحظنا الطلاب الذين يدرسون (٣ ساعات) نجد أن النسبة تنحدر إلى (١٧,٥٠٪). أما بالنسبة للذين يستخدمون الإنترنت لمدة خمس وست ساعات،

---

(١) حسب جدول عنوانه: البقاء متصلا بالانترنت أكثر من الوقت المخصص لذلك، لكني لم أضعه في المقال بحكم المساحة.

فنلاحظ أن نسبة استخدام الإنترنت تبلغ ضعف نسبة ساعات الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، هناك الذين هم على تواصل دائم مع الإنترنت عبر هواتفهم، وقد بلغت نسبتهم (١٢,٥٠٪)؛ ولاشك أن ذلك من شأنه أن ينعكس سلبًا على تحصيلهم المدرسي لأنهم يستنزفون طاقاتهم بالتحاور مع الآخرين عبر الإنترنت، وعندما يحين الوقت القليل المتبقي للدراسة يكونون متعبي العيون والجسد، وسرعان ما ينامون من الإرهاق قبل إتمام واجباتهم المدرسية، أو يتممونها ضمن الحد الأدنى من المطلوب. ولعل من الأمور التي تساهم أيضا في تراجع المعدل العام للتلميذ «الضعف اللغوي والتعبيري»، وقد لاحظنا مؤخرًا ظهور أسلوب تعبيري خاص بالمستخدمين لمواقع الدردشة على الإنترنت تتسم بالاستغناء عن اللغة الفصحى وتجاهل قواعدها، إضافة لدمج بعض الأرقام التي تشبه بعض الأحرف باللغة العربية، مما يسهم أيضا في تراجع المعدل العام للتلميذ بسبب ضعف مستواه اللغوي. فماذا عن نسبة استخدام لغة التشات (Chating) عند أفراد العينة؟

رسم البياني رقم (٧): نسبة استخدام لغة التشات (Chating) من محادثتهم على الإنترنت

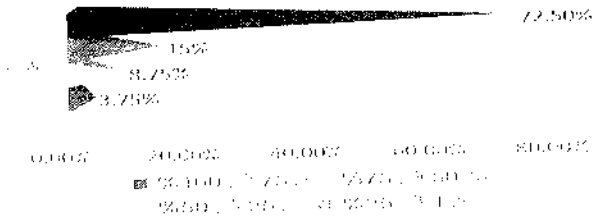

لقد بات من المعروف أن هناك لغة خاصة بالدردشة على الإنترنت يستخدمها الشباب ليكتبوا الكلمات كما يلفظونها ويُدخلون عليها بعض الأرقام الشبيهة ببعض الأحرف باللغة العربية، كأن نكتب الرقم ثلاثة بإعتباره شبيهه بالحرف (ع) في اللغة العربية، فيصبح اسم علي مثلا بلغة الدردشة (ali3). وهذا أمر من شأنه أن يساهم في تدني المستوى اللغوي للتلميذ. وإذا قرأنا البيانات الواردة في هذا الرسم البياني نجد أن ما يقارب ثلاثة أرباع أفراد العينة (٧٢,٥٠٪) يستخدمون لغة chat بمقدار (٧٥ إلى ١٠٠ ٪) من دردشتهم؛ أي أنهم معظم الوقت يستخدمونها. أما الذين لا يستخدمون لغة (Chat) إلا بما نسبته كحدّ

أقصى (٢٥٪) من أحاديثهم، فتبلغ نسبتهم (٣,٧٥٪)، مما يدلنا على أن لغة الدردشة بدأت تسيطر على قسم كبير من أحاديث المراهقين، وهو أمر ينعكس سلبًا على إتقانهم اللغة العربية الفصحى، فيتدنى مستواهم بها كتابة وتعبيرًا، الأمر الذي سينعكس بالتالي سلبًا على علاماتهم في المواد التي تتطلب التعبير الكتابي.

الرسم البياني رقم (٨): ترتيب المواقع
حسب أولوية المواقع الالكترونية التي يتم استخدامها

• مواقع المحادثة والدردشة 53/80	(66.25%)	المرتبة الأولى
• مواقع ترفيهية 46/80	(57.50%)	المرتبة الثانية
• مواقع الأبراج 44/80	(55%)	المرتبة الثالثة
• مواقع علمية 43/80	(53.75%)	المرتبة الرابعة
• مواقع رياضية 44/80	(43.75 %)	المرتبة الخامسة
• مواقع سياسية 4/80	(5%)	المرتبة السادسة

احتلت مواقع الدردشة والمحادثة المرتبة الأولى من المواقع التي يستخدمها أفراد العينة، تليها المواقع الترفيهية بنسبة (٥٧,٥٠٪)، ثم مواقع الأبراج (٥٥٪) في المرتبة الثالثة. أما المواقع العلمية فقد صنفت في المرتبة الرابعة حيث اختارها (٥٣,٧٥٪) من أفراد العينة، مقابل المواقع الرياضية التي احتلت المرتبة الخامسة (٤٣,٧٥٪)، أما المرتبة السادسة والأخيرة، فكانت للمواقع السياسية التي يستخدمها فقط (٥٪) من المبحوثين.

من خلال هذه البيانات نرى أن الهدف الرئيسي من استخدام المراهقين للإنترنت هو متعة المحادثة والتعارف على أصدقاء جُدد من خلال مواقع الدردشة، ثم يليه هدف التسلية وإضاعة الوقت ويتلوه هدف معرفة الحظ والأبراج، كل ذلك يشير إلى أن استخدامهم للإنترنت لا يصب في إمكانية الاستفادة منها علميًا لرفع مستواهم الثقافي الذي ينعكس إيجابًا على تحصيلهم العلمي في المدرسة. هذا، وعندما طلبت من أفراد العينة أن يُرتبوا

حسب الأولوية أسباب استخدامهم للإنترنت[1]، أظهرت النتائج أنهم يستخدمونها: أولا لأنه لا يوجد مصدرا آخر للتسلية، ثانيا للرغبة في بناء صداقات جديدة، ثالثا بهدف اللعب والتسلية، وأخيرا بهدف الدراسة والحصول على معلومات. إن هذا الترتيب يُظهر بوضوح ارتباط الإنترنت بمفهوم التسلية، وهذا ما قد يسمح بالقول أن التأثير الغالب للإنترنت هو سلبي أكثر منه إيجابي وبخاصة، في حال ترافق استخدامه بغياب رقابة الأهل.

الرسم البياني رقم (٩): تأثير استخدام الإنترنت على المعدل العام للتلميذ

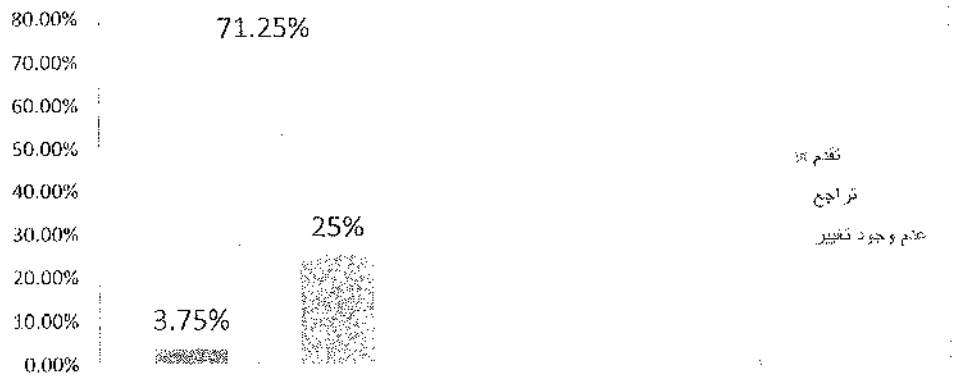

يبدو أن نسبة المراهقين الذين تراجع معدلهم العام في المدرسة قد بلغت (٧١,٢٥٪)، مقابل (٢٥٪) ممن لم يكن هناك تغيير في معدلاتهم و(٣,٧٥٪) ممن حققوا تقدمًا. صحيح أننا لا نستطيع أن نؤكد بأن سبب التراجع الوحيد هو الإنترنت، ولكن منافسة ساعات استخدام الإنترنت (٦ ساعات طول اليوم) لساعات الدراسة (ساعتان) عند معظم المبحوثين، يمكن أن تُثبت أكثر صحة افتراضنا، وبخاصة بعدما أجاب (٤١,٢٥٪)[2] من المراهقين أنهم يبقون على اتصال دائم بالإنترنت أكثر من الوقت المحدد

(١) حسب جدول عنوانه: أسباب استخدام الانترنت لم نضعه في المقال بحكم المساحة.
(٢) حسب جدول عنوانه: الاتصال بالإنترنت أكثر من الوقت المخصص له، لم نضعه في المقال بحكم المساحة.

لذلك، حتى وهم في الصف، وهو المكان الذي من المفترض أن يكون المجال المثالي للتعلم والاستغناء عن دردشة الإنترنت كما أجاب ما يقارب ربع أفراد العينة (٪ ٢٢,٥٠)[١] بأنهم وهم غير متصلين بالإنترنت ينشغلون بالتفكير بزملاء الإنترنت والبريد الذي وصل إليهم أو ماذا يحدث الآن في مواقع الدردشة بين زملاء الإنترنت، مما يدل على أن الإنترنت يشكل هاجسا عندهم يمنعهم من التركيز مع المعلم في الصف، مما قد يساهم بشكل مباشر في تراجع المعدل العام للتحصيل المدرسي للتلميذ.

إستنتاجات

إنطلاقا من التداخل والتلازم بين البُعدين المادي والمعنوي للمجال النفس ـ اجتماعي للمراهقين، سنعرض فيما يلي لأبرز التغيرات الحاصلة فيه بفعل وجود الانترنت كعنصر تكنولوجي أثر على المراهقين من ناحيتيَ: أسلوب تفاعلهم الاجتماعي وتحصيلهم العلمي.

أولاً: بالاستناد إلى عرض أجوبة المبحوثين، نستنتج بأن الإنترنت قد فرض ذاته على المجال النفس ـ اجتماعي للمراهق، بما يشمل من مجال أسري، ومجال علائقي ـ اجتماعي، ومجال مدرسي. أما بالنسبة لأبرز انعكاسات الإنترنت على الحياة العائلية، فقد لوحظ تراجع نسبة حوار المراهق وتفاعله الحقيقي والمباشر مع أهله وإخوته، لصالح استخدام الإنترنت، مما يُثبت صحة الفرضية الأولى، من جهة، ويجعله الأبن أو الأخ القريب ـ البعيد عن أسرته، من جهة ثانية. وهذا أمر نعتبره بمثابة مؤشر يُظهر أن صحة التفاعل الأسري بدأت بالتدهور ويشوبها بعض الانتكاسات وعلى الأهل الانتباه لمخاطر ذلك ولعل أبرزها تهديد التماسك الأسري واغتراب الأبناء عن أهلهم وتراجع دينامية حياتهم الاجتماعية، فبدل زيارة المراهق للمحيطين به من جيران وأصدقاء وأقارب، بات يفضل اللعب على الإنترنت، أو التفاعل معهم عبر «الواتس آب» مثلاً بدل زيارتهم والتفاعل الحي معهم، وحضور فيلم على الكومبيوتر بدل الذهاب للسينما... الخ، وكل ذلك ينعكس سلبًا، ليس فقط على مجاله النفس ـ اجتماعي حيث يتقلص، بل على صحته الجسدية بسبب قلة حركته.

(١) حسب جدول عنوانه: الإنشغال الفكري بالإنترنت حتى عندما يكون المراهق غير متصل بالانترنت Offline لم نضعه في المقال بحكم المساحة

ثانيا: إن فضاء المجال النفس ـ اجتماعي للأسرة أصبح ممزوجا بـ «الفضاء السايبري الذي اخترعناه كبشر باستخدامنا أجهزة الكومبيوتر» (منصوري، ٢٠١٤، ص: ٢٠)، وهذا من شأنه أن يؤثر في المراهقين ووعيهم الجماعي مؤسسًا لرؤى وتصورات ذهنية قد تكون مخالفة لتصورات وقيّم الأسرة، مما يُهدد بنيتها بفعل تهديده للتفاعل الحي بين أفرادها الذي يصبح محكومًا بدينامية الصراع.

ثالثا: انطلاقا من المواقع الرئيسية التي يستخدمها المراهق، نستنتج أن الهدف من استخدام الإنترنت، هو الدردشة والتسلية، مما يشير إلى أن معظم أفراد العينة ليس لديهم وعي كاف لأهمية الاستفادة من الإنترنت واستثمارها لرفع مستوى تحصيلهم العلمي، بل على العكس، لقد كان استخدامهم لهذه التقنية غير موزون، وعلى حساب الوقت المخصص للدراسة المنزلية، فلعب، بذلك، دورًا سلبيًا، وكان مسؤولاً عن تراجع المعدل العام لهم سيما وأن هناك فئة من الطلاب أقرت بأنها تستخدم الإنترنت داخل الصف فاقدة بذلك أدنى مستويات التركيز المطلوبة للنجاح الذي بدأ مستواه بالتراجع عند غالبية أفراد العينة، مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

رابعا: إن الإنترنت، بما يقدمه من مغريات، يُساهم في تضييق إطار المجال النفس ـ إجتماعي الواقعي والحقيقي لصالح **بناء المراهقين لمجال نفس ـ اجتماعي افتراضي** وعلاقات افتراضية غير واقعية وحرمانهم من الإمكانات المتنوعة التي تقدمها البيئة الإجتماعية المحيطة بهم والتي تُساهم في تعزيز نضجهم الانفعالي والاجتماعي والنفسي السليم، كما أنها تعزز ميل البعض منهم إلى تأسيس حياة منفصلة عن الواقع، والاستغراق في عالم افتراضي لا يمت إلى الواقع المعاش بصلة، فاقدين بذلك الرغبة في التفاعل الحقيقي مع الناس معززا بذلك الميل إلى الوحدة والعزلة مقللا من فرص نموّه الاجتماعي والانفعالي السليم. لذلك، لابد من إجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تبحث في توعية المراهقين والشباب حول:

- كيفية مواجهة التحديات الثقافية التي يفرضها التطور التكنولوجي في ظل التغيرات الاجتماعية الثقافية والتكنولوجية المتلاحقة.
- أهمية تحديد الوقت المخصص لاستخدام المراهقين للإنترنت من مجمل أعمالهم اليومية.

- توعية الأفراد، لا سيما فئة المراهقين، لضرورة الحد من الساعات التي تُهدر يوميا في غرف الدردشة وفي العالم الافتراضي والذي لن يحصدوا منه سوى البطالة وغرقهم في دوامة من هدر الوقت والطاقات والعزلة الاجتماعية عن محيطهم المباشر وتقلص مجالهم النفس ـ اجتماعي. فلأي مدى يعمل الأهل أو التربويين لتوعية الأفراد حول أهمية حُسن إدارة الوقت في استخدامهم للإنترنت ومختلف التقنيات الحديثة؟ ولأي مدى يتجاوب معهم هؤلاء؟

لائحة المراجع

باللغة العربية

- إبراهيم، المبيضين، (٢٠١٤)، دراسات ترجح تضخم حجم البيانات وسط انتشار الإنترنت والأجهزة الذكية، http://www.alghad.com/articles/826793 ـ دراسات ـ ترجح ـ تضخم ـ حجم ـ البيانات ـ وسط ـ انتشار ـ الإنترنت ـ والأجهزة ـ الذكية ?search= الاتحاد الدولي للاتصالات، استرجع في ٢٠١٤/٩/٢٩.
- الأحمر، حيدر طالب، إدمان الانترنت، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٧٤١، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81118، استرجع في ١٠/ ١/ ٢٠١٣.
- أحمد، إبراهيم خضر، الملامح العامة للمنهج الوصفي، http://www.alukah.net/web/khedr/0/50216، استرجع في ٦/ ٢/ ٢٠١٣.
- حسن، عبد الباسط، محمد (١٩٨٥): أصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة وهبة.
- عماد، حب الله، حماية الأطفال على الانترنت، المجلس الأعلى للطفولة، ١٤/ ١٠/ ٢٠١٠

http://www.google.com.lb/url?url=http://std.atfalouna.gov.lb/Libraries/docs/TRA_experience.sflb.ashx&rct=j&frm=1&q=&esrc=s&sa=U&ei=

IKUpVO6oB8vOaPvpgcAD&ved=0CBQQFjAA&usg=
AFQjCNFiDONZLHwr-Yyz57T2wxHzLmMVaA

استرجع في ٢٠١٣/١/١٠.

- مكي، عباس (١٩٩١): المجال النفس ـ اجتماعي العربي بين التجزئة والتوحيد، بيروت، معهد الانماء العربي.
- مكي، عباس (٢٠٠٧): دينامية الأسرة في عصر العولمة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- منصوري، نديم (٢٠١٤): سوسيولوجيا الانترنت، بيروت، منتدى المعارف.

باللغة الأجنبية

- Baccino, Thierry (2009): «La lecture change nos cerveaux aussi», Revue Science et Vie, no. 1104, septembre, Paris, édition Mondadori France, pp: 42 - 57. - Carr, Nicholas (2011), «Internet nous rends-il idiots?», Revue Psychologie, no. 303, Janvier, Lille, p: 102.
- Durkheim, E., (1975): Textes. 3, Fonctions sociales et institutions, Paris, Les Éditions de Minuit, Collection: Le sens commun, pp: 9 - 34.
- http://royal.pingdom.com/2010/01/22/internet-2009-in-numbers/, consulté le 1/10/2013.

La politique familiale (I)
Enjeux, typologies et modèles

Suzanne AZAR(*)

Résumé

Cet article se propose d'analyser les enjeux de la politique familiale dans le monde, et d'en présenter les typologies et modèles. Il constitue un cadre d'analyse de la politique familiale au Liban qui fera l'objet d'une publication ultérieure (Evolution, enjeux et impact redistributif de la politique familiale au Liban).

Les typologies des politiques familiales sont rares et difficiles à établir. La très grande diversité et la complexité des prestations, des conditions d'accès et surtout l'évolution rapide de ces politiques, brouillent les comparaisons et les modèles. Les classifications sont souvent contestées car, en matière de politique familiale, il s'agit d'hybridations plutôt que de modèles purs.

Introduction

La question de la famille exacerbe les défis auxquels fait face l'Etat-Providence qui sombre depuis la fin des années 1970 dans une crise financière, de légitimité et d'efficacité (Rosanvallon, 1992). Les débats actuels sur la politique familiale dans les sociétés occidentales, sont nourris par les nouveaux besoins sociaux liés aux mutations des valeurs et des structures de la famille: instabilité conjugale, croissance des naissances hors mariage, et diversification des formes de la famille (monoparentale, homoparentale,). Or, le changement le plus spectaculaire durant les cinquante dernières années, se manifeste par le passage du modèle traditionnel

(*) Professeure Associée, Université Libanaise, Institut des Sciences Sociales - Section II

de «monsieur gagne-pain» caractérisé par la division sexuelle du travail *(gender-differentiated nuclear family)* à la famille à deux apporteurs de revenus *(dual breadwinner family)* (Arnlaug, 2002). Le filet de sécurité traditionnellement assuré par les femmes - s'occupant, à titre bénévole, des enfants et des personnes âgées- est ainsi rompu. De plus, la maternité implique pour les femmes, un coût d'opportunité associé à l'interruption de l'emploi ou à l'occupation d'emplois à temps partiel ou mal rémunérés. Cette incompatibilité structurelle entre le marché du travail et la famille, soulève des défis concernant la réponse de l'Etat-Providence aux nouvelles formes de familles. Il s'agit notamment de ses responsabilités en matière d'entretien des nouvelles générations et de son rôle dans la conciliation entre travail et soins aux enfants.

Parallèlement à ces mutations, la politique familiale a connu une évolution spectaculaire dont l'une des manifestations est la neutralité affichée aujourd'hui vis-à-vis du modèle familial. Désormais, elle tend à respecter les choix individuels et à répondre aux nouveaux besoins plutôt qu'à insister sur une définition normative de la famille et en favoriser un modèle particulier. Ainsi, à côté de ses objectifs traditionnels de soutien de la natalité et la compensation du coût de l'enfant, la politique familiale se préoccupe aujourd'hui de questions liées à l'égalité des genres, l'articulation entre vie familiale et vie professionnelle et la promotion de la liberté des choix individuels.

Cet article se propose d'analyser les enjeux de la politique familiale dans le monde, et d'en présenter les typologies et modèles.

I. La politique familiale: définition, objectifs et instruments

1. Définition de la politique familiale

Définir la politique familiale est un exercice délicat vu la multiplicité des objectifs et la très grande diversité des prestations. L'emploi du concept de politique familiale n'a d'ailleurs été généralisé dans les cercles académiques et politiques, qu'à partir de la deuxième moitié des années 1960. Le premier article utilisant ce terme a été publié en Allemand en 1958 (Gauthier, 1998).

La politique familiale est «l'ensemble des mesures et instruments des politiques publiques visant plus ou moins à reconnaître les fonctions sociales que remplissent les familles. Ainsi la politique familiale suppose l'établissement d'objectifs et la présence de certaines valeurs explicitées en fonction de la famille, et qui s'utilisent comme légitimation de l'intervention dans la dynamique familiale. Selon le degré

d'articulation des valeurs, objectifs et mesures politiques, la politique familiale sera plus ou moins développée et on pourra alors parler de politique familiale explicite ou implicite» (Landwerlin, 1994).

Si l'on convient aujourd'hui que la politique familiale est une politique publique portée explicitement par l'État, on bute néanmoins sur la délimitation des frontières de cette politique. En effet, les actions publiques d'éducation, de santé, de logement, d'emploi, de transport, de consommation, etc., ont toutes une dimension ou un impact familial. On considère toutefois, une politique comme familiale «dès lors que, dans toutes les mesures prises en faveur de l'ensemble de la population nationale, se manifeste le souci de prendre en compte et de favoriser cette réalité sociale aux intérêts spécifiques que constitue la famille» (Laroque, 1975, p. 3). Là surgit une autre difficulté: de quelle famille s'agit-il? Certains pays ont choisi d'y échapper en bannissant le terme même de famille des textes officiels au nom de la neutralité de l'État.

2. Objectifs de la politique familiale

Les objectifs de la politique familiale sont ciblés sur les finalités suivantes: relever le défi d'augmenter le taux de fécondité, concilier le travail et la vie familiale, soutenir l'éducation des enfants, lutter contre les inégalités économiques et la pauvreté des familles, et promouvoir un partage équilibré des tâches familiales entre hommes et femmes. Ces cinq axes privilégient, pour les trois premiers, le soutien au projet familial: il s'agit d'aider les familles dans leur projet d'enfant et dans leur rôle de parents. Les troisième et quatrième axes vont dans le sens de la promotion de l'égalité d'accès aux mêmes conditions de vie pour tous et de l'égalité parentale dans le couple (Thevenon, 2008).

La justification financière de l'aide offerte aux chargés d'enfants se base sur l'hypothèse que les adultes les plus féconds subventionnent les moins féconds. En effet, les plus féconds produisent les futurs contribuables qui assumeront les coûts publics de la santé et des pensions de leur génération. En revanche, ces enfants et leurs parents bénéficient, pendant leurs années de formation, des ressources mises à leur disposition par l'ensemble des contribuables de la génération de leurs parents, qu'ils aient des enfants ou non. Toutefois, des études ont montré que le transfert net des plus féconds aux moins féconds est modéré dans son ensemble et ne justifie pas, par lui-même des compensations financières, sauf si l'on tient compte des dépenses des parents et du temps non rémunéré consacré aux enfants. Le cadeau que font les plus féconds aux moins féconds serait amplifié par la prise en

considération des dépenses que font les parents. On pourrait cependant, s'objecter à cette prise en compte sous prétexte, par exemple, que ces coûts sont compensés par des gratifications psychologiques et qu'il n'existe pas de critère objectif pour trancher la question (Henripin, 1995).

La politique familiale a beau avoir d'objectifs divers, toutefois son efficacité reste à démontrer. En effet, les études concernant son impact sont loin d'être tranchantes et les chercheurs s'éternisent souvent sur leurs limites plutôt que sur la validité de leurs résultats. Pour ce qui concerne l'effet sur la fécondité, par exemple, il y a deux approches tout à fait opposées. D'un côté, une vision sceptique selon laquelle les décisions des ménages obéissent à des critères psychosociologiques et échappent aux contraintes économiques. De l'autre, une vision qui considère que les couples sont sensibles à certains aspects du coût de l'enfant. L'effet d'une allocation est alors simple: en réduisant les charges associées à l'enfant supplémentaire, elle permet d'accroître la probabilité de sa venue au monde (Ekert, 1986).

3. Instruments de la politique familiale

Les objectifs multiples et parfois concurrents (soutien à la natalité, conciliation entre vie familiale et vie professionnelle), qui se sont empilés au fil de l'histoire de la politique familiale, ont pour conséquences, la constitution d'un ensemble de prestations très diversifiées voire complexes (Chauffaut, 2010). Ces prestations peuvent être groupées en six grandes catégories: les prestations sociales en espèces à définition familiale, les prestations sociales à définition non explicitement familiale, les prestations fiscales, les prestations de services en nature, les prestations attribuées en raison de droit dérivés aux membres de la famille, et les réductions diverses sur la consommation (Barbier, 1995).

Ces différents instruments ont des fondements idéologiques très divers. Pour les allocations familiales par exemple, avec l'abandon de la notion contributive et l'extension de leur bénéfice à toutes les familles, le principe d'assurance sociale a cédé la place à celui de compensation des charges d'entretien des enfants. Ainsi, la collectivité, ayant décidé qu'elle a besoin d'enfants et que les familles sont les mieux placées pour les élever, compense partiellement les coûts privés de l'entretien des enfants (Grignon et al., 1996). Par la suite, avec la mise sous condition de ressources du droit à ces allocations, c'est le principe de justice qui est privilégié à travers la redistribution verticale.

II. Typologies des politiques familiales

Dresser une typologie des politiques familiales est une tâche difficile et rares sont les chercheurs qui s'y sont attelés. La possibilité d'établir des classifications pertinentes est contestée car il s'agit plus souvent d'hybridations que de cas purs. Toutefois, on admet que les typologies basées sur la notion wébérienne d'idéal-type peuvent avoir une valeur théorique ou empirique uniquement quand elles ne sont pas une fin en soi (Klant, 1984). Ces typologies peuvent être utiles pour une science empirique naissante, contrairement à une science empirique mûre, qui elle, ne construit pas de typologies mais des théories. Etant donné que la macrosociologie des Etats-Providence est toujours embryonnaire, les typologies pourraient lui être utiles (Arts et Gelissen, 2002).

La très grande diversité voire complexité des prestations, de leur étendue, des conditions d'accès et surtout l'évolution rapide des politiques, brouillent les comparaisons et typologies. Les chercheurs ont tantôt retenu un seul critère comme celui des dépenses ou des objectifs, ou encore des types de prestations et, tantôt des dimensions ou critères multiples. Parmi ces typologies, celle de Gauthier (1998) est la plus élaborée.

1. Politique familiale diversifiée, peu ou pas diversifiée

C. Boissières (1995) distingue trois modèles: la politique familiale non diversifiée basée sur les allocations familiales proches d'un sursalaire lié à la présence d'un enfant (Italie, Belgique, Portugal); la politique familiale peu diversifiée, «plutôt en faveur de la mère au foyer», ajoutant aux allocations familiales, des prestations en nature (Luxembourg, Pays-Bas, Allemagne,); et la politique familiale diversifiée comprenant deux sous-ensembles: (1) politique diffuse s'adressant aux plus démunis (Irlande, Royaume Uni, Grèce,); (2) politique visant le bien-être de tous les membres de la famille avec une acceptation de la socialisation de l'enfant et la possibilité pour les femmes de travailler (Espagne, France, Danemark).

2. Politique familiale «explicite» ou «implicite» à faible ou large étendue

Kamermann et Kahn (1978) ont pris en compte les objectifs, les motifs, les instruments et institutions liées à la politique familiale, dans le cadre d'une étude comparative dans quatorze pays développés. Ils ont distingué trois catégories de pays: ceux ayant une politique familiale explicite avec une large étendue (France,

Norvège et Suède): ceux ayant une politique familiale explicite avec une faible étendue (Autriche, Danemark, Allemagne, Finlande); et ceux ayant une politique familiale implicite ou hésitante **(reluctant)** (Canada, Royaume Uni et Etats-Unis).

3. Politique familiale «pro-famille», «pro-traditionnelle», «pro-égalitariste» et «pro-famille non interventionniste»

Admettant d'emblée que l'exercice est risqué, Gauthier (1998) a proposé une typologie des politiques familiales dans les pays de l'OCDE. En effet «les modèles tendent à ignorer la dynamique des politiques, leur continuité ou discontinuité dans le temps, ainsi que les différences significatives entre des pays partageant le même modèle. Cependant, cet exercice peut être utile pour récapituler les grandes similarités et différences entre les pays» (p. 205).

3.1. Indicateurs et modèles

Cette typologie est construite sur la base de quatre indicateurs: les prestations en espèces (allocations familiales, prestations familiales sous conditions de ressources, mesures fiscales), les avantages liés au travail (congé de maternité et de soins à l'enfant malade), les services de garde d'enfants, et la législation sur l'avortement et la contraception. Gauthier distingue ainsi, quatre «modèles» de politiques familiales qui n'existent toutefois, dans leur pure forme, que dans un nombre très limité de pays: le modèle «pro-famille/pro-nataliste», le modèle «pro-traditionnel», le modèle «pro-égalitariste» et le modèle «pro-famille mais non interventionniste» (p. 203).

Dans le premier modèle, représenté par la France et le Québec, la faible fertilité est considérée comme un problème nécessitant l'intervention de l'Etat. L'accent est mis sur les allocations en espèces concernant particulièrement le troisième enfant, sur le congé maternel et les services de garde. On crée ainsi les conditions où l'emploi des femmes ne devient pas un obstacle à la maternité. Cette orientation nataliste va de pair avec une législation relativement libérale concernant l'avortement. Le principe de paternité volontaire prévaut pour donner à chaque famille le droit de choisir librement sa taille, malgré que les familles nombreuses soient préférées.

Pour le «modèle pro-traditionnel», représenté par l'Allemagne, la préservation de la famille est le souci premier. Le gouvernement prend en partie, la responsabilité du soutien à la famille, en encourageant en même temps le modèle de «monsieur gagne-pain». Un niveau moyen de soutien public est assuré et le rôle

de la famille, de la communauté et de la charité reste dominant. Des avantages pour les mères travailleuses existent certes, mais la persistance de certains obstacles à l'emploi des femmes (par exemple la fiscalité) reflète une préférence pour un modèle traditionnel des rôles des sexes. Cette préférence est claire aussi d'après la faiblesse des services de garde des enfants. Cette politique n'est pas liée à un objectif nataliste, mais elle est présentée sous le label de politique adaptée aux besoins de la famille **(family-friendly policy)**. Un certain niveau de traditionalisme persiste au niveau de la législation sur l'avortement qui n'est pas aussi libérale que dans d'autres pays.

Dans le modèle «égalitariste», l'objectif principal est l'égalité entre femmes et hommes. L'Etat prend toute la responsabilité du soutien aux familles surtout aux parents travailleurs. Il assure les conditions qui permettent aux femmes de concilier entre travail rémunéré et responsabilités familiales et aux pères d'avoir un rôle plus important dans les soins aux enfants. La législation sur le congé parental est l'une des pièces centrales de ce modèle. En plus, d'autres types d'avantages, tels que le congé pour soins à l'enfant malade et les services importants de garde d'enfants sont aussi considérés comme mesure favorisant l'égalité entre homme et femme. Cet ensemble de prestations est combiné avec une législation libérale sur l'avortement, adhérant ainsi au principe de la fécondité volontaire reconnu très tôt au Danemark et en Suède.

Dans le modèle «pro-famille mais non interventionniste», représenté par le Royaume Uni et les Etats-Unis, l'Etat prend la responsabilité de soutien uniquement aux familles dans le besoin. La participation de la femme au marché de l'emploi n'est pas découragée, mais les prestations de l'Etat en vue de les supporter restent limitées. En plus, la famille traditionnelle continue à être louée. La croyance en l'autosuffisance de la famille et aux mérites d'un marché non régulé, résulte en un faible niveau de soutien aux familles. Les prestations en espèces restent très limitées, avec une préférence pour des prestations ciblées. Ces dernières sont supposées aider les familles réellement dans le besoin. Le faible niveau des avantages tels que le congé de maternité et la garde d'enfants est justifié par la volonté d'éviter des charges et contraintes additionnelles aux employeurs. Cette responsabilité est laissée au secteur privé à travers les conventions collectives. La législation sur l'avortement est plus ou moins libérale.

3.2. Contexte historique et caractéristiques

Les politiques familiales dans les quatre pays-modèles distingués par Gauthier,

ayant chacune sa propre histoire, tentent néanmoins d'évoluer vers un minimum de convergence notamment en matière d'égalité des genres.

3.2.1. La politique familiale française

Selon Martin (2010), deux pôles de tension paradigmatiques ont toujours été au cur des débats sur la politique familiale en France: universalisme/sélectivité (soutien de toutes les familles avec enfants quel que soit le revenu versus priorité aux familles dans le besoin), et familialisme/individualisme (soutien à la famille en tant qu'institution versus priorité accordée aux femmes et/ou enfants). Quatre grandes périodes sont ainsi distinguées: «l'âge d'or» (1945-65) caractérisée par l'universalisme et par un fort familialisme défendant le modèle de famille à un seul apporteur de revenu avec de fortes incitations à promouvoir la fertilité; la période 1965-1975 caractérisée par la combinaison d'universalisme et d'individualisme boostés par la reconnaissance des revendications des femmes ainsi que des droits universels; la période de la «redécouverte de la pauvreté» (1975-1985) qui combine sélectivité et familialisme, les réformes ayant ciblé les familles dans le besoin avec une attention particulière aux parents isolés. Mais, malgré la tendance à reconnaître la pluralité des formes de familles, la politique familiale reste tournée vers le modèle traditionnel; et enfin, la période 1985-2005 hantée par la question de la réconciliation entre vie familiale et vie professionnelle sous les auspices de «l'idéologie du libre choix». Sous l'effet des pressions résultant du chômage et des déficits budgétaires, la politique familiale devient adjointe à la politique de l'emploi. Cette période combine individualisme (promotion du libre choix) et sélectivité (prise en compte des besoins des mères).

Cette politique qui favorisait encore explicitement dans les années 1960, le modèle familial traditionnel de «monsieur gagne-pain», a évolué à partir de 1970 pour viser de nouveaux objectifs, tendance qui s'est accentuée dans les années 1980 avec les socialistes au pouvoir (Fagnani, 2002). Elle se place désormais au service des «projets» des ménages, tant en matière de fécondité que de conciliation entre vie professionnelle et vie familiale. On a vu le natalisme inverser ses finalités: renforcer l'État en lui subsumant les personnes vers 1900, aider à l'accomplissement des souhaits des ménages tout en garantissant le respect de leur intimité face à l'État vers 2000. Le développement des politiques «neutres» aux formes de famille en aura été une expression (Rosental, 2010).

3.2.2. La politique familiale allemande

L'histoire de la politique familiale en Allemagne peut être envisagée suivant

trois périodes (Salles, 2010). Avant la République de Weimar (1919-1933), certaines mesures ont été prises en vue de favoriser les naissances (politique répressive à l'égard de la contraception) et de renforcer le modèle familial traditionnel (placer les femmes dans une situation de dépendance financière de leur mari et les cantonner à la sphère familiale). La République de Weimar cherche moins à favoriser les naissances qu'à protéger les enfants et s'efforce de limiter les naissances non désirées. Un changement radical s'opère sous le Troisième Reich (1933-1945). Le gouvernement national-socialiste poursuit deux objectifs: favoriser les naissances afin de préparer la politique d'expansion allemande, mais aussi, limiter cet essor démographique à la partie de la population qualifiée d'aryenne.

Après la guerre, la politique familiale prend deux orientations opposées en RDA et en RFA. En RDA, l'objectif nataliste reste limité à la fois par la volonté du gouvernement de maintenir les femmes en activité et de défendre leur liberté, et d'afficher ainsi la supériorité du système socialiste sur le système capitaliste. En RFA, on privilégie les aides financières au détriment des services de garde, et on introduit un congé maternel de trois ans. On renoue ainsi avec une image patriarcale de la famille en favorisant un partage traditionnel des tâches.

La réforme introduite en 2007 -la plus significative depuis la réunification- est supposée marquer un tournant dans la politique familiale allemande: elle a pour objectif principal, la conciliation entre travail et famille. Malgré son caractère progressiste, les effets de cette réforme sur l'activité des jeunes mères et sur la fécondité restent à démontrer. En effet, le facteur culturel reste dominant chez les Allemandes qui «intériorisent toujours fortement la norme selon laquelle l'éducation d'un jeune enfant nécessite la présence permanente de sa mère. Mais de plus en plus éduquées, elles sont amenées à accorder la priorité à leur maintien dans l'emploi et à renoncer à la maternité» (Fagnani, 2002).

3.2.3. La politique familiale suédoise

Trois phases peuvent être distinguées dans l'évolution de la politique familiale suédoise: une phase «nataliste», qui va du début des années 1930 à la fin de la seconde guerre mondiale; une phase «socio-économique» (1945-1965) marquée par la volonté d'assurer le bien-être matériel des familles en nivelant les disparités de niveau de vie liées au nombre d'enfants et, enfin, une phase «sociale» entamée au milieu des années 1960: la priorité est de prendre en compte le désir des femmes d'entrer sur le marché du travail en facilitant la compatibilité avec la vie familiale (Pauti, 1992).

Le modèle suédois a toujours fasciné et fait l'objet d'évaluations contradictoires. Au lendemain de la grande dépression, certains y voyaient un compromis entre un laisser-faire capitaliste et un totalitarisme communiste, pendant que d'autres le considérait comme un nouveau totalitarisme, la société étant trop contrôlée par le gouvernement. Paradoxalement, cette politique jugée comme collectiviste, a fini par favoriser l'émancipation et la liberté individuelle, de sorte que la politique familiale suédoise actuelle est qualifiée d'anti-familialiste. Les caractéristiques de ce modèle, associées à l'hégémonie social-démocrate pendant plus de cinquante ans, sont en réalité d'origine ancienne ancrée dans la culture suédoise. C'est en effet cette culture individualiste qui permet des politiques anti-familialistes et qui explique l'absence de préoccupation publique concernant le déclin de la famille. La majorité des Suédois croit que, sans l'alliance entre l'Etat et les individus, la liberté des femmes de la tyrannie des hommes, des enfants de la tyrannie des parents, et de tous les individus de la tyrannie de la famille, n'aurait jamais pu être possible (Tragardh, 1990).

Aujourd'hui, les objectifs de la politique familiale en Suède sont de «trois ordres: instituer de meilleures conditions d'existence pour les enfants et favoriser le rapprochement parent-enfant, consolider le nouveau rôle de la femme en l'aidant à mieux articuler vie professionnelle et vie familiale, et donner aux pères l'envie et la possibilité de participer plus activement aux soins de leurs enfants» (Le Bouteillec, 2010).

3.2.4. La politique familiale anglaise

L'État-providence a été créé en 1944 selon des principes patriarcaux, à une époque où la division sexuelle du travail semblait aller de soi. Les services de garde publics restaient peu nombreux, et le congé de maternité de courte durée. Ce système est resté quasiment inchangé pendant 30 ans. Les allocations étaient un moyen pour décourager les demandes de revalorisation des salaires, d'atténuer la pauvreté des enfants et surtout encourager la natalité. En effet, Beveridge soutenait qu'étant donné que la structure des salaires ne prenait pas en considération la taille du ménage, les allocations familiales étaient nécessaires pour assurer à la famille un salaire de subsistance pareil à celui assuré par la sécurité sociale aux personnes âgées, chômeurs et handicapés (Ellingston, 1980).

Le fléchissement actuel de la tendance en faveur des ménages biactifs résulte en partie des directives de l'Union européenne. Le Royaume-Uni qui a longtemps refusé l'agenda social européen, tend aujourd'hui à se conformer à ses dispositions,

notamment en ce qui concerne le congé de maternité, l'emploi des femmes et la garde des enfants. Cependant, la volonté d'accroître la participation des femmes au marché du travail «s'inscrit dans le cadre de politiques destinées à soutenir la concurrence et la croissance économique, ainsi qu'à pallier les conséquences budgétaires de la dégradation du rapport de dépendance entre inactifs et actifs, et non pas à promouvoir les prestations familiales, le bien-être des enfants, le choix parental ou l'égalité des sexes» (Lewis, 2002).

3.3. Etat des lieux des prestations des quatre modèles de politique familiale

La classification de Gauthier peut être davantage illustrée par les dépenses familiales dans les quatre pays-modèles. On présente dans ce qui suit une analyse de l'évolution de ces dépenses, leur poids dans le PNB et dans le total des dépenses sociales ainsi que leur structure. Cette analyse est basée sur les chiffres publiés par L'OCDE (Social Expenditure Database, www.oecd.org/els/social/expenditure).

3.3.1. Dépenses de protection de la famille

Les prestations familiales représentent en moyenne 2,2% du PNB dans les 33 pays de l'OCDE. La France, le Royaume Uni, et la Suède, sont dans le peloton de tête avec respectivement 3,7%, 3,6%, 3,4%. L'Allemagne vient loin derrière avec 2,7%. Huit pays seulement se situent au-dessous de la moyenne: le Mexique (1%), les Etats-Unis (1,2%), le Japon et le Portugal (1,3%), le Canada, l'Italie et la Suisse (1,4%), et l'Espagne (1,5%) (cf. graphique 1).

Graphique 1: Prestations familiales en espèces, services, et avantages fiscaux dans certains pays de l'OCDE en % du PNB, 2007

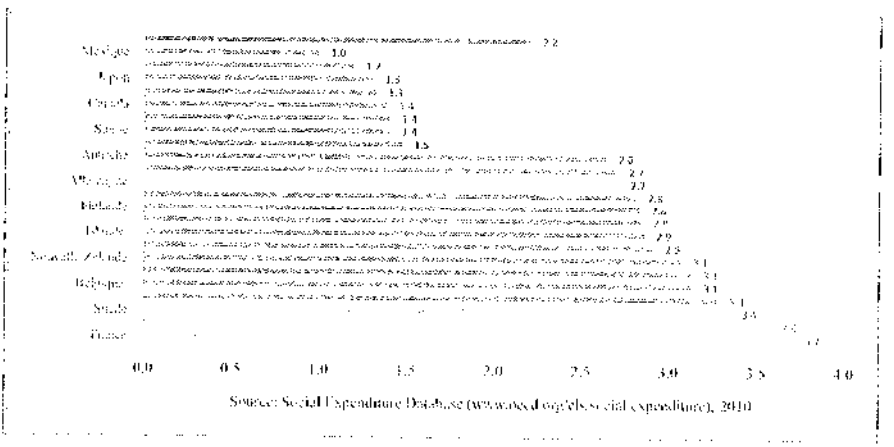

Source: Social Expenditure Database (www.oecd.org/els/social/expenditure), 2010

Dans les 27 pays de l'Union européenne, les dépenses familiales représentaient, en moyenne en 2009, 8% du total des prestations sociales[1]. La France se situant tout proche de la moyenne (8,4%), tandis que l'Allemagne, la Suède et le Royaume Uni s'en détachent avec 15,5%, 10,2% et 6,5% respectivement. Depuis 2005, la part des prestations familiales dans l'ensemble des prestations sociales est restée quasiment stable. Cependant, une nette tendance à la baisse s'observe au Royaume Uni depuis 1998 (8,8% en 1998 contre 6,5% en 2009), et dans une moindre mesure, en France (9,8% en 1998 contre 8,4% en 2009), tandis qu'une légère tendance à la hausse s'observe en Suède (9,4% en 1998 contre 10,2% en 2009) (cf. tableau 1).

Tableau 1: Prestations familiales en % du total des prestations sociales (1998-2009)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Allemagne	10.6	11.0	11.2	11.0	11.4	11.2	11.3	10.8	10.4	10.5	10.7	10.5
France	9.8	9.8	9.1	9.0	8.7	8.5	8.5	8.5	8.5	8.5	8.4	8.4
Suède	9.4	9.4	9.0	9.3	9.3	9.2	9.3	9.4	10.0	10.2	10.4	10.2
Royaume-Uni	8.8	7.9	6.9	6.8	6.9	6.9	6.7	6.2	5.9	7.2	6.7	6.5
UE (27 pays)	-	-	-	-	-	-	-	8.0	7.9	8.2	8.0	8.0

Source: Eurostat (Dernière mise à jour: 25/09/2012)
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=fr&pcode=tps0016

3.3.2. Structure et caractéristiques des prestations familiales

Ces prestations peuvent être regroupées en trois grandes catégories: les prestations en espèces, les services et les avantages fiscaux. Bien que ces prestations soient présentes partout, leur poids dans la politique familiale varie d'un pays à l'autre, reflétant la différence au niveau des objectifs de la politique familiale.

a. Structure des prestations

La Suède, et dans une moindre mesure la France, se démarquent des deux autres pays en tablant surtout sur les services (cf. tableau 2). La Suède, avec ses importants services de garde aux enfants, favorise le retour rapide des mères au travail et répond ainsi à ses objectifs affichés de conciliation entre vie familiale et vie professionnelle et de promotion de l'égalité des sexes. La France, par contre, combinant des prestations en espèces généreuses avec des services développés de

(1) Les prestations sociales sont des transferts, en espèces ou en nature, versées par les régimes de protection sociale (maladie, infirmité vieillesse, survivants, famille/enfants, chômage, logement).

garde aux enfants et un congé parental généreusement rémunéré, sert des objectifs contradictoires: conciliation entre vie familiale et vie professionnelle mais, en même temps, retour différé des mères au travail. Le Royaume Uni table plutôt sur les aides financières aux familles à faible revenu et se soucie peu des services de garde des enfants.

Les réductions d'impôt en faveur des familles occupent une grande partie des dépenses familiales en Allemagne et en France. En Allemagne, la part de ces mesures dans le total des prestations familiales est nettement supérieure à la moyenne des pays de l'OCDE (0,9% contre 0,3% du PNB). Par contre, la faiblesse des services de garde des enfants rime mal avec l'objectif déclaré récemment par l'Allemagne de conciliation entre vie professionnelle et vie familiale (Greulich, 2008), notamment par l'institution d'un congé parental qui, comme en France, est de longue durée et généreusement rémunéré (cf. tableaux 2 et 3).

Tableau 2: Structure des prestations familiales (en % du PNB)

	Espèces	Services	Avantages fiscaux	Total
France	1.3	1.7	0.7	3.7
Royaume Uni	2.1	1.1	0.3	3.6
Suède	1.5	1.9	0.0	3.4
Allemagne	1.1	0.7	0.9	2.7
moyenne OCDE	1.2	0.8	0.3	2.2

Source: Social Expenditure Database (www.oecd.org/els/social/expenditure), 2010

b. Congés maternel et parental

L'Allemagne et la France sont les plus généreuses en matière de congés maternel (16 et 14 semaines respectivement avec un taux de remplacement du revenu de 100%) et parental (148 et 146 semaines respectivement dont 40,6 et 27,8 semaines avec un taux de remplacement de 100%). Quant au congé paternel, il est important en Allemagne et en Suède (11,6 et 8 semaines respectivement avec un taux de remplacement de 100%). L'Allemagne qui a récemment introduit les congés parental et paternel s'inspirant du modèle suédois l'a dépassé en générosité. Le Royaume Uni accorde un congé parental de 13 semaines et un congé paternel de deux semaines, mais non payés (cf. tableau 3). Dans les quatre pays, le taux de remplacement du revenu pendant le congé parental, diminue avec l'augmentation du revenu -notamment au Royaume Uni, mais surtout avec l'allongement de la durée du congé. Seule la France affiche une générosité dans la rémunération de ce congé, 24 mois après la naissance de l'enfant (tableau 4).

Tableau 3: Congés maternel, paternel et parental selon leur durée (2010).

	Congé maternel			Congé paternel			Congé parental		
	Durée en semaines	Durée payée à taux plein	Durée non payée	Durée en semaines	Durée payée à taux plein	Durée non payée	Durée en semaines	Durée payée à taux plein	Durée non payée
Royaume Uni	52.0	12.8	39.2	2.0	0.1	1.9	13	0.0	13.0
France	16.0	16.0	0.0	2.0	2.0	0.0	146	27.8	118.2
Allemagne	14.0	14.0	0.0	17.3	11.6	5.7	148	40.6	107.4
Suède	8.5	6.8	1.7	10.0	8.0	2.0	51.4	30.9	20.6
Moyenne OCDE	19.0	12.8	6.1	4.6	3.1	1.6	67.9	18.5	49.4

Sources: OCDE Social Expenditure database

Tableau 4: Revenu pendant le congé parental en % du revenu initial de couples à 2 revenus (2008).

	50% du revenu moyen chacun			100% du revenu moyen chacun			150% du revenu moyen chacun		
	6 mois après la naissance	12 mois après la naissance	24 mois après la naissance	6 mois après la naissance	12 mois après la naissance	24 mois après la naissance	6 mois après la naissance	12 mois après la naissance	24 mois après la naissance
Allemagne	116,6	116,6	0,0	109,3	109,3	0,0	96,3	96,3	0,0
Suède	95,3	81,9	0,0	92,8	64,9	0,0	91,6	61,3	0,0
Royaume Uni	87,9	88,1	0,0	63,2	56,3	0	59,5	54,9	0
France	82,5	75,4	75,4	66,6	62,4	62,4	60,8	60,8	60,8

Source: Secretariat calculations of adapted OECD Tax and benefits models in 2008 (OECD, 2010d)

c. Les services de garde

La Suède se classe en tête des quatre pays en matière de garde des enfants de moins de trois ans, aussi bien en matière de dépenses que du niveau d'enrôlement dans des structures d'accueil. Viennent ensuite la France et le Royaume Uni. Par contre l'Allemagne ne dépense pas plus de 0,1% de son PIB sur ces services (contre 0,6% pour la Suède) et, seulement 17,8% des enfants de cet âge sont enrôlés dans des structures d'accueil. La France se distingue par l'importance du système d'accueil des enfants de 3 à 5 ans, avec ses écoles maternelles qui accueillent quasiment tous les enfants de cet âge, et ses dépenses publiques en la matière s'élèvent à 4679$ PPA (contre 3538 pour l'Allemagne, 3627 pour la Suède, et 4255 pour le Royaume Uni) (cf. tableaux 5 et 6).

Tableau 5: Dépenses publiques sur les services d'accueil pour enfants (2007).

	Services de garde (0-2 ans)		Pré-primaire (3-5 ans)	
	En % du PIB	Per capita en $ PPA	En % du PIB	Per capita en $ PPA
Suède	0.6	5928	0,5	3627
Royaume Uni	0.4	3563	0.7	4255
France	0.4	2858	0,6	4679
Allemagne	0.1	869	0.3	3538
Moyenne OCDE	0.2	3302	0.4	4025

Source: Social Expenditure database 1980-2005; www.oecd.org/els/social/family/database

Tableau 6: Enrôlement des enfants de moins de 6 ans dans des structures d'accueil (2008).

	0 - 2 ans	3 - 5 ans
France	42%	99,9%
Allemagne	17,8%	92,7%
Royaume Uni	40,8%	92,7%
Suède	46,7%	91%

Source: Social Expenditure database 1980-2005; www.oecd.org/els/social/family/database

d. Les avantages fiscaux

Les dispositions fiscales en Suède et au Royaume Uni favorisent les familles à deux revenus notamment les couples ayant des revenus égaux. Ce qui n'est pas le cas en France et surtout en Allemagne qui favorisent plutôt le couple à revenu unique, donc le modèle de «monsieur gagne-pain» (male breadwinner model) (cf. tableau 7).

Tableau 7: Impôt en % du revenu brut, selon les différentes distributions de revenu de couples avec 2 enfants et des revenus équivalents à 133% et 200% du revenu moyen (2008).

Revenu brut en % du revenu moyen	Couple à revenu unique		Deux revenus inégaux		Deux revenus égaux		Différence revenu unique/revenus égaux	
	133-0	200-0	100-33	150-50	67-67	100-100	133	200
France	19.7	23.0	17.9	23.3	20.0	23.7	-1.7	-2.9
Allemagne	27.5	30.4	28.9	34.7	28.9	36.7	-5.2	-20.6
Suède	22.4	36.8	18.9	28.2	18.3	23.2	33.3	37.1
Royaume Uni	22.8	29.7	18.1	24.5	18.1	23.2	20.8	21.9
Moyenne OCDE	20.5	27.5	16.8	23.9	16.0	23.0	22.7	15.7

Source: OCDE (Tax/Benefit models), Février 2011

4. Le cas du monde en développement

La protection familiale représente un enjeu récent dans les pays en développement et émergents. Elle est souvent embryonnaire, partielle ou centrée sur la protection maternelle et infantile. Par ailleurs, les pays anciennement colonisés ont adopté des formes de politique familiale inspirée de celles de leurs colonisateurs. En Afrique, par exemple, les anciennes colonies anglaises comme le Ghana, le Kenya et la Tanzanie ont adopté des formes libérales de politiques familiales, tandis que le Gabon et le Bénin, ont suivi le modèle français. Tous les pays d'Asie du Sud ont subi l'influence britannique et relèvent d'un modèle libéral. La Corée et la Chine n'ont quasiment pas de politique familiale et l'État aide les familles les plus démunies. La Chine confrontée au vieillissement de sa population reconsidère depuis 2009 sa politique familiale (Crépin, 2010).

Dans ce contexte, rares sont les études comparatives qui portent sur cette politique, et plus rares encore sont les tentatives d'élaboration de typologies.

4.1. Régimes de protection sociale dans le tiers-monde

Une des rares typologies ou classifications concernant les systèmes de protection sociale des pays en développement, distingue trois grands ensembles: les pays dotés de systèmes à tendance universalistes, les pays marqués par des régimes socialistes centralisés, et les pays où survit un modèle mis en place pendant la période coloniale (Destremau, 2003). C'est dans ce dernier groupe que pourra être intégrée la protection sociale au Liban.

Le premier ensemble regroupe, d'une part, les pays de l'Amérique latine (où des systèmes de protection sociale ont été instaurés parfois très tôt, même avant ceux de l'Europe occidentale. Ces pays ont connu un blocage de l'étendue de la couverture et la dégradation des prestations se rétractant sur l'assistance à la population indigente) et, d'autre part, des pays qui ont plus récemment mis en place des systèmes universalistes (à l'instar de la Corée, la Tunisie et, avec réserves, les pays pétroliers du Golfe, dans lesquels la protection étatique s'étend à l'ensemble des personnes reconnues comme citoyennes).

Le second ensemble regroupe les pays marqués par des régimes socialistes centralisés, dans lesquels la protection sociale est pratiquement consubstantielle à l'appartenance nationale et au statut de travailleur. Dans certains pays comme le Vietnam par exemple, la pénétration accélérée du capitalisme a conduit à une forte dégradation des systèmes de protection sociale, une dévalorisation des prestations et un recul des services publics alors que gonfle la part des activités et de la population située hors de toute protection.

Le troisième ensemble regroupe la majorité des pays en développement les plus pauvres (l'Afrique subsaharienne, une partie importante des pays du Moyen Orient et d'Asie) où le modèle mis en place pendant la colonisation continue à prévaloir. L'affiliation à la sécurité sociale est réservée aux salariés de la fonction publique. Ce système engendre une dualité, inscrite dans ses origines: une petite partie des travailleurs est couverte, alors que les travailleurs de l'informel et de l'agriculture, la grande majorité de la population, en demeure exclue par définition.

4.2. Politiques familiales dans le tiers-monde: l'exemple de l'Amérique latine

Dans la plupart de pays d'Amérique latine, les allocations familiales apparues initialement dans le cadre de régimes contributifs d'inspiration bismarckienne, sont devenues aujourd'hui un instrument de politique sociale de lutte contre les inégalités et la pauvreté, via de nouveaux transferts destinés aux familles vulnérables. Deux types de politiques coexistent: extension de la couverture des allocations familiales versées dans le cadre de la sécurité sociale (Chili, l'Uruguay, Argentine), et programmes spéciaux visant à améliorer la situation des familles pauvres avec enfants, comme le Brésil avec le programme *Bolsa Familia* et le Mexique avec le programme *Oportunidades* (Bertranou et Maurizio, 2012).

L'Argentine a étendu, en 2009, son programme contributif d'allocations familiales mis en place dans les années 1950, afin d'y inclure les enfants des chômeurs et des travailleurs de l'économie informelle. Cette réforme présente un double objectif, à savoir, combler les lacunes dans la couverture sociale et lutter contre la pauvreté. Aujourd'hui les allocations familiales représentent environ 1,5% du PIB et le système comprend trois volets. Le premier volet, l'Allocation familiale universelle, est un programme non contributif qui verse des prestations en espèces aux enfants des travailleurs non couverts par la sécurité sociale, gagnant moins que le salaire minimum vital, et les enfants des chômeurs. Le deuxième volet est un programme de prestations familiales contributif. Le troisième volet se compose de déductions fiscales pour les travailleurs ayant des revenus élevés. L'Allocation non contributive est une prestation mensuelle semi-conditionnelle, versée aux enfants de moins de 18 ans à charge. Une somme équivalant à 80% de la prestation totale est versée aux bénéficiaires. Le solde de 20% déposé sur un compte d'épargne, peut être récupérée par le bénéficiaire en apportant la preuve que ses enfants à charge âgés de moins de 5 ans ont passé les examens médicaux et reçu les vaccins prescrits, ou que ses enfants d'âge scolaire ont effectivement complété l'année scolaire (Bertranou et Maurizio, 2012).

Au Brésil, une loi de 1988 institue une allocation familiale versée par l'employeur, calculée en fonction de l'indice des prix et modulée selon les ressources de la famille et le nombre d'enfants. Des contreparties sont demandées aux familles: les enfants de moins de 6 ans doivent être vaccinés et ceux à partir de 7 ans scolarisés (Crépin, 2010).

Le programme *Bolsa Familia*, créé en 2004, a acquis une renommée internationale et représente aujourd'hui l'un des projets les plus emblématiques de prestations en espèces pour les familles. Il a atteint en 2011, plus de 12,6 millions de foyers, soit environ 4% des dépenses publiques sociales (Pero, 2012), et représente un changement de paradigme dans les politiques de lutte contre la pauvreté, avec le passage du concept d'assistance sociale à celui de développement social.

Bolsa Familia vise les familles extrêmement pauvres avec ou sans enfants et les familles pauvres avec des enfants de moins de dix-sept ans ou dont la femme est enceinte ou allaitante. Les familles extrêmement pauvres reçoivent un montant fixe plus un transfert d'argent variable en fonction de la composition de la famille. Les familles extrêmement pauvres avec adolescents de seize ou dix-sept ans fréquentant l'école reçoivent une prestation variable. En contrepartie, le Programme impose des contraintes: la scolarisation durant au moins 85% du temps des enfants de six à quinze ans et au moins 75% pour les jeunes à partir de seize ans; les enfants de moins de quinze ans présentant un risque de travail infantile ou retirés du travail infantile doivent participer aux Services de coexistence et de renforcement des liens durant 85% de leur temps par mois: vaccination des enfants de moins de six ans, et examens prénataux des femmes enceintes (Crépin, 2010).

Conclusion

Bien qu'elle soit pleinement dans la crise de la protection sociale, la politique familiale dans les sociétés occidentales, revêt des aspects particuliers. Si elle a toujours échappé au cadre de la politique sociale stricto sensu ou encore à celui de la protection sociale, elle s'assigne aujourd'hui une mission nouvelle, celle de la lutte pour l'égalité des genres. Face aux mutations sociales et aux nouveaux besoins, elle se trouve contrainte de faire appel à des instruments qui risquent in fine d'être anti-familialistes, au sens traditionnel du terme.

Au Liban, la politique familiale est restée statique depuis la fin des années cinquante, et bien qu'elle se soit inspirée des instruments traditionnels des politiques européennes, il est difficile de la caser dans une typologie. L'analyse des

enjeux de cette politique ainsi que de son impact redistributif fera l'objet de la deuxième partie de ce travail.

Liste des références

- Administration centrale de la statistique, ministère des Affaires Sociales, PNUD, OIT, (2008). *Etude nationale sur les conditions de vie des ménages en 2007.*
- Administration centrale de la statistique, UNICEF. (2010). *Rapport sur le suivi de la situation des femmes et des enfants en 2009.*
- **Arnlaug, L. (2002).** *Working Parents and the Welfare State: Family Change and Policy Reform in Scandinavia.* **Cambridge University Press, Kindle edition.**
- Arts, W. and Gelissen, J. (2002). Three Worlds of Welfare Capitalism or More? A State-of-the-art Report», *Journal of European Social Policy, 12, 137.*
- Bertranou, F. et Maurizio, R. (2012). Paiements de transfert semi-conditionnels en espèces, sous forme de prestations pour enfants et adolescents, dans l'économie informelle en Argentine. *Revue internationale de sécurité sociale, 65(1)*
- Boissières, C. (1995). Une typologie des politiques familiales en Europe, *Recherches et prévisions, 41, CNAF.*
- Chauffaut, D. (2010). Quelques éléments sur la politique familiale en France. *Santé, Société et Solidarité, 2.*
- Crépin, C. (2010). Familles et politiques familiales dans le monde. Evolutions, enjeux, perspectives, CNAF Dossiers d'études *126* - 2010.
- Crépin, C. (2010). Familles et politiques familiales dans le monde. Evolutions, enjeux, perspectives, CNAF Dossiers d'études *126* - 2010.
- Destremau, B. (2003). Prévoyance ou Providence. La protection sociale. *Tiers-Monde*, 44, no.175.
- Destremau, B. (2003). Prévoyance ou Providence. La protection sociale. *Tiers-Monde*, 44 (175), 489-500.
- Ekert, O. (1986). Effets et limites des aides financières aux familles: une expérience et un modèle. *Population*, 2, 327-348.
- Ellingston L. M. (1980, Oct.). Social security abroad: Children's allowances in the United Kingdom. *Social Security Bulletin*, 43(10).

- Esping-Andersen, G. (2009). *Incomplete Revolution: Adapting Welfare States to Women's New Roles*, Polity Press, UK.
- Fagnani, J. (2002). Why do French women have more children than German women? Family policies and attitudes towards child care outside the home. *Community, Work and Family*, 5(1), 103-119.
- Gauthier, A-H. (1996). *The State and the Family. A Comparative Analysis of Family Policies in Industrialized Countries*, Oxford, Clarendon Press.
- Greulich, A. (2008). Les politiques familiales en France et en Allemagne. Quelles différences? Quelles pistes de réforme?, *Horizons stratégiques*, 7, 159-181.
- Greulich, A. (2008). Les politiques familiales en France et en Allemagne. Quelles différences? Quelles pistes de réforme?, *Horizons stratégiques*, 7, 159-181.
- Henripin, J. (1995). Les cadeaux financiers des surféconds aux sous-féconds. *Population, 50e année*, (4-5), 1053-1077.
- Kammerman, S. and Kahn, A. (1978). *Government and Families in Fourteen Countries*. Columbia University Press.
- Klant, J. J. (1984). *The Rules of the Game: the Logical Structure of Economic Theories*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Landwerlin, M. G. (1994). L'évolution de la politique familiale en Espagne. Du salaire familial à la lutte contre la pauvreté. *Population, 49e année*, (4-5), 959-983.
- Laroque, P. (dir.) (1975). *La politique familiale en France depuis 1945*. La documentation française, Paris.
- Le Bouteillec, N. (2010). Politique familiale, politiques sociales et fécondité en Suède. *Santé, Société et Solidarité*, (2), 143-148.
- Lewis, J. (2002). Gender and welfare state change. *European Societies*, 4(4), 331-357.
- Mallat, H. (2000, juin). L'émergence politique et institutionnelle de la Sécurité Sociale au Liban (1940-1970). *Revue Parlementaire Libanaise*, 35, 43-65.
- Martin, C. (2010). The Reframing of Family Policies in France: Processes and Actors. *Journal of European Social Policy*, 20(410), http://esp.sagepub.com/content/20/5/410.

- Martin, J. (1998). Politique familiale et travail des mères de famille: perspective historique 1942-1982. *Population, 53e année*, (6), 1119-1153.
- Martin, R. (1973, August). Income Maintenance Policy in Sweden, Britain and France. *Current History*, 65(384).
- Pauti, A. (1992). La politique familiale en Suède. *Population, 47e année*, 4, 961-985.
- Pennec, S. (1989, mars/avril). La politique familiale en Angleterre-Galles depuis 1945. *Population, 44* (2), 417- 428.
- Pero, V. (2012). Bolsa Familia: une nouvelle génération de programmes sociaux au Brésil. Récupéré sur http://ceriscope.sciencespo.fr/pauvrete/content/part4/bolsa-familia-une-nouvelle-generation-de-programmes-sociaux-au-bresil?page=show.
- Rosanvallon, P. (1992). *La crise de l'Etat-providence*. Seuil, Paris.
- Rosental, P-A. (2010). Politique familiale et natalité en France: un siècle de mutations d'une question sociétale. *Santé société et solidarité*, 2, 17-25.
- Salles, A. (2010). Politiques familiales et fécondité en Allemagne aux XIXe et XXe siècles. *Santé société et solidarité*, 2.
- Thevenon, O. (2008, sept.). Les politiques familiales des pays développés: des modèles contrastés. INED, *Population et Sociétés*, (448).
- Tragardh, L. (1990, Fall). Swedish Model or Swedish Culture? *Critical Review (New York)*, 4(4)

Sites internet

- *http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/fconvention.htm*
- http://epp.eurostat.ec.europa.eu/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=fr&pcode=tps0016
- www.oecd.org/els/social/expenditure

The Mirage of Development
Filling up an ever-deepening abyss

Pauline Meouchi Ayoub(*)

Abstract

Development was invented more than six decades ago for the improvement and growth of underdeveloped areas. Ever since, the ideas underlying this concept have changed drastically, influenced by the battle of different ideologies that shaped this hard-to-reach goal.

Drawing on the enlightenment philosophers that considered the Western European as the pinnacle of civilization, development extended the imperialism and colonialism taking it to a higher level: opposing theories waged an intellectual war, as they attempted to explain developmental issues such as underdevelopment, inequality and poverty. Some thesis pictured the poor countries as crippled by their traditions and failures, while others stood in defense, blaming the rich countries for deliberately perpetuating underdevelopment to serve their own profit.

As the developing nations failed to assemble to serve their own cause, they turned to international sponsors of development, such as the World Bank and the International Monetary Fund. Such institutions monopolized development, and saw it as an insertion into globalized markets. They promised «development» to the nations that apply their «Ten Commandments» of austerity, deregulation and privatization! The results however were not very promising in practice, as evidence shows: even most long-term recipients of World Bank loans still are not achieving «sustainable development.»

(*) Associate professor at ISSS2.

After the success of the Asian Tigers (that embarked on successful programs of economic liberation and achieved great economic growth without the Bank's help) the spell was broken, and post-development (antidevelopment) thought began to express openly its criticism against development projects, thus shifting the leading role in development from international institutions to the local culture, even to individuals rather than nations. According to what is known today as the grassroots approach, the focal point of development should move from top-down to bottom-up approaches.

Despite the vast array of ideas that crowd into the horizon of this debated field, not one idea has managed so far to eliminate the others. Instead, all the theories and approaches have proved to be landmarks that shaped and is still shaping the history of development throughought the last six decades.

After six decades of «development,» in the millennium goals report of 2013, Secretary General of the United Nations Ban Ki-moon wrote:

> ***«We are now less than 1,000 days to the 2015 target date for achieving the MDGs. This year's report looks at the areas where action is needed most. For example, one in eight people worldwide remain hungry. Too many women die in childbirth when we have the means to save them. More than 2.5 billion people lack improved sanitation facilities... Our resource base is in serious decline, with continuing losses of forests, species and fish stocks, in a world already experiencing the impacts of climate change.»***[1]

As we draw close to the limit that was set in 2000 at the Millennium Summit, It is now established beyond any doubt that almost all of the Millennium Development Goals[2] will not be achieved at the end of 2015, and an ambitious post-2015 development agenda is already set, as much more still waits to be done. The race of humanity toward the much coveted ideal of development has proved to be once more a downright failure.[3] Six decades of practicing «development» made the inefficiency of the system of international development assistance starkly apparent.

---

(1) United Nations, **The Millenium Development Goals Report - 2013**. New York, p. 3.

(2) The eight Millennium Development Goals (MDGs) range from reducing extreme poverty rates to halting the spread of HIV/AIDS and providing universal primary education, all by the target date of 2015. These goals form a blueprint agreed upon by all the world's countries and all the world's leading development institutions.

(3) Seminar entitled «*Coopération, partenariat, développement: Efficacité et légitimité de l'aide?*» organised in the 78th Congress of «L'Association francophone pour le savoir » at the University of Montreal, may 10th 2010.

What is this development that is so hard to reach? It is the process of economic and social transformation that is based on complex cultural and environmental factors and their interactions.(1) while underdevelopment refers to the lack of these measures.

1. The Invention of development

Development and its underlying idea of international cooperation are rooted both in the writings and ideas of the Enlightenment era of the eighteenth and nineteenth centuries, and its idea of a possible infinite progress that linked the progress in social order to a systematic scientific endeavor through positivism.

As Enlightenment philosophers (such as Bacon, Descartes, Hume, Kant) developed their ideas about civilizations, they provided an explanation for considering Western Europe as the pinnacle of civilization, thus paving the way for European imperialism and colonialism for much of the nineteenth and twentieth centuries.(2) Thus, the European society was deemed superior to those of native, non-European cultures, therefore, engendering an entitlement to dominate and educate these non-«civilized» cultures according to the European norms.(3)

With the end of colonialism after World War II, ex-colonies were left unprepared to face the new challenges. The antagonism between democratic America and communist Russia bred the Cold War: a battle of ideologies that was waged in nations all over the world, as each pole tried to rally more nations to its camp. Within this context, the first recorded use of the modern concept of «development» was made by the American president Harry Truman in 1949 in his inaugural address, known as the Four Point Speech saying:(4)

> ***First,*** *«we will continue to give unfaltering support to the United Nations and related agencies, and we will continue to search for ways to strengthen their authority and increase their effectiveness.»*
>
> ***Second,*** *«we will continue our programs for world economic recovery.»*

(1) Report of the World Commission on Environment and Development: *Our Common Future*. UN documents, 1987, p 41.

(2) The Saylor foundation, Political and Social Impact of the Enlightenment, p. 3.

(3) Miller Robert, The International Law of Colonialism: A Comparative Analysis, Lewis & Clark Law School, Legal Research Paper Series, Paper No. 2011- 23, 2011, p. 3.

(4) Truman Harry, inaugural address, available at http://www.bartleby.com/124.pres53.html, retrieved on June, 20th, 2014.

> ***Third***, «*we will strengthen freedom-loving nations against the dangers of aggression.*»
>
> ***Fourth***, «*we must embark on a bold new program for making the benefits of our scientific advances and industrial progress available for the improvement and growth of underdeveloped areas.*»

By this speech, President Truman ushered the age of modern development aid to nations in difficulties. Consequently, UN was created and its agencies began to spread, the Bretton Woods institutions came into existence, the Universal Declaration of Human Rights was signed, and government aid started to be channeled increasingly toward post-colonial states.

All of these efforts masked an ugly truth: aid was used to lure nations into both fronts engaged in the Cold War. As colonialism faded away, the shadow of its underlying concept of imperialism was being perpetuated on a world scale.

2. Mega theories of development

John Maynard Keynes once said: «It is ideas, not vested interests, which are dangerous for good or evil.»[1] Accordingly, the cold war was to be fought on a new front between 1945 and 1980s: that of theories.

While economic liberalism produced the modernization theory, socialism responded by introducing the dependence theory. Thus, the war of ideas raged as these theories attempted to explain developmental issues such as underdevelopment, inequality and poverty.[2]

2.1 The modernization thesis

Rooted in economic liberalism, the modernization thesis argues that developing economies are trapped into their traditions, and should benefit from the existing economic interdependence among nations, by creating useful modern economic connections with advanced economies, through trade, foreign investment, and international aid, which will finally result in individual welfare in terms of food security, health, education and life expectancy. In turn, developed economies will also benefit from such interdependence, as they acquire cheap raw materials, opportunities for investment, and markets for their products. In the long run, this process has the potential to equalize economic levels, real wages, and

(1) Skidelsky Robert, **Keynes: the return of the master**, Public Affairs, Perseus Group Books, 2009, p. 115

(2) Craig, Hulme, and Turner, **Challenging global inequality: development theory and practice in the 21st century**. London: Palgrave Macmillan, 2007, p. 73.

input prices around the world, and developing countries would thus reach development.(1)

The problem with the modernization theory is that it was too exogenous: blaming the developing countries for their underdevelopment, and setting the western model of development as the one and unique indisputable strategy for development disregard of the cultural characteristics of the developed countries.(2)

2.2 *The dependency theory*

On the other hand, drawing on a Marxian analysis of the global economy, the dependency theory rose to preach delinking with the west, through an endogenous development, challenging Western hegemony.(3) According to this theory, underdevelopment is deliberately perpetuated by developed countries who multiply their wealth by draining out the resources of the developing countries, and turning them into colonial dependencies. This theory too had its problems: it was too endogenous: blaming the developed countries for the underdevelopment of the poor nations.

In 1961, The Third World nations crossed the line of the intellectual opposition by establishing the Non Aligned Movement of countries, and the creation of OPEC (Organization of Petroleum-Exporting Countries).(4) And in their efforts to save the development of their nations, these countries adopted the New International Economic Order (NIEO), which in line with the dependency theory, carried three general connotations:(5)

1- *There is something wrong with the existing system of international economic relations, and a global trading reform should take place.*

2- *The past and present policies of the developed Western countries*

---

(1) Rostow, Walt, **Why the Poor get Richer and the Rich Slow Down: Essays in the Marshallian Long Period**, Austin, TX: University of Texas Press, 1980, p. 360.

(2) Rist Gilbert, **«L'invention du développement», Le développement: histoire d'une croyance occidentale**, Paris, Les Presses de Science po, 2001, p. 116-129, 190-196.

(3) Dansereau Suzanne, **«Les théories du développement: Histoires et trajectoires», Introduction au développement international: Approches, Acteurs et Enjeux**, Ottawa, Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2008, p. 39-51.

(4) Escobar Arturo, **«The Problematization of Poverty: The Tale of Three Worlds and Development», Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World**, Princeton, Princeton University Press, 1995, p. 21-54.

(5) Johnson Harry, **The New International Economic Order**, University of Chicago, Selected papers n. 49, 1976, P. 1.

are to be blamed for the underdevelopment of the Third World nations.

3- *More power should be attributed to international institutions by a massive shift of political power from the major countries to the assembly of the United Nations.*

3. Debt Crisis - the abyss grows deeper

The seeds of failure were already sown within NIEO and in the global environment as well:(1)

- The battle to control the OPEC split the interests of the South;
- Disagreement among the nations of the Third World overcame their desire to acquire more power in international institutions
- The myth of development lacked alternative viable structural changes
- Neoliberalism was upheld by the greatest economic powers in the 70s as well as by the international institutions
- The rise of financial globalization(2) characterized by the emergence of a global banking system that accelerated the outbreak of the debt crisis.

3.1 The outbreak of the debt crisis

Following the oil crisis in 1973, as the price of oil quadrupled, petrodollars amassed by OPEC countries were injected into western banks. This increase in liquidity provided a ready source of funds for the loans granted to many poor nations who borrowed heavily to afford purchasing this essential commodity. Thus, oil was bought on credit, and as a result, the debt of southern countries to financial institutions soared to reach sixty percent of the world total debt in 1980, and many states lost their autonomy to international organizations.

Due to the accumulation of all these problems, it became clear by the 1970s, that these problems are far too complicated to be solved simply by mimicking the solutions that had been tried in the North. Reports were written such as the What Now report that called for structural transformations in the global order, rather than mere sedatives. Such reports called for the strengthening of the Third World

(1) Rist Gilbert, **«Le Triomphe du Tiers-Mondisme», Le développement: histoire d'une croyance occidentale**, Paris, Les Presses de Science po, 2001, p. 234-276.

(2) McMichael Philip, **«International Finance and the Rise of Global Managerialism», Development and Social Change: A Global Perspective**, Thousand Oaks, Pine Forge Press, 2000, p. 113-146.

to enable these countries to accomplish an autonomous development, and criticized the exaggerated emphasis placed on growth and the use of gross national product as an indicator to progress. It said that development is a whole, and that its ecological, cultural, social, economic, institutional, and political dimensions can only be understood in their systemic interrelationships.(1)

4. Development gets a «face-lift»: the «Ten Commandments» of the international institutions

International Institutions, Supported by the United States and inspired by the success of the new Asian industrialized countries, revived the project of development, by depicting it as an insertion into globalized markets.

Based on the development strategy of the New Asian Industrialized Countries, International institutions, such as the International Monetary Fund, the World Bank and the US treasury, formulated a policy prescription for development that came to be known as the Washington Consensus.

According to John Williamson, who originally formulated this prescription, the Washington consensus was a list of ten specific policy reforms, which were widely agreed upon in Washington to be desirable in just about all the countries of Latin America, as of 1989.(2) These ten commandments are listed below(3):

1. *«Budget deficitssmall enough to be financed without recourse to the inflation tax.»*
2. *«Redirecting [public] expenditure from politically sensitive areas [that] receive more resources than their economic return can justify toward neglected fields with high economic returns and the potential to improve income distribution, such as primary health and education, and infrastructure.»*
3. *«Tax reform [so as to broaden] the tax base.»*
4. *«Financial liberalization, [involving] an ultimate objectiveof market-determined interest rates.»*

(1) Dag Hammarskjʹld institution, «*What Now*» report, 1975, p. 7.

(2) Williamson John, *The Washington Consensus as Policy Prescription for Development*. A lecture in the series «Practitioners of Development» delivered at the World Bank on January 13, 2004, available at: http://www.iie.com/publications-papers/williamson0204.pdf p.1, retrieved on 5-22-2014

(3) Shafiqul Ufuque Ahmed et Zafaruldah Habib, «**Neoliberal Globalisation and the Washington Consensus**», **International Development Governance**, New York, Taylor and Francis, 2006, p. 91-104.

5. *«A unified exchange rate at a level sufficiently competitive to induce a rapid growth in nontraditional exports.»*
6. *«Quantitative trade restrictions should be rapidly replaced by tariffs, and these should be progressively reduced until a uniform low rate of 10 [to 20] percent is achieved.»*
7. *«Barriers impeding the entry of foreign [direct investment] should be abolished.»*
8. *«Privatization of state-owned enterprises.»*
9. *«[Abolition of] regulations that impede the entry of new firms or restrict competition.»*
10. *«The legal system should provide secure property rights without excessive costs and make these available to the informal sector.»*

In short, these measures meant the following:

- Austerity
- A withdrawal of the state
- A deregulation of economy
- A greater share in international trade
- Privatization
- Liberalization

Many countries suffering from financial and economic hardships were compelled to apply these measures, but the results weren't very promising. Luciana Díaz Frers, Director of the Fiscal Policy Program at CIPPEC in Argentina, while discussing why the Washington Consensus failed, highlights the fact that the consensus was a big state reform with little concern regarding equity. Although Latin America strongly embraced the Washington Consensus, and witnessed a surge of private capital influx into the region that went from $14 billion in 1980 to $86 billion in 1997, coupled with an expansion of investment and export volumes, the real GDP growth only amounted to 3 percent a year for a decade, or just 1.5 percent per capita, compared with 2 percent during the 1980s. After the reforms, unemployment rose, poverty remained widespread and there was generalized disappointment and an increasing sense of injustice, as well as a sharp rise in crime and violence.(1)

(1) Díaz Frers Luciana, *«Why did the Washington consensus policies fail?»* Center for international private enterprise development institute, 2005, p. 2.

4.1 The World Bank: Decades of failed policies

Since its founding in 1944, the evidence showing that the programs of the World Bank and its financial institutions have done little to advance economic growth in less developed countries is indeed overwhelming. Despite its dynamic résumé that involves working with over 165 countries, facts prove that the World Bank ignores the economic lessons of what really causes countries to develop.(1)

The Bank argues that the poorest and less developed countries need its loans to prosper economically. But over more than 60 years of sponsoring «development», the data has proved the Bank wrong: most long-term recipients of World Bank money are no better off today than they were when they received their first loan. Actually, many are even worse off! This questions the effectiveness of current World Bank lending practices. Consider the following:(2)

- Over more than 25 years, out of the 66 less developed countries receiving loans from the World Bank (most of them for about 30 years), 37 are no better off today than they were before receiving the loans.
- 20 out of these 37 countries are actually poorer today than they were before receiving aid from the Bank.
- Of these 20, eight have economies that have shrunk by at least 20 percent since their first World Bank loan.
- The remaining 17 countries have economies today that are essentially the same as when they first received aid from the World Bank.

4.2 Seeking the elusive development: cases of poor performance

The role played by the World Bank has indeed evolved over time as former World Bank President Lewis T. Preston said in 1995: «Of fundamental importance, the Bank Group has evolved from being simply a financier of development to being also a trusted advisor on development, sharing its global experience of what does and does not work and helping its member countries to apply the lessons... Fifty years of experience have validated the Bank Group's fundamental objective today:

---

(1) Johnson Bryan. *The World Bank and Economic Growth: 50 Years of Failure*, Backgrounder #1082 on International Organizations, The Heritage Foundation, May 16, 1996, available at http://www.heritage.org/research/reports/1996/05/bg1082nbsp-the-world-bank-and-economic-growth, retrieved on September 12, 2014.

(2) This calculation is based on comparing the per capita gross domestic products (GDPs) of World Bank recipients in their first year of receiving a loan or grant with their per capita GDPs in 1992.

helping borrowers reduce poverty and improve living standards through sustainable growth and investment in people.»[1]

Since its inception, the World Bank has provided over $356 billion to countries around the world, mostly to the less developed world.[2] But while the Bank claims that it has been successful at reducing poverty and improving living standards in less developed countries, and that it grants the hope of a better future for these countries, all the evidence shows that this is not true:

Among the countries that received money from the World Bank, some have performed particularly poorly. Such is the case of Nicaragua that received over $637 million in World Bank aid. In 1965, before receiving the loan, its per capita GDP (measured in constant 1987 U.S. dollars). was $1,752. After 30 years, it was only $875, some 50% less than before Nicaragua received any aid.[3]

Niger also received over $589 million in World Bank aid from 1965 to 1995. Yet its per capita GDP has shrunk by 54%, from $605 in 1965 to $280 after 30 years of trying to achieve development.

Today, after nearly six decades, it seems clear that most long-term recipients of World Bank loans still are not achieving «sustainable development.»

4.3 Why World Bank Programs Fail: lack of economic freedom?

Some researchers attribute the lack of economic growth in the less developed countries to a corresponding lack of economic freedom. According to them, this lack of economic freedom prevents countries from creating wealth and prosperity. A worldwide survey of economic freedom finds that many World Bank recipients have economies that are mostly not free or repressed. The Index of Economic Freedom, published by The Heritage Foundation, analyzes the level of economic freedom in countries by considering ten economic factors: trade, taxation, government consumption, monetary policy, banking, foreign investment, wage and price controls, private property rights, regulation, and black markets. The Index then categorizes each country as having a «free.» «mostly free.» «mostly not

(1) The World Bank Group: Learning from the Past, Embracing the Future, 1994, p. 5.

(2) World Bank Annual Report editing staff, World Bank, 1996.

(3) Johnson Bryan, *The World Bank and Economic Growth: 50 Years of Failure*, Backgrounder #1082 on International Organizations. The Heritage Foundation. May 16, 1996. available at http: www.heritage.org/research reports/1996 05/bg1082nbsp-the-world-bank-and-economic-growth, retrieved on September 12, 2014.

free.» or «repressed» economy. The findings of the study demonstrate that a majority of World Bank loan and grant recipients do not have significant levels of economic freedom. Moreover, the recipients that have performed poorly are the least economically free.(1)

4.4 Hong Kong and Singapore: growth from within, without World Bank aid

Some development successes occurred without the Bank's help. Hong Kong and Singapore (the most successful of the so-called Asian Tigers) ran up exceptional economic growth rates mainly without loans from the World Bank. Abstain from World Bank loans, they embarked instead on successful programs of economic liberalization, and achieved tremendous economic growth.

In the commemorative volume marking the Bank's 50th anniversary, the authors state: «In the 1960s, many economists were more optimistic about sub-Saharan Africa than East Asia. Yet, East Asia proved to be the 'miracle' of the developing world, and sub-Saharan Africa its most daunting challenge.»20(2)

4.4.1 The case of Hong Kong

Shunning away foreign aid after 1965, Hong Kong began a massive economic liberalization program that included reforms in many sectors, and implemented radical changes in its commercial system (banking and financial services, government regulation of business, and foreign investment laws, lowering barriers to international trade and making Hong Kong's trade laws consistent with international standards, elimination of all tariffs, duties, licensing requirements, and other import barriers, setting up of export processing zones known as free trade areas)(3) These reforms enabled Hong Kong to produce a large export industry that fueled its economic growth.

After these reforms were implemented, Hong Kong's economy took off. Its GDP increased 9.2% a year from 1970 to 1980, and an additional 6.5% from 1980 to 1993.(4) Overall, over 35 years, while other loan receivers were struggling to

(1) Johnson Bryan and Sheehy Thomas, The 1996 Index of Economic Freedom (Washington, D.C.: The Heritage Foundation, 1996).

(2) Broughton and Lateef, Fifty Years After Bretton Woods, 1995, International Monetary Fund, p. 28.

(3) Lindaur David and Roemer Michael, Asia and Africa, International Center for Economic Growth and Harvard Institute for International Development, San Francisco: ICS Press, 1994, pp. 305-321.

(4) World Bank World Development Report, various years, 1986-1995

achieve the elusive growth, Hong Kong's per capita GDP has grown an amazing 530%, a rate that envied even by the developed world.(1)

4.4.2 The case of Singapore

The future looked dim for Singapore who showed little economic promise in the early 1960s. It received its last World Bank loan in 1975. But in a twist of events, Singapore, like Hong Kong, desperately embarked on a course of economic liberalization hoping to reap the same stunning results. Reforms aimed at two major goals: promoting increased foreign investment and higher levels of exports.

To achieve this, Singapore opened its market to foreign investors. By 1970, some 80 to 90 percent of all manufactured exports were derived from foreign investment.(2) Foreign investment were attracted by Singapore's legal system, that efficiently protected their investments through contracts, as well as by the Singapore's foreign investment code, free of local content or production restrictions, that guaranteed equal treatment for both domestic and foreign investors. In addition, Singapore resisted the implementation of burdensome business regulations, and abolished trade restrictions on imports.

The second goal was to reform Singapore's tax system. Singapore adopted a new tax system that reduced the tax burden on most of the people: top tax rate became 30 percent, and no tax was placed on the average income level of $21,000. The average worker had to make $30,000 before paying any taxes.(3)

As a result of these economic reforms, Singapore's GDP increased by 8.3% yearly from 1970 to 1980, and by 6.9% from 1980 to 1993.

5. Standing development on its head: questioning development and the rise of antiglobalisation

After decades of trial and error in the field of development, many countries managed to achieve better economic growth on a nation scale, but poverty

---

(1) Patten Christopher, «Speaking for Hong Kong,» Heritage Lecture No. 563, May 7, 1996, as quoted in Johnson Bryan, *The World Bank and Economic Growth: 50 Years of Failure*, Backgrounder #1082 on International Organizations. The Heritage Foundation. May 16, 1996, available at http:// www.heritage.org/research/reports/1996/05/bg1082nbsp-the-world-bank-and-economic-growth. retrieved on September 12, 2014.

(2) Lindauer and Roemer, Asia and Africa, p. 349.

(3) Price Waterhouse. Individual Taxes: A Worldwide Summary and Corporate Taxes: A Worldwide Summary, 1995.

continued to be a problem in the developing world, as the gap between the rich and the poor grew wider than ever. As a result of these failures, post-development also known as antidevelopment thought rose in the 1980s out of criticisms expressed against development projects.

Post-development theorists claim that the development process is socially constructed, for its direction and outcome is guided by Western interests, thus reflecting the pattern of Western hegemony, and setting the western structure in economy and society as the universal model for others to follow. All of this makes development an ideology rooted in the ideals of modernization.

Therefore, many post-development theorists like Arturo Escobar and Gustavo Esteva have challenged the significance of development, comparing it to the older colonial discourse that depicts the North as «advanced», and the South as «primitive». They highlight the ethnocentric attitudes that underlie the models of development and make them ineffective when applied to the developing nations, due to their ignorance of the local culture. In line with this, Dupuis-Deri defined post-development as «a convergence of social movements and political actors (intellectuals, NGOs, political parties) who recognize each other as victims and opponents of neoliberalism and capitalism, whether on a national or global scale.»(1) This movement rises against the discourse on globalization,(2) to limit the abuses of excessive liberal practices,(3) by striving to give a human face to the globalization of markets and economy.(4)

5.1 The grassroots movements: shifting from Top-Down to Bottom-Up approaches

In his works, Escobar criticizes development as dictated from above, by exposing the failure of development models and their social, environmental and economic costs, and defends «localized, pluralistic grassroots movements» by promoting a broader notion of development that focuses on building a better quality of life by satisfying the basic needs and supporting the best functioning of the people by providing a fair distribution of benefits (health, education) Thus, «popular participation» in the development process emerged as the answer to the

(1) Dupuis-Déri Francis, **L'altermondialisme**. Montréal, Boréal, 2009, p. 21-22.

(2) Laville Jean-Louis et Caffani Antonio David, **Dictionnaire de l'autre économie**, Paris, Gallimard, 2006.

(3) Mittelman James H., **The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance**. Princeton University Press, 2000.

(4) Amoore Louise, **The Global Resistance Reader**, London, Routledge, 2005.

inefficiencies and inequities long associated to the path leading to development. After all, hasn't the famous Nobel prize winner economist Joseph Stiglitz said that development is about transforming the lives of people, not just transforming economies?

In line with this thinking, across the world there are many movements, in a variety of countries, which can be categorized as grassroots. The causes are varied as well, ranging from broad environmental degradation in the Amazonian rainforest, anti-nuclear campaigns and anti-war campaigns, to local reasons for grassroots movements, (e.g. a local community fighting for a local cause). The reason for these movements is often quite similar however: The government is perceived as either not doing the correct thing in relation to something or not representing the interests of a particular group. So why not let the most valued part in the development process take the lead? Why not let the people take the lead?

5.1.1 Grassroots Organizations in Development

Grassroots organizations serve as primary means for popular participation in social and economic development, especially in societies where citizens' involvement in local or national policies is limited. For example, in the prolonged military state of emergency in Chile, women in Santiago formed public kitchens that achieved a double goal: help to feed the people of the neighborhood, and create a place in which the community can meet to discuss problems.

In other cases, grassroots organizations may serve to ensure democratic practices such as in the US, where 30 years of grassroots organizing led to legal unification of public schools. In Nicaragua, mass organizations are playing an active role in pressuring the government to implement land reform. And in Zimbabwe, women's organizations are working to make agrarian reform focus more on the needs of women farmers. In Mexico City, neighborhood committees formed health care clinics and reconstruction teams to serve the neglected victims of the 1985 earthquake. In South Africa, communities in the black townships came together to provide education and services to the local population when the government denied them these rights.(1)

(1) Buell Rebecca, Cultural survival. Grassroots Development: A Question of Empowerment, available at https://www.culturalsurvival.org/publications/cultural-survival-quarterly/burkina-faso/grassroots-development-question-empowerment, retrieved on September 15, 2014.

5.1.2 Limitations of Grassroots Approach

- Grassroots organizations face many challenges:
- Grassroots organizations often rely on private, local or international organizations, or on the government itself for support
- Individuals are in an uneven match with government and private power-holders.
- When grassroots organizations begin to address issues of control, their supporters often withdraw
- Grassroots organizations that take a confrontational role to achieve their goals are likely to be met by fierce repression, as «anti-participatory forces» aim at crushing, co-opting or corrupting these organizations that go too far in their attempts to challenge the roots of their power, and attacks may be blatant and grassroots organizations officially banned
- Many grassroots organizations have limited means and therefore display limited efforts that keep them from achieving their ultimate goals of making a difference in their community

By upholding the grassroots approach, post-development theorists criticize the Top-Down approach that confers the leading role in development to experts and professionals rather than to the local culture, and uphold instead the bottom-up strategy that shifts the leading role to the local community, by emphasizing local decision making and community participation.(1) These new strategies target citizen capabilities and civil society as an innovation engine,(2) by encouraging social inclusion and interactive participation. Therefore, any international cooperation is to be reorganized around cooperation and solidarity with the local population that respects cultural diversity.(3)

Consequently, with Post-development strategies, development today shifts from a macro to a micro approach. But it is needless to say that these post-

(1) Escobar Arturo, **«Other Worlds are (Already) Possible: Self-organisation, Complexity, and Post-capitalist Cultures»**, The World Social Forum. Challenging Empires, New Delhi, The Viveka Foundation, 2004, p. 349-358.

(2) Pandolfi Mariella et Fassin Didier, **Contemporary states of emergency: the politics of military and humanitarian interventions**, Cambridge, MIT Press, 2010, p??.

(3) Lempen Blaise, **La démocratie sans frontières: essai sur les mouvements anti-mondialisation**, Lausanne, L'âge D'Homme, 2003, p. 67-82.

development approaches found little interest in the international institutions of development.

6. Where are we today?

What conclusions can be drawn from six decades of the development project?

As the international scene is actually experiencing great changes at various levels, so is development. Today, the age of large metatheories is outdated, and the concept of development itself is being questioned. Structural analysis that portrays underdevelopment as a lack (modernist theory) or as a blocking (dependence theory) is gone, and modern approaches emphasize the need to rise above the traditional notion of development by trying to grasp its political, economic, social, and environmental multi-dimensionality. The emphasis in developmental issues that is now placed on poverty reduction through globalization, introduced a counter-movement to globalization called antiglobalisation or post-development.

As Wallerstein indicates, we are now at a crossroads.(1) On the one hand, we have the supporters of modernization, globalization and progress, which still figure on the agenda, as they place the development within the macro reflections on the world-capitalist system or globalization.(2) On the other hand, some theorists think that another alternative is possible, using the grassroots approach from bottom to top, which focuses on solidarity that starts at micro level initiatives within local communities and grows into major alliances that prosper across borders serving the well-being of disadvantaged *individuals* rather than developing *nations*.

Therefore, instead of seeing many distinct phases in the history of development that flash in and out on the world stage, we must see an array of ideas that emerged and lived on through the past sixty years of development that witnessed a clash between many conflicting ideas. Time has surely come for us to see the importance of combining ideas instead of watching their supporters clash and take sides, and to respect cultural differences, by helping local communities from within, without dictating on them foreign ready-made maps with imported milestones leading to fake development goals that may turn out to be incompatible with their culture. This way, people will be allowed to take their future into their hands, and draw their own way to their own development, by figuring out their own unique solutions to their own unique problems.

(1) Immanuel Wallerstein, **After Developmentalism and Globalization, What?**, Social Forces, vol. 85, n3, 2004, p. 1263-1278.

(2) Bhagwati Jagdish, **In defense of globalization**, Oxford, Oxford University Press, 2004.

Bibliographic References

- Amoore Louise, The Global Resistance Reader, London, Routledge, 2005
- Austin, TX: University of Texas Press. 1980
- Bhagwati Jagdish, In defense of globalization, Oxford, Oxford University Press, 2004
- Broughton and Lateef, Fifty Years After Bretton Woods, 1995, International Monetary Fund
- Buell Rebecca, Cultural survival, Grassroots Development: A Question of Empowerment, available at https://www.culturalsurvival.org/publications/cultural-survival-quarterly/burkina-faso/grassroots-development-question-empowerment
- Cowen Michael et Shenton Robert, The Invention of Development, Power of development, London, Routledge, 1995
- Dag Hammarskjöld institution, «What Now» report, 1975
- Dansereau Suzanne, Les théories du développement: Histoires et trajectoires, Introduction au développement international: Approches, Acteurs et Enjeux, Ottawa, Les Presses de l'Université d'Ottawa, 2008
- Diaz Frers Luciana, Why did the Washington consensus policies fail? Center for international private enterprise development institute, 2005
- Dupuis-Déri Francis, L'altermondialisme, Montréal, Boréal, 2009
- Escobar Arturo, The Problematization of Poverty: The Tale of Three Worlds and Development, Encountering Development: The Making and Unmaking of the Third World, Princeton University Press, 1995
- Graig, Hulme and Turner M, Challenging global inequality: development theory and practice in the 21st century, London, Palgrave Macmillan, 2007
- Johnson Bryan and Sheehy Thomas, The 1996 Index of Economic Freedom (Washington, D.C.: The Heritage Foundation, 1996)
- Johnson Bryan, The World Bank and Economic Growth: 50 Years of Failure, Backgrounder #1082 on International Organizations, The Heritage Foundation, May 16, 1996, available at http://www.heritage.org/research/reports/1996/05/bg1082nbsp-the-world-bank-and-economic-growth
- Johnson Harry, The New International Economic Order, University of Chicago, Selected papers n. 49, 1976

- Laville Jean-Louis et Cattani Antonio David, Dictionnaire de l'autre économie, Paris, Gallimard, 2006
- Lempen Blaise, La démocratie sans frontières: essai sur les mouvements anti-mondialisation, Lausanne, L'âge D'Homme, 2003
- Lindaur David and Roemer Michael, Asia and Africa, International Center for Economic Growth and Harvard Institute for International Development, San Francisco: ICS Press, 1994
- McMichael Philip, International Finance and the Rise of Global Managerialism, Development and Social Change: A Global Perspective, Thousand Oaks, Pine Forge Press, 2000
- Miller Robert, The International Law of Colonialism: A Comparative Analysis, Lewis & Clark Law School, Legal Research Paper Series, Paper No. 2011- 23, 2011
- Mittelman James H., The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance, Princeton University Press, 2000
- Pandolfi Mariella et Fassin Didier, Contemporary states of emergency: the politics of military and humanitarian interventions, Cambridge, MIT Press, 2010
- Price Waterhouse, Individual Taxes: A Worldwide Summary and Corporate Taxes: A Worldwide Summary, 1995
- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, UN documents, 1987
- Rist Gilbert, Le Triomphe du Tiers-Mondisme, Le développement: histoire d'une croyance occidentale, Paris, Les Presses de Science po, 2001
- Rist Gilbert, L'invention du développement, Le développement: histoire d'une croyance occidentale, Paris, Les Presses de Science po, 2001
- Rostow Walt, Why the Poor get Richer and the Rich Slow Down: Essays in the Marshallian Long Period, 1980
- Seminar entitled «Coopération, partenariat, développement: Efficacité et légitimité de l'aide?» organised in the 78th Congress of «L'Association francophone pour le savoir » at the University of Montreal, may 10th 2010.
- Shafiqul Huque Ahmed et Zafarullah Habib, Neoliberal Globalisation and the Washington Consensus, International Development Governance, New York, Taylor and Francis, 2006

- Skidelsky Robert, Keynes: the return of the master, Public Affairs, Perseus Group Books, 2009
- The Saylor foundation, Political and Social Impact of the Enlightenment
- The World Bank Group: Learning from the Past, Embracing the Future, 1994
- United Nations, The Millennium Development Goals Report – 2013, New York
- Wallerstein Immanuel, After Developmentalism and Globalization, What?, Social Forces, vol. 85, no. 3, 2004.

محور خاص

أوراق بحثية في علم اجتماع العمل
من ندوة «التأهيل، الكفاءة، والمهن،
كيفية تحسين معرفة احتياجات سوق العمل

يتضمن هذا المحور، مجموعة أوراق بحثية قدمت خلال ندوة علمية بإشراف اليزابيت لونغنيس (IFPO) وعلي الموسوي (معهد العلوم الاجتماعية)، أقيمت في مبنى رئاسة الجامعة اللبنانية في بيروت، حول سوق العمل في لبنان، وبعض البلدان العربية، وفرنسا.

نظمت هذه الندوة من قبل المعهد الفرنسي للشرق الأدنى IFPO بالتعاون مع الجامعة اللبنانية (معهد العلوم الاجتماعية)، الوكالة الجامعية للفرانكفونية AUF في ٢١ و٢٢ أيار ٢٠١٢.

لأهمية مضمون الأوراق العلمية، لاسيما في مجال علم اجتماع العمل، ارتأت إدارة مجلة معهد العلوم الاجتماعية، نشر بعض الأوراق التي قدمت بالعربية، وورقتين تمّ تعريبهما من الفرنسية، وتعذّر لأسباب لوجستية ترجمة كامل أعمال الندوة التي صدرت باللغة الفرنسية سابقًا ضمن كتاب:

Sous la direction de, Elizabeth Longuenesse, 2014,
Formation, qualification, métiers
Evolution du marché de l'emploi et information sur les métiers,
Presse de l'IFPO, Beyrouth

يُرفق بالمحور ملخص عام لكافة أعمال الندوة باللغة الفرنسية وبرنامج الندوة باللغتين: العربية والفرنسية.

خريجو التعليم العالي في لبنان وسوق العمل

نجيب عيسى

مقدمة

تتضمن هذه الورقة ثلاثة أقسام:

القسم الأول: نحاول فيه الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى يقوم التعليم العالي في لبنان بتلبية الحاجات الحالية لسوق العمل المحلية من الخريجين، كما ونوعا؟

القسم الثاني: نحاول فيه الإجابة عن السؤال التالي: إلى أي حد يوفر التعليم العالي في لبنان قوى عاملة قادرة على المنافسة في أسواق العمل المعولمة، وبالتالي قادرة على الاستجابة للحاجات المستقبلية لسوق العمل المحلية؟

القسم الثالث: ونقوم فيه بالخلوص إلى عدد من الاستنتاجات وتقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها العمل على تمكين التعليم العالي من الاستجابة للحاجات المستقبلية للاقتصاد اللبناني.

أولا: إلى أي مدى يقوم التعليم العالي في لبنان بتلبية الحاجات الحالية لسوق العمل المحلية، كما ونوعا؟

من الواضح أن سوق عمل خريجي التعليم العالي في لبنان تعاني من أزمة حادة. لكن هذه الأزمة لا تتمثل بتقصير التعليم العالي عن تلبية حاجات هذه السوق من الخريجين من الناحية الكمية، ومن الناحية النوعية، وإنما على العكس من ذلك، فإن هذه الأزمة تتمثل بفائض من الخريجين يقذفه التعليم العالي بشكل متزايد إلى سوق العمل.

فمن ناحية، نلاحظ أن سوق العمل لا ترسل إشارات تفيد بأنها بحاجة إلى اختصاصات ومؤهلات تقصر مؤسسات التعليم العالي في لبنان عن توفيرها، كارتفاع غير عادي في أجور العاملين في بعض الاختصاصات، أو اتجاه لاستخدام يد عاملة غير لبنانية من مؤهلات ومهارات غير موجودة في لبنان. واقع الأمر هو أن القليل جدا من اليد العاملة الوافدة يتمتع بمؤهلات علمية ومهارات مهنية لا نجد مثيلا لها في صفوف اللبنانيين. نعم لقد أخذت المنشآت اللبنانية تلجأ إلى استخدام يد عاملة غير لبنانية تتمتع بمؤهلات علمية ومهارات مهنية، لكن السبب هو انخفاض كلفتها ليس إلا. ومن ناحية ثانية، لم تظهر التحقيقات الميدانية التي أجريت لدى مؤسسات الإنتاج في لبنان، أن هذه الأخيرة بحاجة لخريجين بمواصفات لا توفرها مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

أما كون الأزمة هي أزمة فائض، فيتجلى من خلال الظواهر الثلاث التالية:

أ. ظاهرة ارتفاع معدلات البطالة السافرة عند الخريجين. فمعدل البطالة عند هؤلاء يفوق معدل البطالة العام (١١,٩٪ مقابل ٩,٢٪) وهم يشكلون ٣٠٪ من مجموع العاطلين من العمل (في سنة ٢٠٠٧).

ب. ظاهرة ارتفاع معدلات الهجرة عند الخريجين. فالبيانات المتوفرة حول خصائص المهاجرين تشير إلى أن حوالي ٤٠٪ من المهاجرين في السنوات الأخيرة هم من المستوى الجامعي، وترتفع هذه النسبة إلى ٤٦٪ عند المهاجرين الشباب. علمًا أن حوالي ٨٣٪ من المهاجرين الجامعيين هم من المهندسين وخريجي العلوم الطبيعية والعلوم البحتة والمعلوماتية وإدارة الأعمال.

ت. ظاهرة تفشي التشغيل الناقص/العمالة الناقصة، والتي يصعب قياسها، مع أن تجلياتها واضحة للعيان ومنها: ظاهرة ممارسة الخريجين أعمالاً تتطلب مؤهلات أدنى من المؤهلات التي اكتسبوها (كأن يعمل حامل الإجازة كسائق تاكسي) أو ظاهرة البطالة المقنعة المتمثلة بوجود أعداد من الخريجين يقومون بممارسة مهنة معينة تفوق كثيرًا الحاجة: وهذه حالة مهن الطب والصيدلة والهندسة والمحاماة في لبنان. (هنالك حاليًا أكثر من ٣٢٠٠٠ مهندس و١٤٠٠٠ طبيب صحة و٥٠٠٠ طبيب أسنان و٥٠٠٠ صيدلي و٨٠٠٠ محامي وذلك في بلد لا يتجاوز عدد سكانه أربعة ملايين نسمة.

ما هي الأسباب الفعلية لهذه الأزمة التي يعاني منها سوق عمل الخريجين؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار نظام التعليم العالي مسؤولا عن هذه الأزمة.

بداية تقتضي الإشارة إلى أن مخرجات التعليم العالي كانت دائما تفيض عن حاجة سوق العمل المحلية. إلا أن أسواق العمل الخارجية، وبشكل رئيسي العربية منها، كانت تمتص معظم هذا الفائض. وأخذ هذا الوضع يتغير منذ الثمانينات من القرن الماضي عندما أخذ التعليم العالي يتوسع بسرعة (كثرة المؤسسات وتشابه الاختصاصات)، دون الأخذ بعين الاعتبار وضع الطلب في سوق العمل. فمن ناحية هذا الطلب، نلاحظ أن الأقطار العربية المعنية أخذت تتوسع هي الأخرى في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي. وهي لا تختلف كثيرًا عن مؤسسات التعليم العالي المستحدثة في لبنان، إن كان لناحية نوعية الاختصاصات، أم لناحية مستوى التعليم والإعداد. أما بخصوص الطلب المحلي على الخريجين، فنجد أن أحد أسباب الأزمة يتمثل بتشبع الطلب على الاختصاصات المؤدية إلى مزاولة المهن الحرة (الطب، الصيدلة، المحاماة، الهندسة المدنية والمعمارية). وكذلك تشبع الطلب على الاختصاصات المؤدية إلى مزاولة مهنة التعليم، إضافة إلى التخمة التي أخذ يعاني منها القطاع العام لناحية عدد موظفيه. لكن السبب الأهم للأزمة من ناحية الطلب يبقى ضعف قدرة الاقتصاد اللبناني على توليد فرص عمل جديدة من حيث نوعيتها. وهذا بدوره عائد إلى نمط النمو الذي ساد بعد الحرب الأهلية. وهو النمط الذي لم يقم على أساس إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية بما يتناسب مع الظروف الإقليمية والدولية المستجدة في مرحلة العولمة، بل ترك بنى هذه القطاعات تتقادم ولا تعود قادرة على المنافسة داخليا وخارجيًا.

في مقابل ضمور الطلب على الخريجين، استمر التعليم العالي، ولاعتبارات سياسية وطائفية وتجارية، يتوسع بسرعة (كثرة المؤسسات والاختصاصات وتشابهها)، في ظل غياب تام للرقابة الحكومية. وهذا ما جعل هذا التوسع يجري على حساب نوعية التعليم والإعداد المهني (محتوى المناهج، كفاءة الهيئة التعليمية نشاط البحث العلمي، الخدمات المساندة لانخراط الخريج في سوق العمل والتجهيزات المادية المختلفة من أبنية ومختبرات ومكتبات... الخ). وهكذا، فإن الخريجين الأكثر عرضة للبطالة، بشقيها السافر والمستتر، سيكونون أولئك الملتحقين بالاختصاصات التقليدية؛ بشكل عام، والملتحقين بمؤسسات التعليم العالي ذات المستوى المتدني، بشكل خاص.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذا الإقبال الكثيف من قبل الطلاب على التعليم العالي بشكل عام، وعلى التخصصات التقليدية بشكل خاص، بالرغم من تدهور أوضاعهم في سوق العمل؟

أسباب عديدة، مترابطة في أغلب الأحيان، تكمن وراء هذه الظاهرة. هنالك بادئ الأمر، تزايد عدد خريجي المرحلة الثانوية من التعليم العام، المرتبط بدوره بارتفاع نسبة التحاق الإناث وانخفاض نسبة الملتحقين بالتعليم المهني والتقني، مقابل ضمور فرص العمل أمام خريجي هذه المرحلة. وبذلك يكون الالتحاق بالتعليم العالي نوعًا من تأجيل البطالة. بعد ذلك يأتي كون التعليم العالي قد أصبح في متناول جميع الفئات الاجتماعية تقريبًا؛ بسبب تفريع الجامعة اللبنانية في المناطق، والتسهيلات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وخصوصًا لناحية مستوى الرسوم وشروط التسجيل). إلى ذلك، أضف عوامل أخرى عديدة لها علاقة بالميول الشخصية وسلم القيم الاجتماعية السائد.

من الواضح أن أكثر هذه العوامل أهمية في زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي من المفترض أن تجري معالجتها من قبل سياسة وطنية رسمية للتعليم. وهذا تحديدًا ما هو غائب في لبنان.

ثانيًا: إلى أي مدى يوفر التعليم العالي قوى عاملة قادرة على المنافسة في أسواق العمل المعولمة؟

إن العولمة في جانبها الاقتصادي المتمثل بتكثيف وتسارع تدفقات السلع والرساميل والأشخاص والمعلومات عبر الحدود، بفعل التحولات التكنولوجية الهائلة، لا سيما في مجال المعلوماتية والاتصالات، جاءت بمتغيرات على غاية من الأهمية في أسواق العمل.

ومن أبرز هذه المتغيرات ضمور بعض المهن وظهور مهن جديدة من ناحية، ومن ناحية ثانية، بروز مواصفات جديدة للمهارة المهنية. وهذا ما فرض على التعليم العالي أن يعيد النظر في هياكله التقليدية لكي تستطيع مخرجاته المنافسة في أسواق العمل المعولمة. وفي الوقت الحاضر تتناول إعادة النظر هذه ثلاثة مجالات رئيسية هي:

- البرامج والخدمات التي يقدمها التعليم العالي.

- محتوى المناهج.
- العلاقات المؤسسية للتعليم العالي مع عالم العمل (عالم المهن).

١. البرامج والخدمات التي يقدمها التعليم العالي

يشكل تنويع البرامج والخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي أحد الشروط الرئيسية لتكيف هذه المؤسسات مع متطلبات سوق العمل، المتحركة بسرعة، تحت تأثير الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، والتحولات في العلاقات والهياكل الاقتصادية. على أن تذهب حركة التنويع هذه في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- استحداث برامج جديدة.
- استحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني.
- توسيع دائرة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي.

أ. استحداث برامج جديدة ترتبط بالمهن الجديدة التي ظهرت وتظهر

في هذا المجال، نلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي في لبنان تقوم بمواكبة المستجدات في أسواق العمل المحلية والخارجية، لناحية الاستجابة لحاجات هذه الأخيرة من الكفاءات التي بإمكانها الاضطلاع بالمهن الجديدة. فأدخلت في السنوات الأخيرة في برامجها العديد من الاختصاصات الجديدة، لا سيما المتعلق منها بمجالات هندسة الاتصالات، وعلوم الحاسوب، وعلوم التواصل والإعلام، وعلوم السياحة والبيئة وإدارة الأعمال، إضافة إلى استحداث الكثير من المعاهد التكنولوجية.

ب. استحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني

عن طريق برامج ومسارات Filières تجمع بين الإعداد العلمي للطالب وممارسته في الوقت نفسه لنشاط مهني. من البرامج الأكثر اعتماداً على هذا الصعيد ما يسمى ببرامج الإعداد أو التكوين المستمر Formation Continue وبرامج الإعداد أو التكوين بالمناوبة Formation par Alternance وبرامج التعليم عن بعد L'Université Virtuelle.

فيما يتعلق بلبنان، نلاحظ على هذا الصعيد أن التعليم العالي فيه يشهد حركة متنامية

لاستحداث ممرات بين التكوين العلمي والتكوين المهني للطالب. لكن يجب الإشارة هنا إلى أن جانب الإعداد أو التكوين بالمناوبة، وهو ما يتمثل بوجود برامج خاصة لطلاب يرتبطون، وهم على مقاعد الدراسة، بعقود عمل في مؤسسات إنتاجية، بحيث تتوزع فترة إعدادهم العالي بين فترات يقضونها بين الدراسة (في الجامعة) والممارسة المهنية (في مؤسسة الإنتاج). هذا الجانب لا يزال في لبنان أضعف بكثير من الجانب الآخر الذي هو الإعداد أو التكوين المستمر، والذي يتمثل بوجود برامج خاصة تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمنخرطين في النشاط المهني من أجل تجديد معلوماتهم العلمية والتقنية في مجالات اختصاصاتهم (بالإضافة إلى معهد العلوم التطبيقية نشهد حركة ناشطة لاستحداث معاهد دراسات عليا داخل الجامعات تقدم برامج دراسية خاصة بفئات معينة من الطلاب المنخرطين أساسًا في سوق العمل أو لفئات خاصة منهم: MBA، DESS في عديد من الفروع: إدارة أعمال، إعلام، علوم صحية..) أما التعليم عن بعد، فإن حركته لا تزال في بدايتها، وتقتصر في الوقت الحاضر على جامعة مفتوحة واحدة.

ت. توسيع دائرة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي

لم تعد الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي على خدمات التعليم والتعلّم فقط. لقد أصبح المطلوب أيضا أن يُستحدث في هذه المؤسسات وحدات خاصة تعنى بتقديم خدمات الإرشاد والتوجيه المهني للطالب خلال مرحلة الدراسة، وخدمات المساعدة والدعم في مجال البحث عن عمل عند تخرجه.

فيما يتعلق بلبنان، نلاحظ بهذا الخصوص أن هذه الخدمات لا تزال بشكل عام ضعيفة. فالمؤسسات التي لديها وحدات متخصصة بتوجيه الطلاب إلى اختصاصات معينة، نادرة. لكن الملاحظ هو أن حركة التوجيه المهني للطلاب أخذت تنشط في السنوات الأخيرة، وإنما محركها الرئيسي بعض المدارس الثانوية والمؤسسات الاقتصادية الرائدة، وتأخذ شكل تنظيم لقاءات ومعارض للتعرف على المهن وإصدار كتيبات لشرح الاختصاصات. كذلك، هي نادرة إن لم تكن غير موجودة، وحدات خاصة داخل مؤسسات التعليم العالي تقوم بمتابعة تطورات أسواق العمل التي لها علاقة بخريجيها. ويقتصر الأمر في هذا المجال على ما يقوم به عدد من روابط الخريجين.

٢. محتوى المناهج

أصبح المطلوب من مخرجات التعليم العالي، التزود بمؤهلات جديدة تمكنها من التكيف مع مختلف الأوضاع التي يمكن أن تحيط بالحياة المهنية (التغيرات: في مكان العمل، في بيئة العمل، في قطاعات العمل..). هذا يعني أن على خريجي التعليم العالي أن يجمعوا بين امتلاك المهارات المتخصصة ذات الأبعاد العملية والنظرية والتقنية المتنوعة، وامتلاك المهارات العلمية والاجتماعية والشخصية، بحيث يكونون قادرين على البحث والاستقصاء والتأويل والتحليل والتركيب والاستنتاج والابتكار، من ناحية؛ وقادرين على القيام بأعمال الإدارة والتنظيم والتواصل مع الآخرين ضمن فريق، من ناحية ثانية. من هنا، كان لا بد لمناهج التدريس في مختلف الاختصاصات أن تقدم للطالب حزمة من المعارف توجهاتها المهنية واضحة، لا بل راجحة. مما يعني أن تشمل المناهج الجديدة، إضافة إلى مكونها الأساسي من المعارف النظرية والتكنولوجية الضرورية لكل اختصاص، مكونًا آخر من المعارف العملية يكتسبها الطالب من خلال فترات تدريب وتمرين (Stage) يمضيها الطالب في مختلف مراحل دراسته، في مؤسسات العمل. وإضافة إلى المكون المهني، على مناهج الإعداد أن تشمل مكونًا ثالثًا من المعارف المنهجية العامة التي من شأنها تعزيز الكفاءة المهنية والإدارية والاجتماعية، من العلوم الإنسانية والاجتماعية، كالاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم التواصل والاتصال واللغات، إضافة إلى عدد من العلوم الأخرى التي يمكن تسميتها بعلوم «التدخل» والتحكم، إدارة الأعمال، المعلوماتية، التوثيق..

أولاً: فيما يتعلق بمحتوى مناهج التعليم العالي في لبنان يلاحظ أن باستثناء بعض الاختصاصات التطبيقية، فإن مكونات المناهج من المعارف العملية التي يكتسبها الطالب خلال التدريب والتمرين في مؤسسات العمل هي ضعيفة جدًا. وفي الاختصاصات «غير التطبيقية»، يُلاحظ من جهة، أنه عندما يكون فيها بعض المقررات التي تحمل طابعًا عمليًا، فإن هذه المقررات تعطى إجمالاً بشكل نظري؛ ومن ناحية ثانية، عندما تشتمل مناهجها على مقررات تدريبية في مؤسسات الإنتاج، فإن الغالب، في الواقع، هو القيام بزيارات لأماكن العمل، أو إجراء أبحاث تطبيقية ميدانية. وفي جميع الأحوال، حتى لو كان هنالك فترات تدريبية فعليه، فإنها عمومًا، لا تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم أداء

الطالب (الترفيع والتخرج). إلى ذلك كله، أضف أنه حتى فيما يتعلق بالاختصاصات «التطبيقية»، كاختصاصات الطب والعلوم الصحية والهندسة والتربية، تبقى الناحية النظرية عمومًا طاغية في السنوات الأولى من الدراسة.

ثانيا: فيما يتعلق بمكونات مناهج التعليم العالي من المعارف المنهجية العامة التي من شأنها تعزيز الكفاءة المهنية للطالب من جوانبها الإدارية والاجتماعية والشخصية، نلاحظ أيضًا أن هذه المكونات لا تزال ضعيفة جدا، إن لم تكن غائبة تمامًا في مناهج مؤسسات التعليم العالي في لبنان، باستثناء قلة منها تعتمد المناهج الأميركية، باستثناء أيضا مقرر اللغة الأجنبية الذي يتكرر في أغلب المناهج، إنما بدرجة اتقان متفاوتة كثيرا من مؤسسة إلى أخرى.

٣. علاقة مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات الإنتاج

لم يعد بإمكان مؤسسات التعليم العالي التي تهدف إلى جعل التكوين المهني مكونًا أساسيًا من مكونات عملية إعداد الطالب للانخراط في سوق العمل، أن تقوم بتحقيق هذا الهدف باستقلال عن المؤسسات العاملة في عالم المهن. لقد أصبح هذا الأمر يتطلب أن تُنسج بين الطرفين علاقات وطيدة ومنتظمة على جميع المستويات، وتعمل في ظل آليات وأطر مؤسسية واضحة ومحددة (مشاركة مؤسسات العمل والهيئات المهنية في إدارة مؤسسات التعليم ووضع البرامج والمناهج وتمويل الدراسات والبحوث، مشاركة المهنيين في عملية إعداد الطالب، مساهمة مؤسسات التعليم العالي في حل المشاكل العلمية والتقنية التي تعترض المؤسسات الإنتاجية.. الخ).

وفيما يتعلق بلبنان تحديدًا، نلاحظ على هذا الصعيد ما يلي:

أ. غياب شبه كامل للهيئات المهنية ومؤسسات الإنتاج عن المشاركة في مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي أو هيئاتها الاستشارية.

ب. ضعف مشاركة الهيئات المهنية في القرارات التي تتناول استحداث برامج واختصاصات جديدة ووضع المناهج وتحديد محتوى مقرراتها.

ت. مشاركة ملحوظة من قبل المهنيين وأصحاب التجربة العملية في عملية التعليم بشكل جزئي، وفي المحاضرات والندوات وحلقات الأبحاث. غير أن الهدف الرئيسي من

هذه المشاركة لا يكون في أغلب الأحيان تقديم المشاركين تجربتهم العملية للطلاب، وإنما تعويضا للنقص في الهيئة التعليمية المتفرغة كليا للتدريس.

ث. ندرة مشاركة المؤسسات الإنتاجية والهيئات المهنية في تحويل برامج أبحاث تقوم بها مؤسسات التعليم العالي وغياب شبه كامل لبرامج أبحاث مشتركة بين الطرفين.

ج. لم يعد قيام مؤسسات التعليم العالي بدراسات وأبحاث بناء على طلب من جهات خارجية بشكل عام، ومؤسسات الإنتاج بشكل خاص، أمرا نادر الوجود، لكنه يبقى ضعيفا بشكل عام.

ح. اتساع دائرة اشتراك الطرفين (مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج) في تنظيم معارض ولقاءات وزيارات تعرف خلالها مؤسسات التعليم العالي طلابها على التطورات في مؤسسات العمل واحتياجاتها، وتتعرف هذه الأخيرة على البرامج والمناهج التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لطلابها.

ثالثا: استنتاجات واقتراحات

من هذا التشخيص السريع لأوضاع التعليم العالي في لبنان بعلاقته مع حاجات أسواق العمل الحالية والمستقبلية نخرج باستنتاج عام مفاده أن هذه العلاقة تعاني من خلل له جانبان:

الجانب الأول: ويتمثل بفائض كبير نسبيا من الخريجين يقع فريسة للبطالة السافرة والمقنعة بعد هجرة قسم منه نحو الخارج.

الجانب الثاني: يتمثل بقصور مؤسسات التعليم العالي بدرجات متفاوتة، عن تزويد الخريجين بسلة المكونات المتكاملة للإعداد المهني الحديث الذي يؤهلهم للمنافسة في أسواق العمل المعولمة.

أما مصدر هذا الخلل المزدوج فيأتي بدوره من ناحيتين:

الناحية الأولى: هي كثافة الالتحاق بالاختصاصات التقليدية.

الناحية الثانية: الفروقات النوعية بين مؤسسات التعليم العالي بحيث أن قسما منها يبدي قدرة على مواكبة مقتضيات الإعداد المهني الحديث للخريجين، في حين أن قسما آخر يبدي عدم قدرة بنيوية على تأمين هذه المقتضيات.

ما هي أهم التوجهات الإستراتيجية المستقبلية للتعليم العالي في لبنان التي يمكن اقتراحها انطلاقًا من هذا التشخيص؟

للوهلة الأولى يمكن القول بأن تشخيصًا كهذا يقود إلى اقتراح إستراتيجية تقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

أولا: وضع آلية للحد من الالتحاق بالاختصاصات التقليدية التي تشبعت أسواق العمل، خصوصًا المحلية، منها.

ثانيا: وضع آلية للقضاء على الفروقات النوعية في أوضاع مؤسسات التعليم العالي، وجعلها جميعا قادرة على توفير مستلزمات الإعداد المهني اللازم للمنافسة في الأسواق المعولمة.

هكذا توجه يبدو سليمًا في حال كانت مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل في لبنان هي من جانب العرض حصرًا (من جانب التعليم العالي). أي في حال أنها مشكلة تكيف نظام التعليم العالي في لبنان مع سوق عمل محلية أصبحت من النمط الحديث وتعبر عن حاجتها لمهارات مهنية جديدة. لكن الحال ليست كذلك. لقد سبقت الإشارة إلى أن المشكلة في لبنان هي أيضًا، لا بل خصوصًا، من ناحية الطلب (مشكلة نمو اقتصادي)، وأنها، من هذه الناحية، ليست مجرد مشكلة آنية أو عرضية، وإنما هي مشكلة بنيوية تتمثل باستمرار هياكل إنتاجية عفى عليها الزمن. من هنا، فإن أي إعادة هيكلة لنظام التعليم العالي في لبنان لا تأخذ بعين الاعتبار المشكلة من ناحية الطلب، لا يمكن أن تعزز عملية المواءمة بين مخرجات النظام المذكور، وحاجات سوق العمل، وإنما ستبقي على الأزمة في صفوف الخريجين. إلا إذا كان الهدف الرئيسي إعداد خريجين للعمل في الأسواق الخارجية. ولكن حتى في هذه الحال، أي عدم الأخذ بعين الاعتبار الطلب المحلي على الخريجين، لا يمكن عمليًا تحقيق عملية الإعداد محليا للأسواق المعولمة بشروط مقبولة. ذلك أن إعادة الهيكلة اللازمة إنما تقوم أساسًا على مبدأ مشاركة مؤسسات العمل (مؤسسات الإنتاج) في مختلف النشاطات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي لإعداد الطالب للحياة المهنية، ومختلف الخدمات التي تقدمها له لهذه الغاية. وهذا ما تعجز مؤسسات الإنتاج في لبنان، بوضعها الحالي، عن القيام به بالشكل المطلوب.

طبعًا إن استبعاد هكذا توجه لمعالجة المشكلة، يجب أن لا يدفع بالاتجاه المعاكس، أي السعي لتحقيق المواءمة المعتمدة من خلال الأخذ بعين الاعتبار فقط الحاجات الراهنة لسوق العمل المحلية من الاختصاصات والمهارات المهنية. لأن ذلك يعني بشكل رئيسي، العمل بشتى الوسائل على لجم الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، والحد من إعداد الملتحقين به. وهذا ما يؤدي بدوره، في ظل بقاء أوضاع الاقتصاد اللبناني على ما هي عليه حاليًا، إلى تفاقم أزمة مخرجات التعليم ما قبل الجامعي في سوق العمل، حتى في حال ارتفعت نسبة الملتحقين بشقه المهني والتقني.

بذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن عملية المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل لا يمكن أن تكون إلا عملية ديناميكية تجري في إطار استراتيجية تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد اللبنانية على أسس جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي استجدت على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية. هذا يعني، التحول من نمط النمو السائد (القائم على التمويل الخارجي لاستهلاك محلي واسع النطاق لمنتجات محلية قابلة للتبادل الدولي مستوردة ومنتجات محلية غير قابلة للتبادل الدولي)، إلى نمط آخر للنمو، يقوم على توظيف الموارد البشرية المحلية (عوضًا عن تصديرها)، في مصفوفة إنتاج محلي متنوع يتضمن قيمة مضافة عالية، وقادر، في الوقت نفسه، على المنافسة داخليًا وخارجيًا. هذا يعني في ظروف المنافسة العالمية السائدة، في الوقت الحاضر، أن يتضمن الإنتاج المذكور مكونات/محتويات علمية وتكنولوجية متقدمة كثيرًا. بمعنى آخر، يكون على الاقتصاد اللبناني أن يتحول من اقتصاد طابعه الغالب ريعي إلى اقتصاد «معرفة». واقتصاد المعرفة لا يعني فقط حصة متزايدة لقطاع تكنولوجية المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما يعني أيضًا تغلغلًا للمعارف المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة، بما فيها القطاع المذكور، في سائر القطاعات السلعية وغير السلعية.

في هذا الإطار يمكن اقتراح التوجهات التالية بخصوص التعليم العالي:

١. على صعيد تنظيم إلتحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي

أ. توسيع وتعزيز التعليم المهني والتقني في مرحلة التعليم قبل الجامعي.

ب. إيجاد قنوات اتصال بين التعليم المهني والتقني في مرحلة التعليم قبل الجامعي والتعليم الجامعي المهني والتقني.

ت. إيجاد أطر مؤسسية في مرحلة التعليم الثانوي للتوجيه والإرشاد المهنيين للتلاميذ.

ث. تحديد شروط عامة للالتحاق بالتعليم العالي وشروط خاصة للالتحاق باختصاص معين.

٢. تنظيم إعداد الطلاب تبعا للمواصفات المطلوبة في سوق العمل

هنا يجب أن يكون واضحًا أن المقصود بالإعداد تبعًا للمواصفات المطلوبة بسوق العمل هو، تحديدًا، تضمين نظام التعليم العالي المكونات الرئيسية الثلاثة للإعداد المهني الحديث للطالب والتي سبق الكلام عليها (البرامج والخدمات المرافقة ـ محتوى المناهج ـ العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية). وفي هذا الإطار يمكن إدراج التوجهات في أربعة محاور.

المحور الأول: ويتضمن توجهات تتناول مسألة الإعداد المهني بشكل عام ومنها:

أ. تحديد مواصفات تربوية للمهن.

ب. تحديد مواصفات مهنية للاختصاصات والشهادات.

ت. تحديد مواصفات للبنى التحتية المادية: أبنية وتجهيزات.

المحور الثاني: ويتضمن توجهات تتناول بشكل خاص قطاع التعليم العالي العام (الرسمي): الجامعة اللبنانية ومؤسسات التعليم ذات العلاقة.

أ. تطوير الأطر القانونية والمؤسسية التي تسمح بالانفتاح على عالم العمل والمهن.

ب. تعزيز الموارد المالية.

ت. ترشيد الدخول إلى الاختصاصات النظرية.

المحور الثالث: ويتضمن توجهات تتناول بشكل خاص التعليم العالي في القطاع الخاص.

هنا تقتضي الإشارة، بداية، إلى أن تعزيز دور مؤسسات هذا القطاع، على صعيد الإعداد المهني للخريجين، إنما يتوقف إلى حد بعيد على حجم مواردها المالية. وبهذا الخصوص يبرز تشرذم مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وتشابه الاختصاصات فيما بينها

من العوائق الجدية أمام تطوير جانب الإعداد المهني. ومن التوجهات التي يمكن السير فيها في هذا القطاع:

أ. التشدد في مراقبة تطبيق المؤسسات المعنية للمواصفات والمعايير المطلوبة.

ب. دفع هذه المؤسسات للاندماج أو التخصص بتقديم برامج محددة عن طريق تقديم بعض المحفزات.

المحور الرابع: ويتضمن توجهات تتناول جميع مؤسسات التعليم العالي، وتتعلق تحديدا ببعض المشاكل التي تصادفها هذه المؤسسات في عملية تطوير الإعداد المهني والتي يمكن معالجتها في أطر مؤسسية جماعية، ومنها:

أ. إنشاء إطار مؤسسي موحد تتضافر فيه جهود الأطراف الثلاثة: الدولة، مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل، تكون مهمته تزويد مؤسسات العمل بالمعلومات اللازمة عن أوضاع التعليم العالي، وتزويد مؤسسات التعليم العالي بالمعلومات اللازمة عن التطورات في أسواق العمل المحلية والخارجية، ويقوم في الوقت نفسه، بتقديم الخدمات الداعمة والمساعدة لانخراط الخريجين في سوق العمل (إصدار دراسات ونشرات دورية، بنك معلومات.. الخ).

ب. إيجاد إطار مؤسسي واحد يقوم بمهمة تنظيم علاقات مؤسسات التعليم العالي في لبنان مع الخارج، والعمل على تنسيق الجهود وتكاملها على هذا الصعيد، لاسيما فيما يتعلق بالحصول على المساعدات الفنية وتمويل الدراسات والبحوث.

ت. إيجاد إطار مؤسسي موحد للإفادة من إمكانات وخبرات اللبنانيين في الخارج (أصحاب أعمال ومهنيين)، وتوظيفها في دعم وتعزيز جانب الإعداد المهني في مؤسسات التعليم العالي في لبنان.

ث. إيجاد طار مؤسسي موحد ينسق جهود مختلف مؤسسات التعليم العالي في لبنان في مجال «البحث والتطوير» ويساهم في تمويلها. ويشكل المجلس الوطني للبحوث العلمية الإطار المؤسسي المطلوب على هذا الصعيد. علما أن هذا الجانب من نشاط التعليم العالي يجب أن يُعطى اهتمام استثنائي، نظرا لما يمكن أن يقدمه في مجال النهوض بقطاعات الإنتاج.

الخريجون الجامعيون وسوق العمل
حالة خريجي معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

علي مرتضى الموسوي(*)

تمهيد

انطلاقًا من الملاحظة المباشرة، بحكم الموقع المهني، ومن التساؤلات الكثيرة التي يطرحها الطلاب الذين يتابعون الدراسة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، في بدء كل عام دراسي، حول مجالات العمل المتاحة لاختصاصهم، خصوصًا في ظل تزايد حجم البطالة في صفوف خريجي التعليم العالي، وحول الوضع المهني للمتخرجين من المعهد حول ظروف عملهم، تشكّل فريقٌ بحثي من أساتذة المعهد من الفروع الخمسة؛ تولّيت، ضمن الفريق، القسم المتعلق بالوضع المهني للخريجين؛ وقد أنجزت المطلوب مني شخصيًا في حينه (١٩٩٢)، وكذلك فعلت إحدى الزميلات، إلا إن ظروفًا موضوعية و/ أو ظروفًا ذاتية، لدى باقي أعضاء الفريق، حالت دون انجازهم للمهام المطلوبة منهم في حينه.

فرض هذا الواقع حدودًا لهذه الورقة البحثية[١]، جعلها تقتصر على عرض الواقع المهني للخريجين وتحليله وتفسيره.

(*) أستاذ متقاعد في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. حائز على دكتوراه في العلوم الاجتماعية (اختصاص تنمية اجتماعية ـ اقتصادية) من جامعة ليل ـ فرنسا، عام ١٩٨٥. باحث وخبير في التنمية المحلية. aamouss@hotmail.com

(١) هذه ورقة بحثية وليست بحثًا مكتملاً؛ تعرض بعض نتائج مشروع البحث، بسبب عدم انجاز كل الأقسام المطلوبة، وبسبب فقدان قاعدة المعلومات التي ارتكزت إليها هذه الورقة، والتي كانت بحوزة منسق المشروع.

لم تتح لي فرصة عرض ما أنجزت في حينه؛ ولأن البدل المادي للجهد الذي بذلته كان رمزيًا، كنت أنتظر تعويضًا معنويًا، والذي لا يستقيم إلا بنشر النتائج ومناقشتها، انطلاقًا من مقولة أن البحث الذي لا يُنشر كأنه لم ينوجد أصلاً؛ على الرغم من إدراكي لنواقص، لم يتح لي المجال لمعالجتها، بسبب عدم إمكانية النفاذ إلى قاعدة البيانات الميدانية، على الرغم من مراجعة المسؤول عن حفظها.

بعد مضي ١٠ سنوات على وضعية «التجميد»، شكلت الندوة[١] التي نظمها معهد العلوم الاجتماعية بالتعاون مع المركز الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO)، الفرصة المنتظرة لإخراج النتائج من «الثلاجة»، وتقديمها في عرض علني. ثم أتيحت فرصة ثانية، أكثر ارتباطًا بالموضوع، عنيت المؤتمر الذي نظمه إتحاد روابط خريجي المعهد[٢] لعرض النتائج ونشرها، من منطلق «أن تُنشر النتائج ولو متأخرة خيرٌ من ألا تُنشر أبدًا»؛ خصوصًا أن لهذه النتائج ميزات، منها:

- شمولية التحقيق زمنيًا: فقد طالت الدراسة الفوج الأول من خريجي المعهد في العام ١٩٦٤ وصولاً إلى فوج خريجي العام ١٩٩٩، ولم يسبق لأي بحث حول الموضوع أن شمل فترة زمنية ممتدة كهذه.

- شمولية التحقيق بشريًا: فقد طال المسح ١٥٠٦ خريجين من مجموع ٣٨٣٠ خريجًا، أي أنه شمل ٣٦ فوجًا من الخريجين، وهو عدد يتميز به هذا البحث عن غيره، مع أن التوجه كان لانجاز مسح شامل، إلا أن الإمكانيات المالية حدّت من هذا الطموح.

- تشكيل التحقيق قاعدة مقارنة لدراسات لاحقة عن خريجي المعهد.

---

(١) نظمت شخصيا، بعد موافقة من العميد د. فردريك معتوق، ندوة لبنانية، عربية ودولية، بالتعاون مع اليرابيت لونغنيس ممثلة للمركز الفرنسي للشرق الأدنى، تحت عنوان:
Comment améliorer l'information sur les besoins du marché de l'emploi? Formation, Qualification, Métiers Institut français du Proche-Orient/Université Libanaise/AUF Lieu: Rectorat de l'Université Libanaise21-22 Mai 2012

(٢) عقد المؤتمر في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني ـ الرابية تحت عنوان «خريجو العلوم الاجتماعية وسوق العمل» بتاريخ ١٥ ـ ١٦ شباط.

أولاً: لمحة عن نشأة المعهد وتطوره

١ . النشأة

لم تنشأ الجامعة اللبنانية، الجامعة العامة الوحيدة في لبنان، نتيجة رؤية تنموية للدولة، بل كانت ثمرة نضال طويل من قبل الفئات ذات المصلحة، وخصوصًا أبناء الفئات غير الميسورة. ومن مفارقات المعهد أن نشأته، وعلى عكس الكليات الأخرى، كانت بمبادرة من قبل السلطة الحاكمة في بداية العهد الشهابي، الذي استعان ببعثة إيرفد لدراسة الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية ووضع خطة تنمية شاملة للبنان. هذه البعثة نفسها اقترحت، من بين اقتراحات عديدة، إنشاء معهد العلوم الاجتماعية لمواكبة قضايا التنمية ليس في لبنان وحسب، بل أيضًا في البلدان العربية.

ينص مرسوم تأسيس المعهد (رقم ٢٨٨٣ بتاريخ ١٦ ـ ١٢ ـ ١٩٥٩) على إنشاء مركزين، مركز الدروس ومركز الأبحاث، وهذا التلازم لم يكن اعتباطيًا، بل كان بهدف تخريج أطر تنموية مدرّبة ميدانيًا، قادرة على المساهمة في عملية التنمية، عبر تولّي مهمات في الإدارات الحكومية ذات العلاقة من جهة، وعبر إنتاج الأبحاث الاجتماعية، التي صدر العديد منها عن المركز في تلك الفترة.

استمر المعهد موحدًا، حتى العام ١٩٧٦، وكان يضم عددًا محدودًا جدًا من الأساتذة، أغلبيتهم الساحقة من خريجي الجامعات الأوروبية، وخصوصًا الفرنسية منها، ويتمتع معظمهم بكفاءات عالية. ضم المعهد، قبل تفريعه، طلابًا من المناطق اللبنانية كافة، معظمهم من الذكور، ومن النازحين من الأرياف إلى المدينة، ومن الطامحين إلى التحصيل العلمي والترقي الاجتماعي.

٢ . التفريع

مع بداية الحرب، وتحديدًا في العام ١٩٧٦، تم تفريع معهد العلوم الاجتماعية إلى فرعين، أول في بيروت، وثان في الرابية (جبل لبنان). ثم أنشئت في العام ١٩٧٨ فروع جديدة في كل من كسارة ـ زحلة، طرابلس وصيدا. هذا الانتشار الجغرافي للمعهد وسّع مروحة استقطاب الطلاب، وخصوصًا الإناث؛

إذا كان التفريع قد لبّى بعض الحاجات المناطقية، إلا أنه في الوقت نفسه، أدى إلى

تشتيت الهيئة التعليمية الكفوءة التي كان يضمها معهد واحد، فتوزعت على الفروع الخمسة؛ ومن أجل تلبية حاجات الفروع الجامعية الجديدة، بسبب ازدياد الطلب على التعليم العالي، نتيجة نمو التعليم ما قبل الجامعي، تم التعاقد مع أساتذة «على عجل»، لم يكن بعضهم قد حاز على شهادة الدكتوراه حينذاك. وطمعا بالتفرغ الذي يشترط حيازة الدكتوراه، اضطر هذا البعض، وخصوصا بعد إنشاء شهادة الدكتوراه في العام ١٩٨٣ في الجامعة اللبنانية، وفي بعض الجامعات الخاصة، إلى تحضير دكتوراه «من قريبو أو بما تيسّر». وقد ترك ذلك بصمة سلبية جدا على نوعية التعليم، وعلى نوعية الخريجين.

٣. أزمة اختصاص أم أزمة نظام اجتماعي ـ اقتصادي ـ سياسي أيضا؟

إن علاقة خريجي الجامعات في لبنان بسوق العمل، في الاختصاصات كافة، هي علاقة إشكالية؛ إلا أن الأزمة ترتدي حدّة أكبر لدى خريجي العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية... فخريجو هذه الكليات، ذات الاستقطاب المفتوح، التي تضم ٦٩٪ من طلاب الجامعة اللبنانية، يعانون من علاقة مأزومة بسوق العمل في داخل البلاد وخارجها. وترتبط الأزمة بجزء منها بالمُدخلات التي هي نتيجة للبرامج والمناهج المتبعة، وطرق التعليم، ونوعية الهيئة التعليمية، ونشاط البحث العلمي، ونوعية التجهيزات المادية المختلفة من أبنية ومختبرات ومكتبات... الخ، وبشروط الانتساب[1] وبأعداد الطلاب ومنشئهم التعليمي، حيث ينتمي أكثر من نصف عدد خريجي الجامعة اللبنانية إلى هذه الكليات (حوالي ٧٥٠٠ خريج في العام ٢٠١١).

إلا إن تأزم العلاقة بسوق العمل لا يمكن تحميله إلى هذه الكليات وأوضاعها، وبالتالي إلى هؤلاء الخريجين وحسب، بل إن السبب الأساسي يعود، عدا تشبع الطلب الداخلي على اختصاصات تطبيقية وغير تطبيقية (المهن الحرة، التعليم، التوظيف الخ)، إلى ضعف قدرة الاقتصاد اللبناني على توليد فرص عمل جديدة من حيث نوعيتها، «وهذا بدوره عائد إلى أن الهياكل الإنتاجية في لبنان بقيت من حيث الجوهر على الحال التي كانت عليها قبل الحرب، ولم تعرف كيف تتكيف مع الأوضاع الاقتصادية والتكنولوجية

(١) يصنّف المعهد من بين الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، التي لا تشترط للتسجيل فيها سوى حيازة شهادة الثانوية العامة، ولا تشترط حضورا إلزاميا، ولا إتقان لغة أجنبية، وتنحصر مدة التعليم بأربع ساعات يوميا على الأكثر، وتتسم بندرة المواد التطبيقية...

التي استجدت خلال ربع القرن الأخير، إن كان على المستوى الإقليمي أم على المستوى العالمي» (عيسى، ٢٠١١).

ثانيا: أسئلة البحث

على الرغم من تبدل الظروف التي أحاطت بمسيرة معهد العلوم الاجتماعية، إلا أنه خرج طلابا غير متجانسي المستوى التعليمي، حيث أن نسبة قليلة منهم شغلت مواقع مميزة في سوق العمل، بينما عانت الأغلبية من تدني المواقع التي يشغلونها، ومن عدم توافقها مع الاختصاص، كما عانى البعض من البطالة.

يطرح هذا الواقع جملة من الأسئلة:

- ما هي خصائص خريجي معهد العلوم الاجتماعية من العام ١٩٦٤ وإلى العام ١٩٩٩؟ وما هي خلفياتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية؟
- ما هي دوافع اختيارهم للاختصاص؟
- ما هي القنوات التي اعتمدوها للحصول على المهنة؟
- ما هي المهن التي يمارسونها؟
- ما هي ظروف وشروط عمل هؤلاء؟
- ما مدى التوافق بين المهن التي يمارسون والاختصاص؟
- ما مدى الرضى عن المهنة وعن الاختصاص؟
- ما هي العوامل المؤثرة على علاقة هؤلاء الخريجين بسوق العمل؟ وما هي ديناميات التمايز بينهم في هذه العلاقة؟

ثالثا: منهجية العمل الميداني[1]

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية، وقد اعتمدت المقاربة الاستقرائية الكمية.

---

(١) شكر للزميلة د. دنيا علام الأسمر، التي أنجزت ورقة حول خصائص مجتمع البحث، والتي استفدت منها.

عرّف فريق البحث الخريج، كوحدة إحصائية، بأنه الشخص الحائز على الإجازة (٣ سنوات) من معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية.

اعتُمدت في البحث طريقة المسح الاجتماعي الشامل، والتي طالت خريجي المعهد من العام الجامعي ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ (أول مجموعة خريجين) وحتى خريجي العام الجامعي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩. تم استثناء خريجي العام الجامعي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ لأن الفترة الزمنية، بين تخرجهم وبين البدء بالبحث عن عمل لم تتعد السنة الواحدة، وهي فترة لا تسمح بقياس علاقتهم بسوق العمل؛

اقتضى خيار المسح الشامل، من فريق البحث، تحضير لائحة إسمية شاملة بخريجي الفروع، تتضمن الاسم والعنوان كاملاً، مع رقم الهاتف، وسنة التخرج؛ وطُلب من المحققين الميدانيين، بعد تدريبهم على الاستمارة، عدم استثناء أي خريج. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت تم استجواب ١٥٠٦ خريجين، من مجموع ٣٨٣٠ خريجًا، أي ما نسبته ٣٩,٣٪، وهي في كل الأحوال نسبة مرتفعة.

شمل البحث مكانيًا خريجي المعهد في الفروع الخمسة؛ وتمثلت الفروع بالنسب الآتية: ٢٠٪ للفرع الأول[١]، ٦٤٪ للفرع الثاني، ٦٤٪ للفرع الثالث، ٤٥٪ للفرع الرابع، و٥٣٪ للفرع الخامس. أما زمانيًا، فقد تم التمييز بين زمانين: زمن الظاهرة، الذي امتد من العام ١٩٦٤ وحتى العام ١٩٩٩؛ والزمن التنفيذي، الذي امتد من أيار عام ٢٠٠٠، وحتى كانون الثاني ٢٠٠١.

حالت جملة من الصعوبات دون تحقيق طموح المسح الشامل، ومنها:

- صعوبة الوصول إلى الخريجين القدامى (تغيير عنوان السكن، تغيير جغرافي للأحياء بسبب الحرب، تغيير رقم الهاتف، وفاة، هجرة الخ).
- نقص التمويل، فميزانية البحث (من مركز الأبحاث في المعهد)، لم تكن بالقدر الذي يتيح إنجاز مسح شامل كامل؛

(١) إن النقص في نسبة المتجاوبين من الفرع الأول تعود بجزء منها إلى أن الفرع كان يشكل المعهد الأم وبالتالي فإن خريجي الفترة ما قبل ١٩٧٥ يصعب الوصول إليهم أكثر من غيرهم، كذلك فإن بعض خريجيه القدامى أجابوا عن أسئلة الاستمارة باعتبارهم كخريجين للفروع التي يعلمون فيها حاليا.

أما المآخذ النقدية الذاتية بعد إنجاز المسح الميداني:

- نقص في أسئلة الاستمارة أثّر سلبًا على الربط بين بعض المتغيرات المستقلة والتابعة.
- عدم الاستفادة من كافة المعطيات المحصّلة، حيث حُجبت قاعدة البيانات الأساسية عن فريق البحث، مما حرم من يريد من الباحثين، إعادة الربط بين متغيرات لم يلحظها عند كتابة تقريره الأول، وحرمت الفريق من تصحيح خطأ أساسي، تم الانتباه له لاحقًا، تجلّى بعدم فصل المعطيات الخاصة بالفرع الأم، أي قبل تفريع الجامعة، عن معطيات الفروع الأخرى، وهو ما كان له انعكاسات سلبية على وضوح الصورة في بعض المجالات.

أعود إلى أسئلة البحث والإجابة عنها. والسؤال الأول: ما هي خصائص خريجي معهد العلوم الاجتماعية منذ العام ١٩٦٤ وحتى العام ١٩٩٩؟ وما هي خلفياتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية؟

رابعًا: خصائص مجتمع البحث

ما هي الخصائص الأساسية لخريجي معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية؟

١. توزع الخريجين بحسب العمر

توزّع الخريجون بحسب الفئات العمرية على الشكل الآتي: ٩٪ دون الـ ٢٥ سنة، و٢٩٪ من ٢٥ ـ ٣٠ سنة، و٣٣٪ من ٣١ ـ ٤٠ سنة، و٢٦٪ من ٤١ ـ ٥٥ سنة، و٣٪ أكثر من ٥٥ سنة.

أما المعدل الوسطي لأعمار خريجي المعهد بين سنة ١٩٦٤ وحتى ١٩٩٩ فقد بلغ ٣٦ سنة.

٢. توزع الخريجين بحسب الجنس

توزّع الخريجون بحسب الجنس على الشكل الآتي: ٧٦٪ إناث (أي ١١٤١ أنثى) و٢٤٪ ذكور (أي ٣٦٥ ذكرًا).

من المعروف أن عدد الذكور في المعهد، قبل حرب العام ١٩٧٥، كان أكثر من

عدد الإناث[1]. ولم تبدأ ظاهرة تأنيث التعليم إلا بعد تفريع المعهد. وظاهرة التأنيث شملت، إلى المعهد، كليات الآداب والعلوم الإنسانية والسياسية. والجديد فيها أنها تشمل حاليًا الفروع التطبيقية العلمية، وهي بذلك أبطلت التقسيم التقليدي للاختصاصات بين أدبية وإنسانية واجتماعية للإناث، وعلمية للذكور (الموسوي، ٢٠١٠).

٣. توزع الخريجين بحسب الشهادة الثانوية

يتوزّع الخريجون بين ٦٤٪ بكالوريا قسم ثاني – فرع أدبي، و٣٦٪ بكالوريا قسم ثاني – فرع علمي[2]. أدّى إقرار شهادة بكالوريا اجتماع واقتصاد، في المنهجية الجديدة للتعليم الثانوي، إلى ارتفاع نسبة الملتحقين بالمعهد من الحائزين على هذه البكالوريا؛ كما أدّى فتح المسارات إلى التحاق وافدين جدد بالمعهد من خريجي التعليم المهني والتقني.

يستقطب المعهد بشكل أساسي خريجي المدارس الرسمية، وكذلك خريجي المدارس الخاصة المتدنية المستوى؛ يلتحق هؤلاء بالمعهد مع ما يحملون من رساميل اقتصادية، وثقافية، واجتماعية ولغوية (اللغات الأجنبية تحديدًا) متدنية عمومًا، وتترك مفاعيل سلبية على نوعية التعليم في المعهد.

٤. دوافع اختيار الاختصاص

تصدّرت الرغبة في العمل الاجتماعي والرغبة في الثقافة العامة دوافع اختيار الاختصاص[3] بنسبة ٤٩٪ لكل منهما؛ وهما دافعان لا يأخذان حقيقة الاختصاص بالاعتبار في الدرجة الأولى، ولا علاقته بسوق العمل. الثقافة العامة تعني الإطلاع على كل شيء

(١) تخرج خلال الفترة ما بين العام الجامعي ١٩٦١ – ١٩٦٢ والعام ١٩٧٤ – ١٩٧٥، ٢٧٣٧ خريجًا توزعوا على ٢٠١٤ ذكورًا (٧٤٪) و٧٢٥ إناث (٢٦٪).

(٢) هذا التقسيم الثنائي للبكالوريا اللبنانية والذي كان معتمدًا تحول إلى تقسيم رباعي بعد صدور خطة النهوض التربوي (١٩٩٤) ومنها بكالوريا اجتماع واقتصاد.

(٣) أكثر من إجابة ممكنة، النسبة من مئة لكل إجابة.
إن تعبير نصيحة من الآخرين ينطوي على أبعاد سلبية أو إيجابية حسب المقصود بالآخر. فيختلف الأمر بين ناصح عن خبرة ودراية بسوق العمل (أستاذ تعليم ثانوي مثلا) وبين ناصح يمكن أن يكون طالبًا عاديًا استسهل الحصول على الإجازة في المعهد، لسبب أو لآخر، فنصح الآخر بالاختصاص.

وعدم التخصص بأي شيء؛ والعمل الاجتماعي هو أقرب إلى المفهوم الشائع في المساعدة الاجتماعية، منه إلى النظرة النقدية لهذا العلم، وهو ما يجذب الفتيات بصورة أساسية.

هناك دوافع أخرى، تم ذكرها، أكثر تعبيرا عن هذا الانفصام بين الاختصاص وسوق العمل، مثل دافع الاختيار بسبب الصدفة ١٨٪، وقرب المعهد إلى السكن ٦٪، ومدة الاختصاص (٣ سنوات، وكانت ميزة للاختصاص قبل اعتماد نظام ال.أم.د LMD) ٢٢٪، نصيحة من آخرين ١٥٪، عدم وجود مباراة دخول ٢٪؛ وهذه كلها دوافع لم يكن الاختصاص بذاته دافع الطلاب للالتحاق به. هذا الواقع يؤثر سلبا على نوعية التحصيل الدراسي، وعلى نوعية التفاعل مع الاختصاص.

تم اختيار الاختصاص لأنه يوفر مجالات عمل، من قبل ٣٪ فقط من الخريجين، وتعبّر هذه النسبة المتدنية عن وعي مسبق لدى الأغلبية بضعف علاقة الاختصاص بسوق العمل! وعن وعي مسبق بأن المطلوب هو مجرد الحصول على شهادة بما تيسر.

تكشف دوافع الاختيار، كما تبيّن، عن علاقة غير سوية بين الاختصاص وسوق العمل.

٥. المدة الزمنية بين الحصول على الشهادة الثانوية والانتساب إلى المعهد

تكشف المدة الزمنية بين الحصول على الشهادة الثانوية ونوعها، وبين الانتساب إلى المعهد، عن هذه العلاقة غير السوية، حيث تبين أن ٣٠٪ يتسجلون في المعهد بعد سنة أو اثنتين، و٢٩٪ يلتحقون به بعد أكثر من سنتين، أي ٥٩٪ لا يلتحقون بالمعهد مباشرة، مما يعني أن المعهد لا يشكل خيارا أول لهؤلاء بعد التخرج من المدرسة الثانوية، وهذا يعني ان البعض لا يلتحق بالمعهد إلا بعد الفشل في كليات أخرى.

٤١٪ من المتخرجين فقط تسجلوا مباشرة في المعهد بعد النجاح في شهادة التعليم الثانوي؛ ما يقارب الثلثين منهم من حملة البكالوريا الأدبية.

وقد تبيّن أن تلامذة الاختصاصات العلمية، بالمقارنة مع زملائهم من الاختصاصات الأدبية، يتأخرون في الالتحاق بالمعهد.

٦ . الشهادات الجامعية

اكتفى ٨٢٪ من الخريجين بمتابعة الدراسة في معهد العلوم الاجتماعية فقط، وهذا مؤشر مهم على عدم تنويع الخريجين للاختصاصات، وهو ما يخفض من احتمالات توظيفهم. ٥٨٪ من الخريجين يتابعون الدراسة في المعهد (٨٠٪ في الجدارة، و١٥٪ في الدبلوم و٥٪ في الدكتوراه). هذه المتابعة للدراسة، هي شكل من أشكال إطالة سنوات الدراسة لتأجيل مواجهة البطالة في سوق العمل.

٧ . الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية للخريجين عند الانتساب إلى المعهد

ينتمي الخريجون إلى أربع فئات: وضع اقتصادي متدن ٣٪، ودون الوسط ٨٪، ووسط ٧٢٪، وميسور ١٧٪. ومن المؤكد أن ١١٪ هم من الفئات الفقيرة، وأن الـ ٧٢٪ الذين أجابوا بانتمائهم إلى الفئة وسط هم من أوساط البرجوازية الصغيرة ومن الفقراء، باستثناء نسبة قليلة من الخريجين.

هذه الإجابات غير المعبرة بدقة هي إحدى الأخطاء المنهجية التي وقع فيها فريق البحث بسبب عدم اعتماده مقياسًا دقيقًا للإجابة عن السؤال.

خامسًا: الواقع المهني للخريجين

تهتم هذه الفقرة بدراسة علاقة الخريجين بسوق العمل قبل التخرج وبعده، وبالوضع المهني للخريجين العاملين.

١ . علاقة الخريجين بسوق العمل

ما هي علاقة الخريجين بسوق العمل قبل التخرج؟ وما هي نسبة العاملين منهم وغير العاملين؟ ما هو تأثير بعض المتغيرات المستقلة كالجنس والفرع وغيرهما على هذه العلاقة؟ وأخيرًا ما هو التطور الحاصل في العلاقة بسوق العمل بعد التخرج؟

أ. علاقة الخريجين بسوق العمل قبل التخرج

تبيّن من الإجابات أن (٥٣٪) من الخريجين (٨٠٥ خريجين) كانوا يعملون قبل التخرج، مقابل (٤٣٪) (٦٤٧ خريجًا) لا يعملون.

جدول رقم ١ : توزع الخريجين بحسب علاقتهم بقوة العمل
قبل الحصول على الإجازة في العلوم الاجتماعية

العمل قبل التخرج	المجموع	النسبة المئوية
نعم	٨٠٥	٥٣
كلا	٦٤٧	٤٣
لا جواب	٥٤	٤
المجموع	١٥٠٦	١٠٠

إن النسبة المرتفعة للعاملين قبل التخرج تشير أولاً، إلى الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية غير الميسورة لأكثر من النصف، وثانيًا، إلى عدم التفرغ للدراسة، المرتبط بعدم إلزامية الحضور، إلاّ لقلة من المواد التطبيقية، وبالتالي إلى إمكان الجمع بين الدراسة والعمل، وهي سمة خاصة بالكليات ذات الاستقطاب المفتوح في الجامعة اللبنانية (٣ كليات ومعهد).

١) علاقة الخريجين بسوق العمل قبل التخرج بحسب الجنس

شكّلت نسبة الطالبات العاملات (٦٤٪) من المجموع الإجمالي للخريجين العاملين، مقابل (٣٦٪) للذكور، إلا أن هذه النسبة الإجمالية هي نتاج تأنيث التعليم في المعهد.

أما المؤشر الفعلي على العلاقة بسوق العمل بحسب النوع، فتبيّن أن نسبة الذكور العاملين قبل التخرج بلغت (٨٠٪) من مجموع الخريجين الذكور، مقابل نسبة (٤٥٪) للإناث العاملات من مجموع الخريجات. وهو ما يكشف عن تفاوت واضح في العلاقة بسوق العمل قبل التخرج لصالح الذكور، إلا أنه يؤكّد، في الوقت ذاته، عن تطور ملحوظ في معدل العمل الأنثوي بالمقارنة مع المعدلات الوطنية البالغة (١٥٪).

وهكذا يُستنتج أن الذكور، الذين يتابعون دراستهم في المعهد، هم بأغلبيتهم من غير المتفرغين للدراسة، وهم يتسجلون في هذا الاختصاص بسبب عدم إلزامية الحضور، وبدافع التحصيل العلمي من أجل الترقي الاجتماعي.

أما ارتفاع نسبة الإناث المتفرغات للدراسة مقارنة مع نسبة الذكور، فلا يؤشر ذلك على عدم رغبة بالعمل، بل على الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي تنعكس نقصًا في عروض العمل، خصوصًا، أن الاندفاعة الأساسية للإناث، للالتحاق بالمعهد، ترافقت مع تأسيس الفروع الجامعية، أي بعد بدء الحرب الأهلية.

جدول رقم ٢: توزع الخريجين
بحسب العلاقة بسوق العمل وبحسب سنة التسجيل في المعهد

سنة التسجيل / العمل قبل التخرج	اقل من ٨ سنوات	٪	٨ ـ ١٣	٪	١٤ ـ ١٨	٪	١٩ ـ ٢٨	٪	أكثر من ٢٨	٪	لا جواب	٪	مجموع	٪
نعم	١٧٥	٣٩	٢٠٨	٥١	١٤٧	٥٨	٢٢١	٦٩	٤٥	٨٢	٩	٦٩	٨٠٥	٥٣
لا	٢٣٦	٥٣	١٩٧	٤٨	١٠٢	٤٠	١٠٠	٣١	٩	١٦	٣	٢٣	٦٤٧	٤٣
لا جواب	٣٧	٨	٩	٢	٦	٢	٠	٠	١	٢	١	٨	٥٤	٤
المجموع	٤٤٨	١٠٠	٤١٤	١٠٠	٢٥٥	١٠٠	٣٢١	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٣	١٠٠	١٥٠٦	١٠٠

يكشف الربط بين متغيري سنة التسجيل في المعهد والعلاقة بسوق العمل عن علاقة ارتباط قوية جدًا في السنوات الأولى للمعهد، حين كان «التذكير» طاغيًا؛ وقد بدأت هذه العلاقة تتقلص تدريجيًا في ضوء تأزم الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلاد من جهة، وتدفق أعداد كبيرة من الطلاب على المعهد، وخصوصًا الإناث.

بلغت نسبة العاملين من الطلاب قبل التخرج ذروتها (٨٢٪) للمسجلين منذ أكثر من ٢٨ سنة، أي ما قبل عام ١٩٧١. إلاّ ان هذه النسبة بدأت بالانخفاض تدريجيًا فتراجعت إلى (٥٨٪) للمسجلين ما بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، أي مع بداية «تأنيث» المعهد، وفي أوج الحرب «الأهلية»، وتدنت بعد ذلك إلى (٥٠٪) في الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، ثم تدنّت إلى (٣٩٪) للطلاب المسجلين ما بين العام ١٩٩١ وحتى ١٩٩٩.

تفسّر علاقة الارتباط القوية بين المتغيرين في السنوات الأولى لنشأة المعهد بمواكبتها لبداية المرحلة الشهابية، والتي اتسمت بنهج إصلاحي تنموي تجلّى بتوسيع التدخل الحكومي في المجالات التربوية والإدارية والإنمائية، مما أدّى إلى خلق فرص عمل عديدة استفاد منها الطلاب، حتى قبل تخرجهم. ساهم الازدهار الذي شهده القطاع الخاص، في

تلك الفترة، في خلق فرص جديدة أيضا. إلا ان هذا الواقع شهد تراجعا نتيجة الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية وتشبع سوق العمل، وخصوصا في القطاع العام.

٢) علاقة الخريجين بسوق العمل قبل التخرج بحسب الفرع

هل من فروقات بين فروع المعهد لجهة العلاقة بسوق العمل قبل التخرج؟

التفاوت في نسب العاملين قبل التخرج بحسب الفروع، سجّلت أعلى نسبة لها في الفرع الثاني (٧١٪)، وهي نتيجة تتناقض مع فكرة شائعة ان طلاب الفروع الثانية هم من أوساط ميسورة؛ أما تفسير النسبة العالية للعاملين من بينهم فتعود من جهة، إلى أن عدد خريجي الفرع محدود نسبيًا، ومن جهة أخرى إلى وفرة عروض العمل في منطقة جبل لبنان، وأخيرًا إلى تمكن نسبي لدى أغلب خريجي الفرع الثاني من لغة أجنبية؛

أما أدنى نسبة للطلاب العاملين قبل التخرج (٣٥٪) فسجّلت لدى خريجي الفرع الثالث، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضيق فرص العمل في محافظة الشمال عمومًا (تهميش القطاع الزراعي، وتهميش مدينة طرابلس، ضغط العقلية المحافظة...).

ب. علاقة الخريجين بسوق العمل بعد التخرج

تكشف علاقة خريجي المعهد بسوق العمل بعد التخرّج عن تطور على المستويين: الكمي، أي على مستوى الزيادة العددية للعاملين، والكيفي، أي على مستوى الترقي في المهنة.

جدول رقم ٣: توزع الخريجين بحسب العلاقة بقوة العمل بعد التخرج

هل تعمل حاليا	المجموع	النسبة المئوية
نعم	١١٨٤	٧٩
كلا	٣٢٢	٢١
المجموع	١٥٠٦	١٠٠

نسبة العاملين بعد التخرج زادت من (٥٣٪) إلى (٧٩٪)، وهي زيادة يمكن تفسيرها بالحاجة إلى العمل، خصوصا لدى من كانوا متفرغين للدراسة؛ فقد أمّنت الإجازة

للخريجين شرطا ضروريا للتقدم لبعض الوظائف، لم يكن متاحا قبل التخرج (الوظائف التي تشترط إجازة جامعية لممارستها)، و/ أو حسنت لهم شروط المنافسة في سوق العمل، أو الترقي في المهنة.

ما هي علاقة الخريجين بسوق العمل؟ وما هي العوامل المؤثرة في هذه العلاقة؟

١) علاقة الخريجين العاملين بعد التخرج بالجنس

توزع العاملون بعد التخرج بحسب الجنس على الشكل التالي:

جدول رقم ٤: توزع الخريجين بحسب العلاقة بقوة العمل وبحسب الجنس

الجنس / يعمل حاليا	ذكر	٪	انثى	٪	المجموع	٪
نعم	٣٤٠	٩٣	٨٤٤	٧٤	١١٨٤	٧٩
كلا	٢٥	٧	٢٩٧	٢٦	٣٢٢	٢١
المجموع	٣٦٥	١٠٠	١١٤١	١٠٠	١٥٠٦	١٠٠

بلغت نسبة العاملين الذكور بعد التخرج (٩٣٪) من مجموعهم، مقابل (٧٤٪) لدى الإناث العاملات من مجموعهن. وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع المعدلات الوطنية حيث أن نسبة (٥٣٪) من الذكور يعملون، مقابل (١٥٪) من الإناث (الإحصاء المركزي، ١٩٩٧)[١]. يعود الارتفاع بشكل أساسي إلى خصوصية الفئة التي تتناولها الدراسة، وهي فئة من مستوى تعليم جامعي.

أظهرت البيانات استمرار التفاوت، لصالح الذكور، بين نسبة العاملين والعاملات بعد التخرج. يرتبط هذا التفاوت التاريخي، جزئيا، بالذهنية المهيمنة حيث يؤهل الذكور

(١) أبقيت المقارنة مع هذه الإحصاءات القديمة لأنها تلائم أكثر الفترة التي كتب فيها التقرير الأول، في العام ٢٠٠٢.

للعمل، باعتبارهم المسؤولين عن إعالة الأسرة، خصوصا أن الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، ما زالت تلعب دورا في هذا التفاوت.

إلا أنه، على الرغم من هذا التفاوت التاريخي، طرأ تطور بارز وملفت، تجسد في زيادة نسبة العاملات بعد التخرج (٢٩٪)، مقابل زيادة لدى الذكور نسبة (١٣٪)، وهو ما ضيّق من الهوّة بين الجنسين في سوق العمل. ويعود ذلك إلى أسباب عديدة أهمها ضغط الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية على الأوضاع المعيشية للأسر، مما أدى إلى تحرر نسبي من الذهنية المحافظة التقليدية لدى الأهل إزاء عمل الإناث، وكذلك إلى زيادة وعي الخريجات وثقتهن بأنفسهن.

٢) علاقة الخريجين العاملين بعد التخرج بالفرع

شكّلت نسبة العاملين بعد التخرج، في كل فرع من مجموع خريجيه، أعلاها في الفرع الثاني (٨٤٪)، وأدناها في الفرع الخامس (٧٣٪).

أما الزيادة التي طرأت على نسبة العاملين في كل فرع فبلغت أقصاها في الفرع الثالث (٤٦٪)، وأدناها في الفرع الثاني بزيادة (١٣٪).

استمر الفرع الثاني يتبوأ الترتيب الأول لجهة ارتفاع نسبة العاملين بين خريجيه. ويرتبط التفاوت مع الفروع الأخرى بارتفاع نسبة العاملين في الفرع المذكور قبل التخرج.

والزيادات الملحوظة في الفروع الأخرى، وخصوصًا في الفرع الثالث، تؤشر على دور الإجازة الجامعية في تحسين فرص العمل، وخصوصًا في مجال التعليم. كما تدل على تبدل نسبي، في البيئات المحافظة، في الموقف من عمل المرأة، بعد تخرجها، ومدى تأثير الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية في هذا التبدّل.

ث. أسباب عدم عمل الخريجين

ما هي أسباب عدم العمل ونسبة البطالة في صفوف الخريجين؟ وأي تأثير لمتغيري الجنس والفرع في ذلك؟

بلغت نسبة الخريجين غير العاملين (٢١٪) من مجموع الخريجين. أما نسبة البطالة الفعلية، من المجموع الإجمالي للخريجين، فقد بلغت (١٣٪) وتوزعت على فئتي «البحث عن عمل لأول مرة» (٢٪)، وهي أقل من المعدل الوطني البالغ (٥٪)؛ و«لم اجد

عملاً» (١١٪)، وهي اعلى من المعدل العام الوطني البالغ (٣,٥٪) (الإحصاء المركزي، ١٩٩٧، ص٣٩). تؤشر نسبة البطالة المرتفعة على الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلاد من جهة، وعلى ضعف الطلب الاجتماعي على اختصاص العلوم الاجتماعية في سوق العمل من جهة ثانية، وعلى تدني نوعية معظم «المُخرجات» من المعهد من جهة ثالثة؛

توزعت الأسباب الأخرى لعدم العمل، بين (٣٪) لـ «عدم الرغبة في العمل» و(٣٪) لـ «التفرغ للدراسة» و(٠,٥٪) لـ «المحيط لا يحبذ العمل»، وخصوصًا لدى الإناث.

إن مجرد إعادة النظر بالمناهج[١] تعني البحث في تعديلها لتكييفها مع المستجدات العلمية، وكذلك مع حاجات سوق العمل. وإذا لم تكن فلسفة إعادة النظر على هذا النحو، فإننا نخشى أن تكتفي بهدف «الثقافة العامة» فقط، دون الأخذ في الاعتبار ما يؤهل الطلاب ويمكنهم، ليس نظريًا وحسب، بل أيضًا على صعيد المهارات والكفايات، من ممارسة مهن محددة في سوق عمل خاص بهم ما زال غير واضح المعالم في بلدان «العالم الثالث»، ومنها لبنان.

شكّل استحداث بكالوريا اجتماع واقتصاد في العام ٢٠٠٠، وحصر التعليم فيها بخريجي العلوم الاجتماعية والاقتصاد وإدارة الأعمال، بداية اقتطاع حيّز في سوق العمل لخريجي العلوم الاجتماعية؛

والسؤال الذي يطرح، ويحتاج إلى بحث معمّق، يدور حول ماهية المهارات والكفاءات التي يتعلمها الطلاب في المعهد والتي تفرضهم كحاجة ضرورية في سوق العمل؟

١) العلاقة بين بطالة الخريجين والجنس

تقتصر فئة البطالة الفعلية لدى الخريجين الذكور على نسبة (٣٪) من مجموع الخريجين من المعهد. بينما هي تشكل (١٦٪) من مجموع الخريجات؛

---

(١) وهي عملية مستمرة منذ العام الجامعي ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ وقد طبقت مناهج السنة الأولى بعد تعديلها وتوصيفها في العام الجامعي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ والسنة الثانية في العام ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ والثالثة طبقت في العام الجامعي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢.

تصدرت فئة «لم أجد عملاً»، أسباب عدم العمل، من مجموع غير العاملين لدى الجنسين. فقد بلغت لدى الذكور نسبة (٤٠٪)، ولدى الإناث نسبة (٥٢٪)، وإذا أضيفت إليها فئة «ابحث عن عمل» (٤٪) لدى الذكور و(١٠٪) لدى الإناث، لارتفعت نسبة البطالة الفعلية من مجموع أسباب عدم العمل لدى كل من الجنسين إلى (٤٤٪) لدى الذكور، وإلى (٦٢٪) لدى الإناث. وهذا يؤكد مجددا أن البطالة هي بنيوية ومرتبطة أساسا بتأزم سوق العمل.

أما «التفرغ للدراسة» فقد بلغت نسبتها (٢٤٪) لدى الذكور، و(١٣٪) لدى الإناث. وفي حين لم تستحوذ فئة «عدم الرغبة بالعمل» على أي نسبة لدى الذكور، شكلت فئة «المحيط لا يحبذ أن أعمل» (٤٪) لديهم؛ في المقابل شكّلت هاتان الفئتان لدى الإناث ما نسبته (١٩٪) (١٦٪ للأولى و٣٪ للثانية)، مما يكشف عن أحد الأسباب الرئيسية للتفاوت بين الجنسين في العلاقة بقوة العمل، حيث يشكل الزواج والتفرغ لتربية الأولاد، كذلك عدم رغبة الزوج بعمل الزوجة، وأحيانا عدم رغبة الزوجة نفسها، الأسباب الرئيسية لعدم العمل لدى الإناث.

٢) العلاقة بين بطالة الخريجين والفرع

تبيّن من نتائج البحث الميداني أن عدم التفرغ للدراسة، في الفروع الخمسة للمعهد، شكّل سمة أساسية من سمات المنتسبين إليه. وإن الاستعداد للعمل يتوافر فيها كلها، وإن بنسب متفاوتة؛ والتفرغ للدراسة ما هو سوى تفرغ «إكراهي»، أي أنه ليس وليد قناعة وتصميم مسبق إلا لدى نسبة ضئيلة من الملتحقين بالمعهد.

بالنسبة لأسباب عدم العمل، بحسب الفرع، فقد تصدرت فئة «لم أجد عملاً» الأسباب الأخرى في الفروع كافة. وسجّلت أعلى نسبة لها في الفرع الخامس (٥٨٪)، وأدنى نسبة لها (٣٥٪) في الفرع الثاني.

ومع إضافة فئة «أبحث عن عمل»، يستمر تصنيف الفروع في الترتيب نفسه بنسبة (٧٢٪) في الفرع الخامس و(٤٦٪) في الفرع الثاني.

تؤشّر هذه النسب المرتفعة على توافر الرغبة والاستعداد للعمل، إلا أن المشكلة الفعلية تكمن في نقص فرص العمل في لبنان عموما، وفي المناطق الطرفية خصوصا.

أما فئة «لا أرغب بالعمل» والتي تشكل (٢٧٪) من مجموع أسباب عدم العمل، فسجلت أعلى نسبة لها في الفرعين الأول (٢٥٪) والثاني (٢٣٪)، وأدناها في الفروع الطرفية عمومًا؛ ويفسّر ذلك بارتفاع نسبة المنتسبين الذين اختاروا التخصص في العلوم الاجتماعية بهدف «الثقافة العامة».

أما فئة عدم «تحبيذ المحيط لعمل الفتاة» فهي شهدت، في الفروع كافة، نسبا منخفضة، وهو ما يؤشّر على تبدل طرأ على الذهنية التقليدية، وعلى الموقف الرافض سابقًا لعمل الفتاة.

أما فئة «التفرغ للدراسة» فسجّلت أعلى نسبة لها في الفرع الخامس بنسبة (٢١٪)، وأدناها في الفرع الثاني (٤٪).

ويُعد التفرغ للدراسة، في الكليات ذات الانتساب المفتوح، الوجه الآخر لعدم توافر فرص عمل، إلا في حالات محدودة، مما يعني أن في حال توافر عمل لأي خريج فذلك لا يتعارض مع متابعة الدراسة في المعهد؛ لذلك يُعد التفرغ للدراسة في المعهد، عمومًا، تفرغًا قسريًا. ويؤكد هذا الواقع أن (٥٩٪) من الخريجين العاملين يتابعون دراستهم: (٣٦٪) جدارة، (١٦٪) دبلوم، (٧٪) دكتوراه.

٢. الوضع المهني

يتناول هذا المحور الوضع المهني للخريجين العاملين؛ ويقدّم الإجابة عن جملة من الأسئلة:

ما هي القطاعات والمهن التي يعمل بها الخريجون؟ كيف يتوزعون على هذه القطاعات والمهن؟ أي دور للمتغيرات المستقلة كالجنس والفرع وسنة التخرج في هذا التوزع؟ ما هي سمات عمل الخريجين؟ ما هي ديناميات التمايز بين الخريجين؟ كيف يتوزع الخريجون العاملون بحسب فئات الدخل في ضوء عدد من المتغيرات المستقلة؟ وما هي القنوات التي اعتمدها الخريجون للحصول على المهنة الأساسية التي يعملون فيها؟

أ. قطاع المهنة الأساسية للخريجين

جدول رقم ٥: توزع الخريجين العاملين بحسب قطاع المهنة الأساسية

قطاع المهنة الأساسية	المجموع	النسبة المئوية
قطاع عام غير التعليم	١٩٢	١٦
قطاع التعليم العام والخاص	٦٠٢	٥١
قطاع خاص / مستخدم	١٩٤	١٦
قطاع خاص / مستقل	١٠٢	٩
منظمات غير حكومية	٥٩	٥
منظمات دولية	٣٥	٣
المجموع	١١٨٤	١٠٠

تُبيّن البيانات أن قطاع التعليم يشكّل قطاع النشاط الأساسي للخريجين، فهو يستقطب في مستوياته المختلفة (من الابتدائي حتى الجامعي) نسبة (٥١٪) من مجموع الخريجين العاملين. يليه قطاع الوظيفة في القطاعين الإداري العام والخاص المأجور بنسبة (٣٢٪)، حيث يتوزع العاملون بالتساوي بنسبة (١٦٪) لكل منهما. وهذا يعني أن (٨٣٪) من الخريجين العاملين يتواجدون في هذه القطاعات الثلاثة؛ وتتوزّع نسبة (١٧٪) المتبقية على القطاعات الأخرى مجتمعة (القطاع الخاص المستقل، المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية).

إن تركّز الخريجين العاملين في مهنتي التعليم والوظيفة، في القطاعين العام والخاص، ليس، بحد ذاته، مؤشرا كافيا، للدلالة عن مدى التوافق بين المهن التي يشغلها الخريجون والاختصاص، أو بين المهن والشهادة المطلوبة. ويُعد الوضع في المهنة أحد المؤشرات الأساسية الكاشفة عن وجود هذا التوافق والتلاؤم أو عدمه.

١) العلاقة بين قطاع المهنة الأساسية والموقع المهني للخريج

كيف يتوزع الخريجون على القطاعات المهنية؟ وأي مواقع يشغلون فيها؟

* قطاع التعليم

يتوزّع الخريجون العاملون في قطاع التعليم، وعددهم ٦٠٢ خريجين ونسبتهم (٥١٪) من مجموع الخريجين العاملين، على الشكل الآتي:

تضم فئة المدرسين في مرحلتي التعليم الإبتدائي والمتوسط[١] (٦٨٪) من مجموع العاملين في قطاع التعليم؛ يتوزعون بين (٥٨٪) مدرّسون، و(٢٪) مديرو مدارس، و(٨٪) إداريون. تدلّ هذه النسبة على عدم توافق بين الإجازة التي يحملها أكثر من ثلثي الخريجين المعلمين وبين المرحلة التعليمية التي يدرسون فيها، بسبب غياب مواد الاختصاص من هذه المرحلة.

في المقابل يتوزع (٣١٪) من العاملين في قطاع التعليم بين (٩٪)[٢] أستاذ جامعي، و(٢١٪) أستاذ ثانوي، و(١٪) مدير ثانوية، ويؤشر ذلك على توافق، على الأقل، بين مستوى الشهادة، (الإجازة للتعليم الثانوي، والدكتوراه للتعليم الجامعي)، وبين المهنة التي يمارسونها. أما التوافق بين الشهادة والاختصاص فلم يكن متوافرًا دائمًا، لجيل المعلمين الثانويين، خصوصًا، قبل إقرار بكالوريا اجتماع واقتصاد، والأمر ينطبق أيضًا على بعض أساتذة التعليم الجامعي.

* القطاع العام الإداري

يتوزع الخريجون العاملون في القطاع العام الإداري وعددهم ١٩٢ خريجًا، أي (١٦٪) من مجموع الخريجين العاملين، على الشكل الآتي: (٤٪) في الفئة الأولى، و(١٣٪) في الفئة الثانية، و(٤١٪) في الفئة الثالثة، أي ما مجموعه (٥٨٪) للفئات الثلاث معا. وهي فئات تشترط إجازة جامعية، سواء للحصول عليها أو للترقي الوظيفي؛ وهذا يعني التوافق بين الموقع المهني والشهادة المطلوبة؛ كذلك يؤكد هذا الواقع على اشتغال ديناميات التمايز بين الخريجين، حيث توصّل بعضهم (١٧٪) إلى تولي مراتب إدارية عامة عليا.

---

(١) وهي مراحل لم تكن تشترط حين إجراء التحقيق الميداني إجازة جامعية للتعليم فيها.

(٢) تعد نسبة ٩٪ من الخريجين العاملين كأساتذة جامعيين نسبة مرتفعة. يرتبط هذا الارتفاع بسهولة الوصول إلى هذه الفئة بسبب أن القيمين على المشروع هم أساتذة ينتمون إلى فروع المعهد الخمسة.

أما التوافق بين المهنة الممارسة في القطاع الإداري العام والاختصاص، فهو غير متوافر عمومًا، بسبب عدم لحظ الهيكلية الإدارية في الوظيفة العامة لوظائف حصرية لاختصاص العلوم الاجتماعية.

في المقابل يشغل (٤٢٪)، من الخريجين العاملين في القطاع العام الإداري، مواقع مهنية في الفئة الرابعة وما دون، وهي فئة لا تتطلب ممارستها إجازة جامعية، وهو ما يؤشر على عدم توافق بين الموقع المهني والاختصاص، وكذلك بين المهنة والاختصاص عمومًا. زاد انتشار هذه الظاهرة مع تأزم سوق العمل، لجهة النقص في الفرص المتاحة من جهة، والعرض الفائض في إعداد الخريجين الجامعيين الباحثين عن فرصة عمل، من جهة أخرى؛ هذا الواقع المأزوم تكشف عنه الأعداد الكبيرة جدًا من طلبات التوظيف التي يتقدم بها الخريجون، من حملة الإجازة الجامعية أو أكثر، لمهن (كاتب، حاجب، شرطي في بلدية، دركي الخ) لا تشترط الإجازة الجامعية.

يمكن القول أخيرًا، أن القطاع العام الإداري، هو القطاع الوحيد بين القطاعات التي يعمل بها خريجو المعهد، حيث تتوافق المواقع المهنية التي يشغلها (٥٨٪) من العاملين فيه مع الشهادة المطلوبة، أي الإجازة الجامعية.

*** القطاع الخاص**

يتوزّع العاملون في القطاع الخاص ٢٩٦ خريجًا، (٢٥٪) من مجموع الخريجين العاملين، بين (٢٣٪) في مهن تشترط إجازة جامعية (مدير ٩٪، ورئيس قسم ١٤٪). وترتفع النسبة قليلاً إذا أضيف إليها بعض من يعملون في القطاع الخاص كمستقل. في المقابل هناك (٥٣٪) صرحوا بأنهم يشغلون وظيفة مستخدم عادي، وإذا ما أضيف إليهم بعض من يمارسون عملاً حرًا، لشكلوا معًا النسبة الأكبر من العاملين في القطاع الخاص، وهي مواقع مهنية لا تتطلب ممارستها إجازة جامعية.

تبوأت نسبة قليلة من خريجي المعهد مواقع مهنية، في القطاع الخاص، تتوافق مع مستواها التعليمي. يُفسّر هذا الواقع بضيق مجالات هذا الاختصاص في القطاع الخاص المستقل، وبالنظرة السلبية لأرباب العمل إزاء الإجازة في العلوم الاجتماعية؛ وبضعف الرأسمالين الاجتماعي والثقافي لدى الخريجين عمومًا؛ كما أن حاجتهم للعمل، تدفعهم

إلى القبول بأي فرصة متاحة، حتى ولو لم تكن تتوافق مع الاختصاص، سواء لجهة الموقع المهني، أم لجهة طبيعة المهنة.

* قطاع المنظمات غير الحكومية والدولية

يتوزّع العاملون في المنظمات غير الحكومية الأهلية والمدنية، وعددهم ٥٩ خريجًا (٥٪ من مجموع الخريجين العاملين)، بين مسؤولين في هذه المنظمات (٤٢٪)، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالخريجين العاملين في القطاع الخاص، لجهة المواقع التي يشغلونها، وهو ما يؤشر إلى توافق بين المواقع المهنية ومستوى الشهادة المطلوبة. في المقابل يعمل معظم الخريجين العاملين في هذا القطاع كمستخدمين (٥٨٪)، أي أنهم يشغلون مواقع مهنية متدنية عن المستوى التعليمي المحصّل.

يتوزّع العاملون في المنظمات الدولية وعددهم ٣٥ خريجًا (أي ٣٪ من مجموع الخريجين العاملين) بين (٢٩٪) يشغلون فيها مواقع في المراتب الإدارية العليا، وهو ما يُعد خرقا ملحوظا لخريجي المعهد، يفسّر باشتغال ديناميات التمايز في ما بينهم، التي ترتبط بالرأسمال الشخصي، أو المعادلة الشخصية للخريج (اجتهاد، مثابرة، تحصيل ذاتي الخ)، تجلّت في تفوق البعض في التحصيل العلمي، و/ أو إلى تمتعهم برأسمال اجتماعي أتاح لهم الحصول على هذه المواقع؛ في المقابل (٧١٪) من العاملين في هذه المنظمات يشغلون مواقع مهنية متدنية في الترتيب الإداري.

شكّل قطاع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مجال عمل جديد للخريجين، وهو قطاع شهد ازدهارًا مع الحرب اللبنانية، وخصوصًا بعد انتهائها في العام ١٩٨٩، وانتشار إيديولوجيا النيوليبرالية التي تقوم على فلسفة تقليص التدخل الاقتصادي للدولة، وخصوصًا التدخل الاجتماعي، وتشديدها على أهمية دور المنظمات غير الحكومية كشريك أساسي في عملية التنمية.

يتبين في التحليل الإجمالي أن ٥٨٪ من الخريجين العاملين في القطاعات كافة، يعملون في مهن لا تشترط حيازة إجازة جامعية؛ في المقابل يعمل ٤٢٪ في مواقع مهنية تشترط الإجازة الجامعية. يُؤشّر ذلك على المواقع المهنية المتدنية، التي يشغلها أكثر من نصف الخريجين، في سوق العمل؛ والتي لا تتوافق مع المستوى التعليمي المحصل، وهو ما ينعكس سلبًا على الأوضاع الاقتصادية للخريجين.

يكشف هذا الواقع المهني للخريجين عن تفاوت في علاقتهم بسوق العمل يرتبط بديناميات التمايز في ما بينهم؛ ديناميات تتأثر بالرساميل الاجتماعية والثقافية والشخصية للخريجين (إتقان لغة أجنبية أو أكثر، جدية ومثابرة في التحصيل العلمي الذاتي، أو شبكة العلاقات والنفوذ التي يتمتع بها الخريج من خلال أسرته أو أقاربه أو معارفه)[1].

٢) العلاقة بين قطاع المهنة الأساسية للخريج والجنس

يعمل (٤٠٪) من الخريجين العاملين، و(٥٥٪) من الخريجات العاملات، في قطاع التعليم. يليه العمل في القطاع الخاص (٢٨٪) لدى الذكور، و(٢٤٪) لدى الإناث. ومن ثم العمل في القطاع العام بنسبة (٢٥٪) لدى الذكور و(١٣٪) لدى الإناث. أما العمل في المنظمات غير الحكومية فيشغّل (٤٪) من الذكور و(٥٪) من الإناث؛ ويأتي في الترتيب الأخير العمل في المنظمات الدولية بنسبة ٣٪ لكل من الذكور والإناث.

يستخلص من هذا الواقع **أن التعليم يشكل قطاع العمل الأساسي سواء للذكور أم للإناث مع تمايز واضح لمصلحة الإناث، وهو ما يتوافق مع الاتجاه العام لجهة تأنيث الاستخدام في بعض القطاعات كالتعليم والصحة وغيرهما**، لأسباب أهمها إمكان الملاءمة بين التعليم وتكوين أسرة وتربية الأطفال... وقد شكل تأسيس فروع للجامعة في المناطق فرصة لإقبال الإناث على التعليم، كما شكّل إنشاء مدارس جديدة، لاستيعاب الطلب المتزايد على التعليم العام والخاص، الفرصة لانخراط أكبر للإناث في سوق عمل التعليم.

كما تبيّن أن العمل المأجور في القطاع الخاص يستقطب الإناث (١٨٪) أكثر من الذكور (١٣٪)، لاعتبارات تتعلق بذهنية أرباب العمل، سواء لتفضيل البعض الحضور النسائي في بعض المهن، و/ أو لاعتقادهم أنهن أكثر طواعية، وقابلية للاستغلال في العمل.

أما أرجحية عمل الخريجين الذكور في القطاع المستقل (١٥٪ للذكور و٦٪ للإناث) فتعود إلى الفعالية النسبية للذهنية التقليدية، التي تقوم على أن استمرار العائلة لا يضمنها

---

(١) لمراجعة رسالة دبلوم الطالبة هتاف الأتات: الجامعة والعلم والعمل: «ديناميات التمايز» (دراسة حالة خريجي مرحلة الدبلوم في معهد العلوم الاجتماعية)، رسالة الماستر البحثي٢ في العلوم الاجتماعية، اختصاص علم اجتماع العمل، معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية، إشراف الدكتور علي الموسوي، العام الجامعي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠.

ولا يُحافظ عليها إلا من خلال الاستثمار بالذكور، سواء عبر المساعدة في تأسيس أعمالهم الخاصة، أم في السعي إلى توظيفهم.

يفسّر التمايز في سوق العمل، لصالح الذكور، بالتفاوت التاريخي بين الجنسين، والذي بدأ بالتراجع التدريجي، في الوقت الراهن، بسبب الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تضغط على الشريكين وتحثهما على البحث عن عمل من أجل الزواج، وبناء أسرة وتلبية احتياجاتها، وبسبب ازدياد الوعي لدى الإناث، في ضوء تحصيلهن العلمي، وسعيهن إلى الاستقلالية وتحقيق الذات.

أما التمايز في التوظيف في القطاع العام لصالح الذكور (٢٥٪ لدى الذكور و١٣٪ لدى الإناث) فيعود بشكل أساسي إلى الأسبقية التاريخية لانخراط الخريجين في الوظيفة العامة[١]، خصوصًا في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية؛ حيث كان التوظيف في القطاع، لفترة طويلة، ميدانًا شبه محتكر من قبل الذكور، بسبب أسبقيتهم في التحصيل العلمي، وبسبب الموقف السلبي من عمل المرأة آنذاك.

تظهر البيانات أن عملية ردم الهوة التاريخية بين الجنسين قد أقلعت؛ فالخريجات حاليا، وخصوصًا بعد أرجحيتهن العددية، ينافسن الخريجين في الميادين كافة، وما يحد من حضورهن في القطاع العام الإداري يرتبط بالقرار الحكومي بتقنين التوظيف في هذا القطاع.

أما توازن التوظيف بين الجنسين، في قطاع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، فيعود إلى طبيعة العمل فيه الملائمة للجنسين، وإلى اشتراط الجهات الممولة على تلك المنظمات عدم التمييز حسب النوع؛ وترافق ذلك مع ازدياد انخراط الإناث في التعليم العالي، وبداية انخراطهن بقوة في سوق العمل؛

٣) العلاقة بين قطاع المهنة الأساسية للخريج والفرع

ترتفع نسبة الخريجين العاملين في مهنة التعليم إلى أقصاها في الفرع الرابع، لتشمل (٦٩٪) من مجموع خريجيه العاملين؛ يليهم خريجو الفرع الثالث بنسبة (٦٤٪)، فالفرع

---

(١) إن النسبة المتدنية للعاملات في القطاع العام بالنسبة لمجموعهن، مقارنة مع نسبة الذكور، لا تعني بالضرورة تواجدا أقل من الناحية العددية حيث يعمل في هذا القطاع ٨٤ ذكرا مقابل ١٠٨ إناث.

الخامس بنسبة (٥٩٪)، وتتدنى هذه النسبة في الفرعين الأول إلى (٣٤٪) والثاني إلى (٣٥٪).

يستنتج أن قطاع التعليم، في المدارس الحكومية والخاصة، بشكل ميدان العمل الأساسي لخريجي الفروع في المناطق الطرفية. ويعود السبب في ذلك إلى الطفرة التي شهدها هذا القطاع في هذه المناطق، وخصوصًا القطاع الخاص، والذي استفاد في توسّعه من قلة عدد المدارس الرسمية، وكذلك من المستوى التعليمي المتدني للمدرسة الرسمية طيلة فترة الحرب، باعتبارها مدرسة «سائبة» مهملة، تسودها الفوضى واللامبالاة وعدم الاهتمام.

أما انخفاض حصة قطاع التعليم كمجال عمل لخريجي الفرعين الأول والثاني، بالمقارنة مع الفروع الأخرى، فتفسر بتنوع الخيارات المتاحة أمام هؤلاء الخريجين في سوق العمل، بسبب تمركز أهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها في منطقتي بيروت وجبل لبنان. وهذا ما تؤكد عليه النسبة الكبيرة للموظفين في القطاع الخاص في كل من الفرعين الأول (٢٦٪)، والثاني (٣٢٪) من مجموع خريجيهما العاملين، بينما هي لا تشكل سوى (٥٪) في كل من الفرعين الثالث والرابع و(٩٪) في الفرع الخامس.

والأمر نفسه ينطبق على الخريجين العاملين في القطاع المستقل، الذي يشكل مجال عمل لما نسبته (١١٪) لكل من خريجي الفرعين الأول والثاني، بينما هو لا يمثل سوى (٦٪) لكل من خريجي الفرعين الرابع والخامس و(٨٪) لخريجي الفرع الثالث.

أما الخريجون العاملون في القطاع العام الإداري فيتوزعون بنسب متقاربة إلى حد ما بين الفروع، حيث تسجل أعلى نسبة في الفرع الثالث (١٩٪) وأدناها في الفرعين الرابع والخامس بنسبة (١٣٪) لكل منهما.

ويتميز الفرعان الأول والخامس لجهة العمل في قطاع المؤسسات غير الحكومية بنسبة (٨٪) للأول و(١٠٪) للخامس، مقابل (٣٪) وما دون في الفروع الأخرى. يفسّر هذا الواقع بانتشار هذا النوع من المؤسسات الأهلية في بيروت وضواحيها، وفي الجنوب بسبب نمو المؤسسات المحلية لدى حركة أمل وحزب الله وتيار المستقبل، والمنظمات

الفلسطينية[1]. ينطبق التميز نفسه، وإن بنسبة أقل، على الخريجين العاملين في المنظمات الدولية، مع إضافة خريجي الفرع الرابع إلى الفرعين الأول والخامس.

٤) العلاقة بين المهنة الأساسية للخريج وسنة التخرج

يبين الارتباط بين المهنة الأساسية وسنة التخرج، أن قطاع التعليم شكّل، ولا يزال، قطاع المهنة الأساسي للخريجين؛ إلا أنه شهد أوج استقطابه لهم منذ ٢٥ سنة وأكثر، أي ما قبل العام ١٩٧٥، حيث بلغت النسبة آنذاك (٦٣٪) من مجموع الخريجين العاملين. ثم شهدت نسبة الخريجين العاملين في هذا القطاع، تراجعًا نسبيًا وليس عدديا، في الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣، إلى (٥٩٪)، ومن ثم إلى (٥٠٪) لدى الخريجين بين ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، ثم إلى (٤٢٪) للخريجين بين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤؛ تفسّر هذه التراجعات النسبية بتراجع القدرة الشرائية لرواتب المعلمين أثناء الحرب «الأهلية»، مما جعل البعض يستهزئ بمهنة التعليم ويحط من قدرها، مرددًا «الشغل مش عيب»؛

بعد مرور بضع سنوات على انتهاء الحرب، شهدت نسبة الخريجين منذ أقل من ٥ سنوات، أي ما بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩، ارتفاعًا بسيطًا إلى (٥٢٪)؛ والذي يفسّر بإقرار مادة علم الاجتماع في مناهج المرحلة الثانوية، وبالتالي بازدياد الطلب في سوق العمل على خريجي العلوم الاجتماعية[2].

كذلك فالوظيفة في القطاع العام كانت تستقطب ما نسبته (٢٨٪) من مجموع الخريجين منذ ما قبل العام ١٩٧٤. وقد تراجعت هذه النسبة تدريجيا إلى ان وصلت إلى (١٠٪) للخريجين ما بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩. ويُفسّر هذا المسار التراجعي من خلال الفائض الذي شهده القطاع العام، عبر التوظيف الاستنسابي الزبائني، مما أدى إلى تخمة في بعض

---

(١) يلتحق العدد الأكبر من الفلسطينيين الذين يتابعون الدراسة في الجامعة اللبنانية في معهد العلوم الاجتماعية بالفرعين الأول والخامس حيث تتركّز الكثافة السكانية الفلسطينية في المخيمات وفي الضاحية الجنوبية وفي صيدا وصور وغيرها من المدن والبلدات الجنوبية.

(٢) لقد عيّن الباحث عضوًا في اللجنة التي شكلها الوزير محمد يوسف بيضون بموجب القرار رقم ٥٨/م/٢٠٠٠ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠ بهدف التعاقد مع ٥٠٠ خريج جامعي من حملة الإجازة في العلوم الاجتماعية وفي العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال. أنجزت اللجنة عملها في ضوء المعايير الدقيقة التي وضعتها ومن دون السماح لأي شكل من أشكال التدخل السياسي في عملها، وقد حظي قرارها بدعم كامل من الوزير.

الإدارات، اضطر الحكومة، في العام ٢٠٠١، وتحت ضغط الأزمة المالية المتفاقمة، إلى الاستغناء عن موظفين «فائضين»[١] في بعض الوزارات، بينما حالت التجاذبات السياسية من تنفيذ هذا التوجه في مؤسسات أخرى.

لقد ارتبط استقطاب القطاع العام للخريجين، في سنوات ما قبل حرب ١٩٧٥، وخصوصًا في الستينيات من القرن الماضي، بشكل أساسي بالحاجة إلى أطر إدارية مؤهلة لمواكبة التوجه التنموي لحكم الرئيس شهاب.

ويتبيّن، في ضوء ذلك، أن قطاعي التعليم والوظيفة العامة الإدارية استقطبا (٩١٪) من الخريجين العاملين، قبل العام ١٩٧٥، ثم تدنت النسبة إلى (٦٢٪) منذ أقل من ٥ سنوات.

أما العمل في القطاع الخاص المأجور فقد شهد مسارًا معاكسًا لمسار القطاع العام، حيث لم يعمل في هذا القطاع سوى (٢٪) من الخريجين قبل العام ١٩٧٥، ثم ارتفعت النسبة تدريجيًا إلى أن استقرت على (٢٠٪) لآخر فوج من الخريجين أي ما بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩.

أمّا العمل في القطاع الخاص المستقل فقد وفّر فرص عمل لما نسبته (٥٪) من الخريجين قبل العام ١٩٧٥، ثم ارتفعت تدريجيًا في السنوات اللاحقة لتصل إلى (١٠٪) ما بين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤، ولتستقر على (٩٪) ما بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩.

يفسّر ارتفاع نسبة الخريجين العاملين في القطاع الخاص المستقل والمأجور، مقارنة مع نسبتهم ما قبل العام ١٩٧٥، بالنمو الاقتصادي الذي شهدته البلاد في مرحلة إعادة الإعمار بعد الحرب، وازدهار القطاع الخاص وتوسعه.

أما المنظمات غير الحكومية فقد وفّرت فرص عمل لـ (٢٪) من الخريجين العاملين،

---

(١) هناك تقديرات مختلفة لإعداد الموظفين الفائضين في إدارات الدولة؛ والرقم الأكثر تداولاً يقدر هذا العدد بـ ٤٥٠٠ موظف على الأقل. إلا أن وزير التنمية الإدارية «فؤاد السعد» صرح مؤخرًا لإذاعة «صوت لبنان» ان عدد الفائض يتراوح بين ١٠ و١٥ ألفًا (جريدة النهار العدد ٢٠٩٨٧ في ٢٨ حزيران ٢٠٠١). والبعض يقدره بـ ٦٠٠٠٠ موظف (فالنائب حسين الحاج حسن قال في جلسة مناقشة موازنة ٢٠٠٢ ان عدد الموظفين في القطاع العام ١٥٠ ألف والحاجة الفعلية هي إلى ٩٠ ألف موظف!!)؛ إنها التعمية المقصودة.

قبل الحرب اللبنانية، ثم ارتفعت تدريجيًا لتصل إلى (٨٪) ما بين ١٩٨٩ ـ ١٩٩٤، في فترة الانتشار الواسع للمنظمات غير الحكومية، بسبب اشتراط المنظمات الدولية عدم التعاون الا مع جمعيات مرخصة قانونيًا؛ ثم عادت وانخفضت إلى (٥٪) ما بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩، بعدما شهد القطاع تشبعًا في التوظيف. أما في المنظمات الدولية فقد ارتفعت تدريجيًا فرص العمل من (١٪) في الأعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ لتستقر على (٤٪) ما بين ١٩٩٥ ـ ١٩٩٩.

ب. ديمومة عمل الخريجين العاملين

بعد التعرف على مجالات عمل الخريجين، يُطرح السؤال حول ديمومة عمل هؤلاء الخريجين؟

يتبيّن من التحقيق الميداني أن (٥٦٪) من الخريجين يمارسون عملا دائما، وهذا مؤشر على ديمومة العمل وبالتالي الاستقرار المهني لدى هذه الفئة. ويعمل (٢٣٪) منهم كمتعاقدين مؤقتين؛ وعلى الرغم من سمة التعاقد المؤقت، إلا أنه غالبًا ما يتسم بالاستقرار، خصوصًا في مؤسسات القطاع العام، حيث من المعتاد أن يتحوّل المؤقت إلى دائم، بفضل الحماية التي توفرها الجهة السياسية التي ينتمي إليها المتعاقد، والتي غالبا ما تكون الوسيط الذي سهّل التعاقد مع الإدارة المعنية.

أما الخريجون الأقل انتظامًا وديمومة في عملهم فلا يشكلون سوى (٣٪)، بينما سجّلت نسبة لا جواب مرتفعة (١٨٪) اقرب إلى فئة العمل المؤقت، وخصوصًا العمل الظرفي (كتعليم دروس خصوصية الخ).

كيف تتأثر ديمومة عمل الخريجين بالمتغيرات المستقلة الأساسية كالجنس، الفرع والقطاع؟

١) العلاقة بين ديمومة عمل الخريج والجنس

تبلغ نسبة الخريجين الذين يمارسون عملا دائمًا (٦٨٪) من مجموع الخريجين العاملين، في حين أنها تبلغ (٥٢٪) من مجموع الخريجات العاملات، وهو ما يفيد أن الأعمال التي يمارسها الخريجون هي أكثر ديمومة وثباتًا من الأعمال التي تمارسها الخريجات، خصوصًا أن الجيل القديم من الموظفين في القطاع العام هم من الذكور بمعظمهم.

في المقابل تشكل الأعمال المؤقتة، التي تمارسها الإناث، نسبة (٢٧٪)، وهي تشكّل ضعف النسبة لدى الخريجين الذكور، والتي تبلغ (١٤٪)؛ أما نسبة الأعمال الظرفية فهي متقاربة بين الجنسين (٣٪) للذكور و(٢٪) للإناث.

ترتبط ديمومة العمل بالقطاعات المهنية، فنسبة الذكور العاملين في القطاع العام (٢٥٪) تشكل ضعف نسبة الإناث (١٣٪)، وهو من بين القطاعات الأكثر ديمومة. بينما تزداد نسبة الخريجات العاملات في قطاع التعليم الخاص، الذي ترتفع فيه نسبة العمل المؤقت، والذي تتعرض فيه الخريجات، تحديدا، لموجات من الصرف التعسفي في نهاية كل سنة دراسية.

٢) العلاقة بين ديمومة عمل الخريجين والقطاع المهني

تبيّن أن (٧٣٪) من المهن في قطاع المنظمات غير الحكومية تتسم بالديمومة؛ ويعود ذلك إلى استمرارية الأشخاص أنفسهم عمومًا في إدارة الجمعيات، وإلى إن معظم هذه الجمعيات تنشأ بين مجموعة من الأشخاص غالبا ما تربطهم علاقات قرابة أو صداقة أو غيرهما. تليها المهن في القطاع العام بنسبة (٦٩٪)، والذي يتميز بديمومة العمل فيه حتى بالنسبة للمتعاقدين؛ ثم المهن في القطاع الخاص المأجور بنسبة (٥٦٪)، ومن ثم المهن في قطاع التعليم (٥٤٪)، وبعدها المهن في القطاع الخاص المستقل (٤٧٪)، والأقل ديمومة هي المهن في المنظمات الدولية بنسبة (٣١٪)، لأنها عادة ما يطبق فيها نظام التعاقد على مشروع محدد، قابل أحيانًا للتجديد، وغالبا لعدم التجديد.

تكشف هشاشة العمل (المؤقت والظرفي)، التي تشكل ما نسبته (٤٤٪)، وخصوصا في قطاع التعليم، حيث يعمل فيه أكثر من نصف الخريجين، عن أوضاع مهنية صعبة للخريجين، خصوصًا لجهة عدم الاستقرار المهني، والذي في ظل الأزمات المتتالية، يضغط على أجور العاملين باتجه خفضها أو عدم زيادتها.

٣) العلاقة بين ديمومة عمل الخريج والفرع

يتصدّر الفرع الأول الفروع الأخرى لجهة ديمومة عمل الخريجين (٦٤٪)، يليه الفرع الخامس(٦١٪)، فالثالث (٥٨٪)، ومن ثم الرابع (٥١٪)، لتنخفض النسبة إلى (٤٦٪) في الفرع الثاني. والسؤال الذي يُطرح، هل من علاقة بين انخفاض نسبة ديمومة العمل وبين

ارتفاع نسبة العاملين كمستخدمين في القطاع الخاص، حيث تسجل أعلى نسبة لها في الفرع الثاني؟ بينما تبلغ نسبة الأعمال المؤقتة أعلاها في الفرع الثالث (٣٢٪)، وأدناها في الفرع الثاني (١٥٪). أما الأعمال الظرفية فان نسبها متقاربة بين الفروع كافة (تتراوح بين ٢٪ و٤٪).

إن ارتفاع نسبة اللاجواب، في الفروع الثاني والرابع والخامس، يؤشر على أنها أعمال لا تتصف بالديمومة.

وعلى الرغم من ذلك يتبين أن ما يقارب ثلثي الخريجين في الفرع الأول، وأكثر من نصف الخريجين في الفروع الثالث والرابع والخامس، يعملون في مهن دائمة.

ت. الدخل الشهري للخريجين العاملين

يشكل الدخل الشهري أحد المؤشرات الأكثر دلالة على تقييم سوق العمل لنوعية الإجازة التي يحملها الخريج، كما يعدّ عاملاً أساسيا في تحديد الفئة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ينتمي إليها هذا الخريج.

يتبيّن من المعطيات أن ما يقارب ١/ ٤ الخريجين (٢٣٪) هم من فئة الدخل أقل من ٥٠٠ ألف ل.ل، وحوالي نصف عدد الخريجين (٤٨٪) ينتمون إلى فئة الدخل الشهري ما بين ٥٠٠ ألف ل.ل. ومليون ل.ل. **أي إن (٧١٪) من الخريجين تتراوح مداخيلهم الشهرية بين مليون ل.ل وما دون. وهو مؤشر يؤكد مجدداً على المستويات المعيشية المتدنية لـ ٣/ ٤ الخريجين**، وخصوصا أرباب الأسر، وعلى المواقع المتدنية التي يشغلونها في سوق العمل، وخصوصًا لفئة ذوي الدخل ٥٠٠ الف ل.ل. وما دون شهريا[1].

وتبلغ نسبة الخريجين الذين تتراوح مداخيلهم ما بين مليون ومليوني ليرة شهريا (١٦٪)؛ ويضاف إليهم (٥٪) يقبضون بين مليونين وثلاثة ملايين، وتصنف هاتان الفئتان ضمن أصحاب المداخيل المتوسطة.

أما أصحاب المداخيل المرتفعة نسبيًا (في فترة البحث) فيشكلون ٤٪ (٣٪) من فئة الدخل ما بين ٣ ملايين و٥ ملايين ل.ل، و(١٪) في فئة أكثر من ٥ ملايين. وتضمّ هذه

---

(١) المليون ليرة توازي حوالي ٦٦٠ دولارا أميركيا؛ والحد الأدنى للأجور في فترة البحث كان ٣٠٠ ألف ل.ل. أي ما يساوي حوالي ١٥٠ دولارا أميركيا.

الفئة خصوصًا الأساتذة الجامعيين من خريجي المعهد، وبعض الموظفين من الفئة الأولى في القطاع العام، وفي المنظمات الدولية. وتعد نسبة هذه الفئة، قياسًا بمستوى المداخيل المتعارف عليه في البلاد، نسبة مرتفعة ومحرّفة للنتائج، وذلك بسبب سهولة الوصول إلى الأساتذة الجامعيين في المعهد وتعبئة الاستمارات معهم.

على الرغم من هذه الأوضاع المعيشية الصعبة لمعظم الخريجين، فان نسبة قليلة منهم تمارس مهنة أخرى.

فقد اظهر التحقيق الميداني أن (١٣٪) من الخريجين العاملين لديهم مهنة أخرى، مقابل (٨٠٪) ليس لديهم أي مهنة أخرى. وهذا يؤكد مجددًا على الظروف المعيشية الصعبة لمعظم الخريجين؛ فالواقع المعيشي الصعب يقتضي ممارسة مهنة أخرى، والمشكلة ليست مرتبطة بعدم رغبة الخريجين العاملين، بل إن الأمر يتعلق أكثر بقلة فرص العمل المعروضة من جهة، وبالأعداد الكبيرة للخريجين، ولطالبي العمل من جهة أخرى.

وينتمي معظم الخريجين، الذين يمارسون مهنة أخرى، إلى الفئات ذات المداخيل المتدنية في المهنة الأساسية (مليون ليرة وأقل). وهذا يؤكد أيضًا أن دخل العمل الإضافي هو دخل متدن. وتسجّل نسبة قليلة جدًا (٣٪) من الذين يمارسون مهنة أخرى وتتجاوز مداخيلهم المليوني ل.ل. شهريًا، وهي تُعدّ من فئة الخريجين «الميسورين».

١) العلاقة بين الدخل الشهري للخريج والجنس

تكشف علاقة الارتباط بين متغيري الدخل الشهري من المهنة الأساسية والجنس، أن هناك تفاوتًا واضحًا بين مداخيل الخريجين والخريجات لصالح الذكور.

فبينما تشكل فئة الدخل الشهري ما دون مليون ل.ل. لدى الخريجين ما نسبته (٤٤٪) من مجموع الخريجين العاملين، فإنها ترتفع إلى (٨٣٪) لدى الخريجات. إلا إن الوضع يزداد صعوبة بالنسبة للخريجات حيث أن (٤/ ٥) منهن يصنّفن ضمن فئة المداخيل المتدنية. والتمييز نفسه يطال فئة المداخيل المرتفعة، حيث أن (٣٢٪) من مداخيل الخريجين، مقابل (١٠٪) فقط من مداخيل الخريجات، تتراوح ما بين مليون ومليوني ل.ل. وتتسع الهوة أكثر فأكثر في فئة الدخل ٣ ملايين وأكثر، حيث لا تشكل نسبة الخريجات سوى (٣٪) بينما تشكل نسبة الخريجين (٢٤٪).

يظهر التمييز الجندري الاقتصادي ـ الاجتماعي بين الخريجين والخريجات بوضوح أكبر في الفئات العليا للمهن. ويعود هذا التفاوت الواضح إلى تفاوت تاريخي بين الجنسين (أسبقية التعليم لدى الذكور، وأسبقية تخرجهم من المعهد، وأسبقية دخولهم إلى سوق العمل، ونوعية المواقع التي يشغلونها في سوق العمل، وغير ذلك).

٢) العلاقة بين الدخل الشهري للخريج والفرع

يتبين من البيانات أن هناك علاقة ارتباط بين الدخل الشهري والفرع الجامعي. فيتصدّر الخريجون العاملون من الفرع الرابع فئات الدخل المتدنية جدًا بنسبة (٣٢٪)؛ ولا تشكل هذه الفئة لدى خريجي الفرع الثاني سوى (٨٪)، بينما يبلغ معدلها العام في الفروع الأخرى (٢٣٪).

بينما يتصدّر خريجو الفرع الثالث بنسبة (٨٢٪) فئة الدخل الشهري ٥٠٠ ـ مليون ل.ل، يليهما خريجو الفرعين الرابع (٧٨٪) والأول (٧٤٪)، فالخامس (٦٩٪)، وصولاً إلى (٥٤٪) في الفرع الثاني.

يُفسّر تدني المداخيل في الفرعين الثالث والرابع جزئيًا بالنسبة المرتفعة للخريجين الذين يعملون في قطاع التعليم المتوسط والابتدائي؛ حيث أن (٧٩٪) من الخريجين العاملين في هذا القطاع يصنفون ضمن فئة الدخل مليون ليرة وما دون. وبما أن الرواتب في سوق العمل تخضع لمنطق العرض والطلب، فان قلة عروض العمل المخصّصة لخريجي العلوم الاجتماعية، وكثرة طلبات العمل من قبل خريجي المعهد وكليات أخرى مماثلة، سبّبا تدني أجور الخريجين عمومًا.

يخفف من حدّة الأوضاع الصعبة لأصحاب هذه المداخيل المتدنية أن نسبة الإناث العاملات تشكل (٧٠٪) من مجموع الخريجين العاملين، وبالتالي فان مسؤولية إعالة الأسرة، بحسب العادات والتقاليد اللبنانية ما زالت من مسؤولية الذكور (الأب، الزوج، الأخ)، ويُعد دخل الزوجة، أو الابنة، دخلاً مساعدًا، وليس أساسيًا، في ميزانية الأسرة.

أما الخريجون من فئة الدخل الشهري ما بين مليون ومليونين، وكذلك فئة الدخل أكثر من مليونين، فتسجل أعلى نسبة لها في الفرع الثاني، يليه الخامس، فالأول، فالرابع، وأخيرًا الفرع الثالث.

يعود تميز مداخيل خريجي الفرع الثاني في جزء منه إلى العدد القليل لخريجيه، وإلى تركز المؤسسات الاقتصادية الكبيرة، التي توفر فرص عمل متنوعة، في منطقة سكن هؤلاء الخريجين؛ يضاف إلى ذلك إتقان عدد مهم منهم/ن للغة أجنبية، وكذلك ارتفاع نسبة العاملين منهم/ن في القطاع الخاص المستقل. يضاف إلى كل ذلك النسبة المرتفعة لعدد الخريجين من فئة الدخل مليونين وأكثر، الناجم عن احتساب فئة الأساتذة الجامعيين، الذين تخرجوا من المعهد الأم، من ضمن خريجي الفرع الثاني، مما أدّى إلى انحراف في النتائج[1]؛

٣) العلاقة بين الدخل الشهري للخريج وسنوات الخدمة

إلى أي مدى تؤثّر سنوات الخدمة على مداخيل الخريجين؟

يتبين أن العلاقة بين مستوى الدخل وسنوات الخدمة هي علاقة طردية في فئات الدخل كافة، سواء لجهة انخفاضها أو ارتفاعها؛ فكلما زادت سنوات خدمة الخريج في المهنة ارتفع دخله، وهذا ما يلحظه قانون التدرج في القطاع العام، والاستثناء لا ينفي القاعدة.

فالخريجون من فئة الدخل أقل من ٥٠٠ ألف يشكلون (٤٩٪) من مجموع الخريجين الذين دخلوا سوق العمل منذ أقل من ٧ سنوات؛ والنسبة تتدرج انخفاضًا لتصل إلى (٧٪) للخريجين الذين دخلوا سوق العمل منذ ٢٣ ـ ٣٧ سنة. ويغيب كليًا عن هذه الفئة الخريجون الذين دخلوا سوق العمل منذ أكثر من ٣٧ سنة.

وعلى الرغم من تراجع نسب الخريجين، في فئة الدخل هذه، إلا أن استمرار البعض فيها، على الرغم من التقدم في العمر المهني، يُعد مؤشرًا معبرًا جدًا عن الأوضاع المعيشية الصعبة، وعن شروط العمل المتدنية، والاستغلال الشديد لهؤلاء الخريجين.

والاستنتاج الأهم في هذا المجال أن (٨٧٪) من مجموع الخريجين العاملين، الداخلين حديثًا إلى سوق العمل، ينتمون إلى فئة الدخل الشهري مليون ليرة وما دون،

---

(١) المعهد الأم: هو المعهد قبل التفريع. لا يمكن احتساب خريجيه من ضمن خريجي الفرع الأول ولا الفرع الثاني ولا أي من الفروع الأخرى. وبالتالي لا بد من أخذ هذا الانحراف في النتائج بالاعتبار خصوصًا في ما يتعلق بالفرعين الأول والثاني.

وهو مؤشر ذو دلالة على مدى التقدير السلبي لهذا الاختصاص في سوق العمل، وبالتالي على المواقع المتدنية التي يشغلها خريجو المعهد في سوق العمل اللبناني. وهو ما يطرح أسئلة عديدة حول دور هذا الاختصاص في سوق العمل؟ وهل المشكلة تكمن في سوق العمل، أو في الاختصاص نفسه، أو في الإعداد له، أو في هذه الأسباب مجتمعة؟

الخريجون العاملون من ذوي الدخل الشهري المرتفع نسبيا، أي مليونين وأكثر، لا يُشكلون سوى (٤٪) من مجموع الخريجين الذين لديهم سنوات خدمة ما بين ١٣ ـ ٢٢ سنة، وهي تُعد نسبة متدنية. إلا أنها ترتفع تدريجيا لتصل إلى (٥٧٪) من مجموع الخريجين من العمر المهني ٣٨ سنة وأكثر؛ ويعود الارتفاع في الفئة الأخيرة إلى سهولة الوصول إلى أساتذة التعليم العالي، وبخاصة في الجامعة اللبنانية، الذين تحسّنت رواتبهم في العام ١٩٩٨ بعد تعديل سلسلة الرتب والرواتب.

بالتأكيد لا يمكن ربط الدخل الشهري بعدد سنوات الخدمة فقط، بل هناك متغيرات مستقلة أخرى تؤثّر في ارتفاع الراتب على الرغم من سنوات الخدمة القصيرة، كالموقع المهني الذي يشغله الخريج مثلا...

ث. العلاقة بين الخريجين العاملين والقناة المعتمدة للحصول على المهنة

ما هي القنوات التي اعتمدها الخريجون للحصول على المهنة؟

يهدف السؤال إلى التعرف على مدى فاعلية القنوات التقليدية أو ضعفها في هذا المجال، وبالتالي التعرف على مدى اعتماد الكفاءة والاختصاص في الانخراط في سوق العمل؟

تبين من المعطيات أن (٢٧٪) من الخريجين العاملين اعتمدوا على مباراة الدخول كقناة أساسية للتوظيف. وعلى الرغم من كل ما يحيط بهذه القناة الحديثة من كلام عن تدخلات أحيانًا، إلا أنها تبقى القناة التي تعتمد على معيار الكفاءة أكثر من غيرها؛ وعلى الرغم من تصدّر قناة المبادرة الشخصية بنسبة (٤١٪)، إلا أنها قناة ملتبسة في فهمها، وبالتالي يُحتمل أن تكون الكفاءة أو عوامل أخرى هي المعيار المعتمد في الاختيار.

أما القنوات التقليدية كالصداقة و/أو المعرفة الشخصية (١٦٪)، أو الوساطة (٩٪)، فتكشف عن دور ما زال مؤثراً للعوامل غير الإنتاجية، في التوظيف؛ هذه الوقائع لا تتطابق

مع التعميم الذي توصلت إليه إحدى الدراسات بـ «أن الاعتماد على القنوات العائلية يتم بوضوح لدى خريجي العلوم الاجتماعية...» (أبو رجيلي، ٢٠٠٣، ص١٦٨).

١) العلاقة بين قناة التوظيف المعتمدة والقطاع المهني

شكّلت المبادرة الشخصية قناة التوظيف لدى (٥٦٪) من مجموع العاملين في قطاع المؤسسات غير الحكومية، و(٤٧٪) في قطاع التعليم، و(٤٤٪) في القطاع الخاص ـ المستقل، و(٤١٪) في القطاع الخاص المأجور، و(٢٢٪) في القطاع العام، وسُجّلت أدنى نسبة لها (١٧٪) في قطاع المنظمات الدولية.

وشكّلت مباراة الدخول القناة الأساسية التي اعتمدت للحصول على عمل في القطاع العام بنسبة (٤٢٪). يليه قطاع التعليم، وخصوصا التعليم في القطاع العام، حيث أن المرشحين قبل الحرب، كانوا يخضعون لمباريات دخول إلى دور المعلمين العليا والمتوسطة. وتأتي المنظمات الدولية في الترتيب الثالث في اعتماد المباراة بنسبة (٢٨٪)، وهي نسبة قليلة وملفتة، خصوصًا في هيئات دوليّة يفترض أن تكون المباراة هي قناة التوظيف المعتمدة. أخيرًا يتراجع اعتماد مباراة الدخول في القطاع الخاص المستقل والمأجور، وقطاع المؤسسات غير الحكومية.

أما الصداقة فقد شكّلت القناة الأكثر استخدامًا في القطاع الخاص بنوعيه بنسبة (٣١٪)، ثم في قطاع المؤسسات الأهلية، فقطاع التعليم، وصولاً إلى القطاع العام، والمنظمات الدولية هي الأقل استخدامًا بنسبة (٣٪).

تبيّن إن القطاع العام هو الأكثر اعتمادًا للوساطة في التوظيف بنسبة (١٩٪)، تليه المؤسسات الأهلية، فالقطاع الخاص المأجور، فالمنظمات الدولية، فقطاع التعليم، أما القطاع الخاص المستقل فهو الأقل استخدامًا لهذه القناة (٤٪).

مما يلفت، في ما سبق، إن هذه القناة التقليدية لم توفر أي قطاع من قطاعات العمل، بما فيها المؤسسات الدولية، التي يفترض أنها متأثرة بتقاليد غربية في عملية التوظيف، وهو ما يتناقض مع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين اللبنانيين.

كما يلفت أيضًا أن يشكّل القطاع العام، القطاع الأكثر تطلبًا لمباراة الدخول، والأكثر اعتمادا على الوساطة، في الآن نفسه، وهو ما يكشف عن تناقض معايير التوظيف في

القطاع العام، بين فترة ما قبل حرب ١٩٧٥ وما بعدها. فقبل الحرب كانت مباريات التوظيف يتولاها مجلس الخدمة المدنية بشكل عام، بينما، في فترة الحرب وبعدها، استأثر الوزراء بالتوظيف في القطاع العام أثناء الحرب وبعدها، مرجحين كفة الاستنسابية على الكفاءة.

أما ارتفاع نسبة القرابة كقناة معتمدة في القطاع الخاص المستقل (١٠٪) فيمكن تفسيره باستمرار فعالية نظام العلاقات القرابية في هذا المجال، حيث تهيمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على سوق العمل اللبناني.

٢) العلاقة بين قناة التوظيف والجنس

يلعب متغير الجنس دورًا في اعتماد الخريج قنوات معينة أكثر من غيرها في الحصول على المهنة؛ إلا أن الكتلة الأساسية من مجموع الخريجين ٤١٪، يتساوى الذكور والإناث في اعتماد المبادرة الشخصية (٤٢٪ للذكور و٤١٪ للإناث)، كقناة أساسية للحصول على الوظيفة، وهذا مؤشر مهم على تبدل علاقة الإناث بسوق العمل، بما يدل على ثقة بالنفس أكثر، واعتماد على الذات للبحث عن عمل والحصول عليه.

أما مجال التمايز بين الجنسين فيظهر في استخدام القنوات الأخرى. حيث اعتمد الخريجون (٣٧٪) على مباراة الدخول كقناة توظيف و(٢٣٪) للخريجات. في المقابل اعتمدت الإناث أكثر على القنوات التقليدية الصداقة والوساطة (٢٩٪ مقابل ١٦٪ للذكور)، وهي أيضًا نتيجة لا تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة التعليم العالي وسوق العمل في لبنان (أبو رجيلي، ٢٠٠٣، ص ١٦٩).

يُفسّر هذا الواقع بأن عدد الخريجين قبل الحرب كان متفوقًا على عدد الخريجات؛ بينما في فترة الحرب وبعدها، تراجع دور المباريات كقناة توظيف، واستبدلت بالقنوات التقليدية التي ترافقت مع تضخم في أعداد الخريجات، مما زاد المنافسة بينهن، في قطاعات العمل الأخرى غير العامة، وزاد من اعتمادهن على القنوات التقليدية.

٣) العلاقة بين قناة التوظيف والفرع

يُستنتج من هذه العلاقة أن خريجي الفروع، الثالث، والرابع والخامس، هم الأكثر اعتمادًا على المباريات للحصول على وظائفهم مقارنة مع الفرعين الآخرين. ويفسر ذلك

بأن القطاع العام (في الإدارة وفي التعليم) يستوعب نسبة مهمة من الخريجين في هذه المناطق، بينما تكثر فرص العمل في القطاع الخاص المستقل والمأجور في المناطق المدينية (الفرعان الأول والثاني)، والتي يعتمد الاستخدام فيها بشكل أساسي على المبادرة الشخصية وشبكة علاقات الصداقة، وهو ما ينطبق أيضًا على خريجي الشمال جزئيًا.

٤) العلاقة بين قناة التوظيف والعمر المهني

تكشف البيانات الميدانية عن علاقة ارتباط قوية جدًا بين القناة المعتمدة والعمر المهني. فقد شكلت المباراة القناة الأساسية للحصول على وظيفة قبل الحرب اللبنانية في العام ١٩٧٥؛ فقد اعتمدها (٤١٪) من الخريجين من عمر يزيد على ٥٥ سنة (أي قبل ١٩٦٢)، واستمرت على مستوى هذه النسبة حتى العام ١٩٧٥؛ ومنذ الحرب في العام ١٩٧٥ بدأ تراجع متدرج في اعتماد هذه القناة، بشكل ملحوظ، حتى وصلت المباريات كقناة، إلى أدنى مستوياتها (١٤٪) بعد اتفاق الطائف ما بين ١٩٩٣ و١٩٩٩ (تاريخ إجراء المسح). **في مقابل تراجع هذه القناة، التي تعتمد على الكفاءة والاختصاص، سجل صعود تدريجي للقنوات الأخرى كافة، الوساطة والصداقة والمبادرة الشخصية. فقد زاد استخدام التقنيات التقليدية من (٦٪) في الستينيات من القرن الماضي إلى (٣٨٪) في التسعينيات، أي مع إعادة الإعمار وإعادة بناء الدولة!**

يمكن تفسير هذا التغير الطارئ على القنوات المعتمدة للتوظيف، أن مرحلة ما قبل حرب العام ١٩٧٥ تميزت بتوافر نسبي لفرص العمل، بسبب الازدهار الذي ساد في فترة الستينيات، خصوصًا القطاعين العام والخاص، بينما كان عدد الخريجين قليلاً نسبيا.

في فترة الحرب تراجع دور المؤسسات، وتم تعطيلها، ومن بينها مجلس الخدمة المدنية، فتعززت المحسوبية والزبائنية وعلاقات القرابة أو الصداقة العائلية كقنوات بديلة للتوظيف عمومًا.

وحدها قناة المبادرة الشخصية حافظت على تصدرها، واعتمادها من بين القنوات الأخرى، بمعدل وسطي بلغ (٤٢٪) لأفواج الخريجين العاملين كلهم. إن ارتفاع نسبة استخدام هذه القناة يعود بجزء منه إلى المعاني المتعددة للقناة وإلى غموضها بالأساس.

ج. العلاقة بين مهن الخريجين واللغات الأجنبية

هل تشترط المهن التي يمارسها الخريجون اتقانا للغة أجنبية؟ وأي القطاعات هي الأكثر تطلبا لذلك؟ وأي لغة أجنبية هي الأكثر انتشارا في سوق العمل؟ وقبل كل ذلك، أي علاقة للخريجين العاملين باللغة الأجنبية؟

١) العلاقة بين الخريجين العاملين واللغة الأجنبية

تبيّن أن (٧٠٪) من الخريجين يتقنون اللغة الفرنسية، و(١٧٪) يتقنون اللغة الانكليزية؛ تظهر الملاحظة المباشرة بالمشاركة أن هذه الإجابات مبالغ فيها جدًا، إذا أخذنا بالاعتبار، من جهة، الأصل الاجتماعي للطلاب؛ ومن جهة أخرى، المستوى المتدني للغات الأجنبية في المدارس الثانوية، وخصوصًا الرسمية. يكمن منشأ الالتباس في كيفية فهم السؤال من قبل المستجوب، الذي يخلط ما بين اللغة الأجنبية التي يتقنها، وبين اللغة التي درسها في المرحلة ما قبل الجامعية.

إن نسبة (١٢٪) للذين أجابوا أنهم «لا يتقنون أي لغة أجنبية»، هي أولاً نسبة مؤكدة، ويمكن أن تكون أعلى من ذلك أيضًا؛ وهي نسبة مرتفعة في اختصاص جامعي؛ ويفسّر ذلك بأن المدارس الرسمية بشكل أساسي، والمدارس الخاصة العادية، تشكلان الرافد الأساسي للمعهد بالطلاب، وهي مدارس لا تهتم جيدًا بتعليم اللغات الأجنبية؛ كما أن الجامعة لم تبادر بدورها لتعويض هذا النقص في التكوين؛ وقد زاد الطين بلّة أن لغة التعليم في معهد العلوم الاجتماعية هي اللغة العربية، كما ينص القانون، باستثناء بعض المواد، إلا أن المبالغة في تعريب المواد، وتعليمها باللغة العربية في فروع المعهد، باستثناء الفرع الثاني، كانت له انعكاسات سلبية على نوعية الخريجين وعلى علاقتهم بسوق العمل.

إن الضعف باللغات الأجنبية لدى معظم الخريجين، يشكل أحد عوامل الضعف الأساسية لدى خريجي المعهد في سوق العمل. ويؤدي استمرار الوضع على هذا الحال، على الرغم من وعي الإدارة الجامعية، والهيئة التعليمية، والطلاب، للانعكاسات السلبية كوظيفة أساسية تتجلى بتكريس التمايز بين خريجي المعهد وخريجي الجامعات الخاصة في سوق العمل لصالح الآخرين.

٢) العلاقة بين المهنة الأساسية واللغة الأجنبية

هل المهن التي يمارسها الخريجون تتطلب إتقان لغة أجنبية؟

أجاب (٦٦٪) من الخريجين العاملين أن المهنة الأساسية التي يعملون فيها تتطلب معرفة لغة أجنبية، بنسبة أكثر من ٣/ ٤ للغة الفرنسية، وحوالي الـ ١/ ٤ للغة الانكليزية. يُفسّر هذا التطلب الوظيفي للغة الفرنسية بالارتباط التاريخي للبنان بالانتداب الفرنسي (١٩٢٠ ـ ١٩٤٣) الذي ترك بصماته على الإدارة اللبنانية، وإلى استمرار هيمنة التعليم باللغة الفرنسية في المدارس العامة (الرسمية)، التي يشكل تلامذتها الرافد الأساسي لطلاب الجامعة اللبنانية؛ أما نسبة الـ (١٨) للغة الانكليزية فتؤشر على بداية انتشار لهذه اللغة على حساب الفرنسية، خصوصًا بعد انتهاء الحرب «الأهلية»، وبعد تزايد الطلب على الخريجين اللبنانيين من سوق العمل الخليجية، التي تتطلب إتقان اللغة الانكليزية.

في المقابل اعتبر (٣٠٪) منهم أن المهن التي يعملون فيها لا تتطلب إتقان لغة أجنبية، وهي تُعد نسبة مرتفعة بالنسبة لاختصاص جامعي؛ إلا أنها تدل على تدنّي المواقع المهنية التي يشغلها الخريجون في سوق العمل.

أما الـ (٤٪) الذين صرحوا أن مهنهم تتطلب لغة أجنبية ولكنهم لا يتقنونها، فهم خير دليل على تأثير القنوات التقليدية، وخصوصا الوساطة، في التوظيف، وعلى ترهل الإدارة اللبنانية وتراجع كفاءتها وفعاليتها.

٣) العلاقة بين قطاع المهنة واللغة الأجنبية

يتبيّن من علاقة الارتباط بين اللغة الأجنبية وقطاع المهنة، أن القطاع الخاص يضم أعلى نسبة من الخريجين الذين يتقنون لغة أجنبية (٩٣٪) (إنكليزي أو فرنسي)، وهو تطلب منطقي، خصوصا في قطاعي التجارة والخدمات، في ظل انفتاح السوق اللبناني على الخارج؛ يليه قطاع المنظمات الدولية حيث ان نسبة (٨٩٪) من العاملين فيه يتقنون لغة أجنبية، بسبب طبيعة القطاع والقيمين عليه من أجانب. ثم يأتي بعدهما قطاعي التعليم والإداري العام بمعدل (٨٧٪) لكل منهما. والسبب في ذلك حاجة قطاع التعليم إلى إتقان لغة أجنبية لتدريس بعض المواد. أما بالنسبة للقطاع العام، وخصوصًا لأولئك الذين دخلوا الوظيفة عبر مباراة مجلس الخدمة المدنية، فالترجمة والتعريب تشكل مادة من مواد الامتحانات عمومًا، وفي وظائف الفئة الثالثة، وأعلى خصوصا.

أما في قطاع المنظمات غير الحكومية فتبلغ نسبة الخريجين العاملين فيه، والذين صرحوا بأنهم يتقنون لغة أجنبية (٨٠٪)، وهي نسبة يمكن فهمها مبدئيا من خلال العلاقة التي تقيمها تلك المنظمات مع الجهات الممولة الخارجية.

سادسا: التوافق بين المهنة الأساسية والاختصاص

إن الكشف عن العلاقة بين الاختصاص والمهنة الأساسية، ومدى التوافق بينهما، يشكل أحد الأهداف الرئيسية لهذه الورقة البحثية؛ فهذه العلاقة هي التي تبرز الجدوى المهنية للاختصاص، ومدى تلبيته لحاجات سوق العمل. فالاختصاص في العلوم الاجتماعية، على أهمية نشر وتعميق المعرفة العلمية النقدية بقضايا المجتمع، يهدف، في الوقت نفسه، إلى إعداد مهارات وكفاءات تتلاءم مع سوق العمل.

فهل يمارس الخريجون في العلوم الاجتماعية مهنًا تتوافق مع اختصاصهم؟ وهل هم راضون عن الاختصاص وينصحون به؟

تم اعتماد ثلاث فئات لقياس التوافق بين المهنة والاختصاص:

- **توافق كلي**: حين يكون الخريج يعمل في مهنة تتطلّب اختصاص العلوم الاجتماعية، من جهة، ويتطلب الموقع المهني الذي يشغله إجازة جامعية من جهة أخرى؛
- **توافق جزئي**: حين يتوافر واحد من الشرطين السابقين؛ إما المهنة التي يعمل بها تتوافق مع الاختصاص، وإما الموقع المهني يتطلب إجازة جامعية.
- **عدم التوافق**: حين لا يتوافر أي من الشرطين السابقين، أي إن المهنة التي يمارسها الخريج لا تتطلب لا الاختصاص في العلوم الاجتماعية، ولا إجازة جامعية.

١. مدى التوافق بين المهنة والاختصاص

يتبين من تحليل البيانات الميدانية أن التوافق الكلّي بين المهنة والاختصاص متوافر لدى (٢٣٪) من الخريجين؛ مقابل توافق جزئي بنسبة (٣٣٪)؛ بينما رأى (٤١٪) أنّ لا توافق بين الاختصاص والمهنة التي يمارسونها.

وارتفاع النسبة الأخيرة، أي عدم التوافق، يفسّر بشكل أساسي بـ:

- عدم لحظ هيكلية الإدارة العامة لأي وظائف مخصصة لخريجي العلوم الاجتماعية[1]، خصوصًا بعد إلغاء بعض الوزارات كوزارة التصميم مثلا.
- ضعف مراكز الأبحاث في العلوم الاجتماعية في لبنان، ومنها مركز الأبحاث في المعهد.
- تركيبة الاقتصاد اللبناني التي تفتقد إلى مواقع مخصصة لخريجي العلوم الاجتماعية.
- عدم مبادرة المسؤولين في الجامعة اللبنانية عموما، وفي المعهد خصوصا، إلى «مهننة» الاختصاص لكي يفرض نفسه في سوق العمل.

أ. مدى التوافق بين المهنة الأساسية والاختصاص بحسب القطاع المهني

تبيّن المعطيات أن المهن التي يعمل بها الخريجون، في قطاع المنظمات غير الحكومية، هي الأكثر توافقًا (حسب رأي الخريجين وليس أرباب العمل) مع الاختصاص بنسبة (٥٣٪)، يليه قطاع المنظمات الدولية بنسبة (٣٧٪). وفي الحالتين، يمكن تفسير الأمر بطبيعة عمل هذه المؤسسات المتخصص إلى حد كبير، والذي يهتم بالتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية، مما يقتضي الاستعانة بذوي الاختصاص لانجاز بعض الدراسات، أو لإدارة وتنشيط بعض الجمعيات.

وتنخفض نسبة التوافق الكلي إلى (٢٦٪) في قطاع التعليم؛ وهذا مؤشر ذو دلالة مهمة كون هذا القطاع يشكل مجال العمل الأساسي للخريجين، مما يعني إن معظم العاملين لا تتوافق مهنهم مع الاختصاص وهو يطال بشكل أساسي ليس الإجازة الجامعية، بل المواد التي يقومون بتدريسها خصوصًا في المراحل الابتدائية والمتوسطة، والتي لا تلحظ مواد مخصصة لخريجي هذا الاختصاص. والأمر ينطبق على القطاع الإداري العام حيث التوافق الكلي يطال (٢٤٪) فقط من الخريجين العاملين فيه.

أمّا عدم التوافق الكلي، بين الاختصاص والمهنة، فيظهر بشكل جلي لدى المستخدمين في القطاع الخاص، سواء المستقل أم المأجور، بنسبة (٥٣٪) لكل منهما.

---

(١) أن تعديل المناهج في التعليم الثانوي هي خطوة على طريق خلق مجالات مخصصة لخريجي العلوم الاجتماعية.

يليهما القطاع العام بنسبة (٤٢٪)، فقطاع التعليم بنسبة (٣٩٪)، وهي نسب عالية تؤشر على عدم الجدوى الاقتصادية والمهنية للاختصاص في هذه القطاعات.

أما العلاقة الجزئية بين الاختصاص والمهنة فأكثر ما تظهر لدى المستخدمين في القطاع الخاص المأجور بنسبة (٣٩٪)، يليه قطاع التعليم بنسبة (٣٤٪)، فالقطاع الخاص المستقل بنسبة (٣٣٪).

ب. مدى التوافق بين المهنة الأساسية والاختصاص بحسب الجنس:

تكشف البيانات الميدانية عن أن الجنس، كمتغير مستقل، لا يؤثر على التوافق بين المهنة الأساسية والاختصاص. فقد تبين إن نسب الخريجين والخريجات متقاربة في حالات التوافق الكلي (٢٥٪ للذكور و٢٣٪ للإناث)، والتوافق الجزئي (٣٢٪ للذكور و٣٥٪ للإناث)، وعدم التوافق (٤٣٪ للذكور و٤٢٪ للإناث).

ت. مدى التوافق بين المهنة الأساسية والاختصاص بحسب الفرع:

يُستنتج من البيانات الميدانية أن خريجي الفرعين الثاني (٧٢٪)، والخامس (٦٤٪)، هم الأكثر ممارسة لمهن تتوافق كليًا أو جزئيًا مع الاختصاص. بينما أكثر من نصف خريجي كل من الفرعين الأول والثالث يمارسون مهنًا لا علاقة لها بالاختصاص، وتتجلى فيهما أكثر من غيرهما أزمة عدم التوافق بين المهنة والاختصاص.

وبمراجعة القطاعات المهنية، يتبين أن ١٤٪ من خريجي الفرع الخامس يعملون في جمعيات غير حكومية ومنظمات دولية، وحوالي ٦٠٪ منهم في التعليم. أما في الفرع الثاني فعلى الرغم من توزع الخريجين على القطاعات المهنية كافة، إلا أنهم يشغلون بمعظمهم مناصب تتوافق مع الاختصاص[١].

(١) إن ارتفاع نسبة الأساتذة الجامعيين في الفرع الذين ملأوا الاستمارة، وإنشاء بعض الأساتذة لمراكز أبحاث استطلاع رأي وتسويق يستعينون بخريجيهم يمكن أن تفسر جزئيا هذه النتيجة. إلا إن عدم إمكان العودة إلى البيانات الأساسية يحول دون إيجاد الروابط الأخرى حول مجالات عمل الخريجين للتأكد من هذه النسبة المرتفعة.

ث. إعادة اختيار الاختصاص والنصح به

إلى أي مدى يمكن للخريج، في ضوء تجربته الخاصة، أن يختار الاختصاص مجددًا؟ وهل ينصح به؟

تبيّن انه، على الرغم من النتائج السلبية إجمالاً حول التوافق بين الاختصاص والمهنة فان (٦٦٪) من الخريجين، يختارون مجددًا اختصاص العلوم الاجتماعية، لو عُرض الأمر عليهم ثانية. لا بل أكثر من ذلك فان (٧٠٪) منهم ينصحون الآخرين به!

وقد تميزت إجابات قدامى الخريجين عن إجابات الخريجين الجدد؛ فالخريجون السابقون كانوا يمارسون مهنا أكثر توافقا مع الاختصاص، وفرص العمل أصلاً كانت أكثر توافرًا، والمنافسة كانت أقل...

أما نسبة الخريجين غير المقتنعين بالاختصاص فبلغت (٣٣٪)، ومن لا ينصحون به بلغت (٢٩٪)، ويعود سبب عدم النصح بشكل رئيسي إلى ضيق مجالات العمل المتاحة لخريجي الاختصاص، وتشبع سوق عمل التعليم الثانوي الذي فتح مجالاً جديدًا لهم بعد الحرب «الأهلية».

وتبيّن أيضًا أن نسبة الاقتناع الشخصي بالاختصاص والنصح به تزيد **لدى العاملين مقابل العاطلين عن العمل**. وتزيد نسبة الاقتناع الشخصي بالاختصاص والنصح به لدى **العاملين في المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية، ومن ثم لدى العاملين في حقل التعليم** أكثر من القطاعات الأخرى. كما تزيد نسبة الاقتناع الشخصي بالاختصاص كلما **كانت المهنة متوافقة مع الاختصاص**.

يرتبط النصح بالاختصاص، بالدرجة الأولى، لأنه يؤمن ثقافة عامة، بسبب تنوع المواد التي تتضمنها البرامج.

سابعًا: المسار المهني بين الأهل والأبناء

ما هو التغير الذي طرأ على مجالات العمل بين جيل الآباء وجيل الأبناء؟ وأين حصل؟ ولماذا؟

يُستنتج من المقارنة، بين المسار المهني للآباء والمسار المهني للأبناء، حصول تغيرات أساسية، منها:

يظهر التغيير الأساسي في المسار المهني بين الآباء وأبنائهم (الذكور والإناث) جليا في قطاع التعليم؛ تغير طال الحجم (يستقطب ٥١٪ من الأبناء، بينما لم يستقطب سوى ٤٪ لدى جيل الآباء)، كما طال مستوى التعليم (التعليم الثانوي والجامعي زاد ٢٦ ضعفا لدى الخريجين عما كان عليه لدى جيل الأهل).

- أما التغيير الثاني فيظهر من خلال عزوف الخريجين عن العمل في قطاعي الزراعة والصناعة، واللذين شكلا مجال عمل لما نسبته (١٤٪) من آباء الخريجين. كذلك تبيّن غياب الأبناء عن العمل في السلك العسكري، والذي شكل مجال عمل لـ (٣٪) من الآباء.

أما الحضور في قطاع التعليم، والغياب عن القطاعات الأخرى أعلاه، فيعود إلى غلبة الإناث بين الخريجين، وبالتالي عزوفهن عن ممارسة بعض الأعمال (الزراعة مثلا)، وعدم السماح لهن بممارسة بعضها الآخر (السلك العسكري)[1]؛ في المقابل هناك قبول مجتمعي، لا بل تشجيع مباشر لها على ممارسة هذا النوع من الأعمال (كالتعليم)، التي تعد الأكثر ملاءمة للإناث لجهة التلاؤم بين المهنة وبين دورها، خصوصا العناية بالأطفال، الذي لا يزال يعد من بين أدوارها الأساسية في الأسرة اللبنانية.

- يتجلّى التغيير الأساسي الثالث بشكل واضح في اقتحام الخريجات، وبقوة، سوق العمل، حيث ان (٧٤٪) منهن يعملن، بينما اقتصر العمل في جيل الأمهات على (١١٪) فقط. وهذا يكشف عن تغير في الذهنية التي كانت سائدة، والتي لم تكن تتقبل بسهولة، لا بل كانت ترفض حينا، وتمنع أحيانا المرأة من العمل. وقد لعب التحصيل العلمي، وخصوصا العالي، دورًا في هذا التغيير؛ إضافة إلى دور الأزمة الاجتماعية ـ الاقتصادية.

- ويظهر التغيير الرابع في بروز وتوسع مجالات عمل جديدة، كالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، حيث لم يسجل أي نسبة عمالة فيها لدى الآباء؛ بينما هي تشكل مجال عمل لدى الأبناء. ويعود هذا التغيير بجزء منه إلى ازدياد عدد هذه

(١) حديثا بدأ تطويع الإناث في قوى الأمن الداخلي، وقد سبق تطويع إناث في الجيش، ولو بأعداد قليلة، حين تولى العماد عون رئاسة الحكومة مؤقتا وهو قائد للجيش في العام ١٩٨٨.

المنظمات، وخصوصا في فترة الحرب، كما يعود أيضا إلى ارتفاع المستوى التعليمي للأبناء عمومًا.

استنتاجات وخلاصة

يُستنتج من هذه الورقة البحثية ما يأتي:

- إن الأصول الاجتماعية ـ الاقتصادية لمعظم طلاب المعهد تعود إلى فئات غير ميسورة اقتصاديًا.
- إن الأصول التعليمية لمعظم الخريجين/ جات من مدارس رسمية وخاصة غير متميزة، ومن حملة البكالوريا الأدبية خصوصًا.
- إن ظاهرة تأنيث التعليم في المعهد حصلت بعد التفريع، وقد انعكس ذلك في تضخم عدد الخريجات بالنسبة للخريجين.
- إن دوافع اختيار الاختصاص تكشف عن ضعف ثقة المنتسبين بالعلاقة بين الاختصاص وسوق العمل.
- إن عدم التفرغ للدراسة شكّل سمة أساسية من سمات المنتسبين إلى المعهد، حيث إن أكثر من نصف الخريجين كانوا يعملون قبل التخرج.
- إن التفرغ للدراسة في المعهد، كما في الكليّات ذات الانتساب المفتوح، هو تفرغ «إكراهي»، أي أنه ليس وليد قناعة وتصميم مسبق، إلا لدى نسبة ضئيلة من الطلاب. لأن الاستعداد للعمل يتوافر لدى غير العاملين من الجنسين، وان بنسب متفاوتة.
- إن نسبة العاملين قبل التخرج، لدى الأجيال الأقدم تسجيلا في المعهد، شهدت ارتفاعًا؛ بينما شهدت انخفاضًا لدى الأحدث تسجيلاً، نتيجة توافر عروض العمل وقلة طلبات العمل قبل الحرب «الأهلية»؛ بينما أصبحت الصورة عكس ذلك بعد «الحرب الأهلية» حيث قلّت عروض العمل نسبيا، وزادت طلبات العمل بشكل كبير.
- إن التفاوت النسبي في العلاقة بسوق العمل، على أساس النوع الاجتماعي، سواء قبل التخرج أم بعده، يميل لصالح الذكور.

- إن تطورا ملحوظا سجل في معدل العمل الأنثوي بالمقارنة مع المعدلات الوطنية.
- إن علاقة خريجي معهد العلوم الاجتماعية بسوق العمل، بعد التخرج، شهدت تطورًا، سواء على المستوى الكمي، أي على مستوى الزيادة العددية للعاملين، أم على المستوى الكيفي، أي على مستوى الترقي الوظيفي، ونوعية المهن.
- إن نسبة الذكور والإناث الذين لا يعملون بلغت (٢١٪) من مجموع الخريجين. كما بلغت نسبة البطالة الإجمالية (١٣٪) من مجموع الخريجين، مع ارتفاع نسبتها لدى الإناث أكثر من الذكور، وفي الأفواج الجديدة من الخريجين أكثر من القديمة.
- إن مباراة الدخول شكّلت القناة الأساسية للحصول على وظيفة قبل الحرب «الأهلية»؛ إلا أنها شهدت تراجعا مع بداية الحرب بشكل متدرج وملحوظ، لصالح قنوات أخرى كالوساطة والصداقة والمبادرة الشخصية، حتى وصل اعتماد المباراة إلى أدنى مستوياته في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف.
- إن قطاع التعليم يشكّل مجال العمل الأساسي لنصف خريجي المعهد، وقد ازداد استقطابه للخريجين بعد إنشاء بكالوريا اجتماع واقتصاد، يليه القطاع الخاص المستقل والمأجور، فالقطاع العام الإداري، فقطاع الجمعيات غير الحكومية والمنظمات الدولية.
- إن أغلبية الخريجين العاملين يشغلون مواقع مهنية لا تتوافق مع شرط الإجازة الجامعية (الاستثناء الوحيد هو القطاع العام الإداري)، ولا مع الاختصاص، من ناحية طبيعة العمل.
- إن أكثر من نصف الخريجين/ جات يمارسون أعمالاً دائمة؛ وإن الخريجين القدامى أكثر استقرارًا في وظائفهم من الخريجين الجدد؛ وإن الذكور أكثر استقرارًا في مهنهم من الإناث.
- إن الأجور الشهرية للخريجين والخريجات تكشف أن معظمهم (٣/ ٤) يحصلون على أقل من مليون ل.ل. شهريا، وهو يؤشر على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتدنية عموما.
- إن أوضاع الخريجين المهنية تشهد تفاوتا، يعود إلى اشتغال ديناميات التمايز في ما بينهم والمرتبطة بالرساميل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للخريجين.

في الخلاصة، ارتبطت نشأة المعهد بالمرحلة الشهابية، وكانت له وظيفة اجتماعية محددة، تتجلى بتكوين أطر إدارية مؤهلة وقادرة على إجراء دراسات، وتقييم الحاجات، والمساهمة في وضع السياسات العمومية (الحكومية)؛ إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت منذ العام ١٩٧٥، وازدادت تفاقمًا مع أزمة المديونية والفساد المستشري، ونمط الاستثمارات غير المنتج، في المضاربات العقارية والمالية، وتراجع المسألة الاجتماعية في ظل النيوليبرالية، أثرت، ولا تزال تؤثر، سلبًا على النمو الاقتصادي، وعلى خلق فرص عمل جديدة للشباب، من جهة، وعلى إفراغ المعهد من دوره الأساسي، من جهة أخرى.

ومما يزيد من تفاقم أزمة الخريجين في علاقتهم بسوق العمل غياب التخطيط على مستوى التعليم العالي عمومًا، وعلى مستوى الجامعة «الرسمية» خصوصًا؛ أضف إلى ذلك أن بنية الجامعة اللبنانية، بحد ذاتها، ولّادة أزمات، حيث أن ٦٩٪ من طلابها مسجلون في الكليات غير التطبيقية (والتي تتسم بالاستقطاب الحر، وعدم إلزامية حضور الطلاب، وعدم التفرغ للدراسة، وضعف الأعمال التطبيقية، والتعليم لمدة ٤ ساعات وأقل يوميًا)، في المقابل فإن ٣١٪ فقط مسجلون في الاختصاصات التطبيقية، (والتي يتسم الانتساب إليها باصطفاء الطلاب عبر مباراة دخول، وبالحضور الإلزامي، التفرغ للدراسة، الأعمال التطبيقية، والتعليم لمدة ٧ ساعات وأكثر يوميًا).

ينتمي معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، إلى النمط الأول من الكليات، لذلك فأزمته عميقة، تبدأ من سهولة الانتساب إليه، ومن نوعية المدارس التي تزوده بالطلاب (المدارس الحكومية والخاصة المتدنية المستوى إجمالاً)، ومن ظروف التعليم المتدنية عمومًا؛ ينتج من كل ذلك ضعف في مستوى التعليم، وتدني مضمون الشهادات، مما يزيد الهوة بين طلبات العمل المحتملة من سوق العمل، وبين عروض العمل، لخريجين بكفاءات متدنية عمومًا، يظهر من خلال توظّف الخريجين في قطاعات متنوعة جدًا، ومن دون توافق عمومًا بين الاختصاص والنشاط المهني الممارس.

هذه الصورة السلبية، لا تحجب الصورة الإيجابية التي تجسدها نخبة من خريجي المعهد، الذين تبوؤوا مناصب مهمة في سوق العمل في القطاعات كافة، وهو ما يسلط الضوء على ضرورة التعمق في قراءة ديناميات التمايز بين الخريجين وارتباطها بالرساميل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والشخصية، التي يملكونها، والتي يمكن للإدارة الجامعية

ان تعمل على تطوير البعض منها، على الرغم من الظروف العامة، عبر اتخاذ بعض الإجراءات، ومنها:

- ضرورة العمل على إقرار إلزامية التأهيل والتدريب المستمرين للأساتذة الجامعيين، خصوصًا في ضوء «التفريخ» المتسارع لحملة الدكتوراه من «الصناعة المحلية».
- إعادة تنشيط التبادل الأكاديمي مع الخارج، بهدف تطوير الكادر التعليمي وليس بغاية «السياحة الأكاديمية»، وهو ما يتطلب اتخاذ تدابير دقيقة وواضحة وشفّافة، كوضع تقارير عن هذه الأنشطة، ومناقشتها مع أفراد الهيئة التعليمية لتعميم الاستفادة الأكاديمية.
- إعادة تفعيل مركز الأبحاث، وربطه بالعملية التعليمية من جهة، والإنتاجية من جهة ثانية. وتوفير الإمكانيات المالية واللوجستية لإجراء أبحاث تهدف إلى استكشاف حاجات ومتطلبات سوق العمل، عبر تكوين فرق بحثية ينخرط فيها خريجو المعهد.
- إقرار صيغة الأستاذ ـ الباحث وربط التعليم بالبحث.
- تعديل في البرامج والمناهج يوازن بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في عملية التعليم، ويمكّن الطلاب من مهارات محدّدة تُميّزهم وتساعدهم على الانخراط في سوق العمل (برنامج الـ SPSS وبرنامج الاطلس تي، وتطوير التدريب على التقنيات في العلوم الاجتماعية عبر إنشاء مختبرات الخ).
- التشدّد في شروط التسجيل في الدكتوراه، وشروط التخرج منها، وخصوصًا لجهة إلزام الطلاب بدورات مكثّفة لتعلم لغة أجنبية، كشرط لمتابعة الدراسة وللتخرج.
- تطبيق سياسة تقييم أداء الإدارة الجامعية، والأساتذة والموظفين، وتطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة.
- العمل على مأسسة التعاون الفعال مع المؤسسات الحكومية، وعدم الاقتصار على تعاون شكلي إعلامي.

المراجع:

- الجمهورية اللبنانية، ١٩٩٨، الأوضاع المعيشية للأسر في العام ١٩٩٧، إدارة الإحصاء المركزي، العدد ٩.
- سوزان عبد الرضا أبو رجيلي (منسقة)،٢٠٠٣، التعليم العالي وسوق العمل في لبنان ـ دراسة تتبعية للخريجين، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، الطبعة الثالثة.
- علي الموسوي، ٢٠١٣، الجامعة اللبنانية، حكامة التوازنات السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية (الصادرة عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية)، العدد السادس عشر، أيلول ـ يناير، ٢٠١٣ (ص ص١٧ ـ ١٢٢).
- نجيب عيسى، خريجو التعليم العالي في لبنان وسوق العمل، ورقة بحثية قدمت إلى جمعية المركز الإسلامي للتوجيه والتعليم العالي
Islamic Association for Orientation & Higher Education 31-05-2011
- هتاف الأتاث: الجامعة والعلم والعمل: «ديناميات التمايز» (دراسة حالة خريجي مرحلة الدبلوم في معهد العلوم الاجتماعية)، رسالة الماستر البحثي٢ في العلوم الاجتماعية، اختصاص علم اجتماع العمل، معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية، إشراف الدكتور علي الموسوي، العام الجامعي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠
- *FAVIER Agnès, L'institut des sciences sociales de l'Université Libanaise, histoire d'une institution à travers les archives et la mémoire de ses acteurs (1961-1975), Mémoire de DEA, Université d'Aix-en-Provence.*
- *ISSA Najib, 2012, Les diplômés et le marché du travail au Liban, communication au colloque Formation Qualification Métiers, Beyrouth, mai 2012.*
- *MOUSSAOUI Ali, KABBANJI Jacques, 2007, Rapport sur l'état de recherche en sciences sociales au Liban, Beyrouth, IRD/Université Libanaise (Projet Estime).*

تصنيف المهن: أي تسميات نستخدم؟

شوغيك كاسباريان

أهمية دور تصنيف المهن في نظام المعلومات عن سوق العمل.

إنّ التصنيفات المتعلّقة بالحياة المهنية معقّدة إلى هذا الحدّ أو ذاك وهي تستدل بالنسبة إلى المتغيّرات الرئيسة إمّا بتسميات خاصّة بالبلد أو بتسميات دولية.

بصورة عامّة، تستند هذه التصنيفات إلى طبيعة المهام داخل شركة معيّنة وإلى درجة المسؤولية في إنجاز تلك المهام (تأخذ بعض التسميات أيضًا بالحسبان الوضع في المهنة).

لكن نظرًا للتطوّر السريع في تقسيم العمل والاقتصاد الجديد وخلق قطاعات اقتصادية جديدة ومهام تتزايد تنوعًا ودقّة، فسرعان ما يتمّ تجاوز تلك التسميات على الرغم من جهود تحديثها، ولا تعود تسمح بالفهم الصحيح للمهن المتوفّرة في السوق. وبالفعل، تتطلّب التحديثات فترات زمنية طويلة من التفكير واتخاذ القرار.

نحن أنفسنا، وفي مختلف أعمالنا في استثمار الدراسات الميدانية، في جامعة القديس يوسف ببيروت في إطار المرصد الجامعي للواقع الاجتماعي الاقتصادي (Observatoire Universitaire de la Réalité Socioéconomique. OURSE)، كثيرًا ما تواجهنا مشكلة تصنيف مهنٍ جديدة (المحاور الرئيسة لأبحاث المرصد هي: العمل والشباب والهجرة، ونحن نتابع على نحوٍ أوسع خريجينا عبر تحقيقات حول مستقبلهم المهني). إنّ مشكلة التصنيف هذه أكثر راهنية في التحقيقات التي تطال الخريجين الذين يحتلّون مناصب غالبًا ما تكون ضمن «الفئات التي تدعى بالفئات العليا» ويصعب غالبًا التمييز بينها.

سوف أقدّم لكم اليوم النتائج الرئيسية لتحقيق أجري في العام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ لمعرفة مآل دفعات ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٨ من خريجي جامعة القديس يوسف.

لكن قبل ذلك، إليكم لمحة عن تجربتنا وعن المصاعب التي تصادفنا في جمع مجمل المعلومات التي تخصّ الملامح المهنية للناشطين، العاملين منهم والعاطلين عن العمل، وفي تصنيف المهن.

بدايةً، أي تصنيف ينبغي تبنّيها؟

في التحقيقات الوطنية، ومن أجل تصنيف المهن التي يمارسها الأشخاص الناشطون الذين أجري معهم التحقيق، نتبنى التصنيف الدولي للمهن التي وضعها المكتب الدولي للعمل والتي تمّ تحديثها آخر مرّةٍ في العام ٢٠٠٨ (CITP 2008). تسمح هذه القوائم المستخدمة على المستوى الدولي، (حتّى إن كانت بعض البلدان تتبنى تصنيفًا خاصًا بها)، بمقارنة النتائج بين البلدان وبين مختلف الأبحاث (يوجد حاليًا في لبنان مشروع مشترك بين وزارة العمل ومكتب العمل الدولي لتبني هذه القوائم في لبنان...).

لكن على الرغم من تحديث هذه القائمة CITP 2008 والجهد الكبير المبذول في التحديث، فإنّ الفئات المعدّة تبقى غير كافية وأحيانًا غير متلائمة على نحوٍ كافٍ. لا تجري التحديثات بالسرعة عينها التي يجري فيها تأسيس مهن جديدة أو توصيفات جديدة.

ما هي التفاصيل التي ينبغي طلبها وبأيّ درجة من الدقّة ينبغي إجراء التصنيف؟

بصورةٍ عامة ومن أجل الحصول على توصيف العمل الممارس بأكبر قدرٍ من التفاصيل، نتبنى الأسئلة المفتوحة ونصنّف لاحقًا وفق فئات دقيقة (إلى حد أربع مستويات CITP) حتى إذا كنّا في نهاية المطاف نقدّم النتائج وفق مجموعات كبيرة أو بالمستوى الثاني من التفاصيل، أو إذا كنا نجري تبويبات أخرى لاحقًا (مستقبل الخريجين مصنّف لاحقًا مع أخذ قطاع النشاط بالحسبان، لكن مع تمييز الاختصاصيين وذوي المهن الوسطى).

لمحة سريعة عن بعض المصاعب في ما يخص تصنيف الوظائف التي يمارسها الخريجون الجامعيون.

أ. نقص الدقة في المعلومات المجموعة (أيًا كان شكل تمرير الاستبيان: ذاتيا أم عن طريق محقّق.

ب. صعوبة التمييز بين مستويات المسؤولية لتصنيف مهنة.

١. مشكلة التصنيف والتمييز بين المجموعات الثلاث الكبيرة ١، ٢، ٣ في CTTP حيث يصنّف معظم العاملين الخريجين الجامعيين. (بطبيعة الحال، نجد أيضًا وظائف أخرى).

مديرون وكوادر عليا، مهن فكرية وعلمية ومهن وسطى: غالبًا ما لا تكون التفاصيل كافيةً للتمكّن من تصنيف الشخص في الفئة الأولى أو الثانية أو الثالثة (مدير أو أخصائي: مدير مراقبة الجودة ١٣١١؛ أو اختصاصي في مجال النظافة والصحة في العمل واختصاصي في سلامة البيئة ٢٢٦٣؛ أو مفتش سلامة البيئة والصحة ٣٢٥٧) أو ربما يكون التوصيف غير واضح (بائع أو مساعد تجاري). وتُطرح المشكلة عينها بالنسبة إلى المحاسبين.

بين الفئتين الأولى والثانية: بين فئة كوادر الشركات أو فئة المهندسين والكوادر الفنية (المجموعة ١ أو ٢): كيف يمكن ترميز «مهندسي الدراسات» و«المكلفين بالدراسات»؟ هنالك ضرورة لمعلومات أدقّ عن الوظيفة وقطاع النشاط والتخصص. غالبًا ما يكون ضروريًا أن نعود إلى مستوى الشهادة (إجازة ـ ماستر)، والأجر، وسنوات الخبرة (من دون الوقوع في إغواء تصنيفها وفق الشهادة الجامعية...).

وعلى نحو خاص، ينبغي عدم العودة إلى التخصص فقط، وإلاّ لا يعود لعلاقة المعادَلة بين التأهيل والوظيفة معنى.

٢. مشكلة تصنيف الخريجين الذين يعملون لحسابهم الشخصي، أيا كان حجم الشركة: يتمّ الخلط بين مدير شركة تجارية أو ربّ عملٍ في شركة عائلية وبين شخص يحتلّ وظيفة مدير تجاري أو مدير آخر ويصنف في الفئة ١. التاجر المالك لشركته هو إما تاجرٌ مديرٌ رمزه ١ أو تاجرٌ بائعٌ في المجموعة الكبيرة ٥ التي تضم العاملين في الخدمات المباشرة المقدّمة للخواص من تجار وبائعين.

٣. وجود تسميات خاصة ببعض الشركات أو القطاعات مثل المصارف التي لديها تسميةٌ خاصةٌ بها وتقدّم غالبًا تفاصيل كثيرة في العنوان لكنّ توصيف المهامّ المحدّدة لا يسمح بالتمييز بين الفئتين ٢ و٣ من CTP أي بين الاختصاصيين أو الكوادر العليا والوظائف الوسيطة والكوادر الوسطى: مسؤول عن الاعتماد التجاري، دراسة ملف اعتماد، ضابط اعتماد، متابعة وإقرار ضمانات ملّفات الاعتماد، مسؤول عن التعامل مع ملفّ اعتماد، إدارة الاعتماد، إلخ.). لدى القطاع العام أيضًا تصنيفه الذي يبدو مستندًا إلى المسؤوليات الإدارية أو الموقع، ويمنح محتوىً مختلفًا لنفس التوصيفات.

٤. **تخصيص مهمة أو عدة مهام وفق وظيفة إنتاج الشركة**: في الشركات الأكثر تطورًا، يؤدّي تقسيم للعمل أكبر إلى زيادة وتنوّع في المهام، في حين أنه في الشركات الأصغر، يقوم شخص واحد بإنجاز عدّة مهام صغيرة: ممارسة أكثر من وظيفة أو تعدّد وظائف التوصيفات التي يمكن أن تتضمّن أكثر من فئة: مسؤول عن الموارد البشرية وعن التأهيل أو تاجر وفني (متابعة الأجهزة الإلكترونية وبيعها: الأجهزة الخلوية، الحواسب) في كثير من الشركات الصغيرة.

٥. **عدد كبير من المهن الجديدة نتيجة خلق تخصصات أكثر دقة أو جديدة.**

تطرح المهن الجديدة التي تتزايد تخصّصًا وذات الألقاب شديدة التنوع مشكلات أكبر حين نريد وضع فواصل بينها.

نحن نجد أنفسنا أمام ضرورة اتخاذ قناعات خاصّة بالتحقيق: كيف يمكن تصنيف بائع عن بعد: هل هو بائع أم موظّف إداري أم مدير شركة؟

أمثلة على المهن الجديدة

- التقانات الجديدة (Nouvelles technologies): مهندس في مجال البحث والابتكار، مهندس تصميم، مهندس نظُم، تطوير الأعمال على الإنترنت، قائد فريق عمل بوصفه مهندس برمجيات، مهندس مواقع إلكترونية، مطوّر، مطوّر موقع إلكتروني، محلّل ـ مبرمج، محلّل برمجيات، مهندس شبكة، استشاري في مجال أمن المعلومات، مهندس حلول ما قبل البيع، إلخ.

- التواصل والدعاية (Communication, publicité): التصميم، الإنتاج، الترويج، فني، ملوّن فوتوشوب، بائع ملصقات دعائية.

- متخصّصون في الترويج والإدارة (Spécialistes de la commercialisation et de la gestion): مدير صنف، محلل أسواق، مطور أعمال، إدارة دعم الأعمال، رئيس منتج، مسؤول عن منتَج، منسّق تسويق، مستشار أعمال، ناصح أعمال، تسويق، منسق مبيعات، تنفيذي مبيعات، مشرف مبيعات، منسق تسويق، محلل بيانات التسويق، منقّذ تسويق، ضابط تسويق إقليمي، منسق تسويق إقليمي، مسؤول زبائن، مسؤول تجاري، ضابط تسويق رفيع، استشاري في التسعير، استشاري في استراتيجيات الأسعار، منظّم أحداث.

- مراقبة الجودة (Contrôle de qualité) في المجال الطبي، والمجال الزراعي الغذائي، والصناعي، ومجال البناء، عدّة رموز في المجموعتين ٢ و٣. مسؤول الجودة: في المجالين المصرفي والجامعي: مراقبة جودة المنتجات، مستشار سلامة الغذاء، خبير سلامة الغذاء، مدير سلامة الغذاء، مدير الجودة،

- اختصاصيون في البيئة (Spécialistes de l'environnement)

- ناصحون (Conseils): مستشار، ناصح، خبير، ناصح، استشاري صغير، مدير مشروع، استشاري في الاستراتيجية يمكن أن يكون قد نال تأهيله في مجال هندسة الاتصالات أو المجال الصناعي أو في مجال العلوم الاقتصادية، إلخ.

- مدير (Manager): مدير مشروع، منسق مشروع، رئيس، مدير مشروع إنتاج، مسؤول.

- الموارد البشرية (Ressources humaines): مدير، مدير عام، منسق، مسؤول عن التوظيف، موظف خدمة العاملين، مدير الموارد البشرية.

- محاسبون (Comptables): محاسب تنفيذي، مدير حساب، مدقّق حسابات، كبير محاسبين، مدقّق خارجي، كبير مديري المحاسبة، مسؤول قسم المحاسبة، كبير مدققين، مدير تدقيق مساعد.

في إطار هذا العرض، حاولت قدر الإمكان أن ألتقط وأهيكل وأصنف مختلف

الأوضاع والصعوبات المتعددة التي صادفتها أثناء استثمار المعلومات المجموعة في إطار التحقيقات. ومن أجل تفسير الجداول التركيبية التي أدخلت فيها كمية كبيرة من المعلومات، يبدو لي أنّه لابدّ من ملامسة تعقيد هذا الواقع عن قرب. بطبيعة الحال، نحن نتحدث اليوم عن المهنة، لكنّ تصنيف متغيرات أخرى لا تقلّ صعوبةً غالبًا...

سوق العمل والمهن والتأهيل
تصنيف المهن في لبنان

دوللي الفغالي وحسين شلهوب(*)

إنّ موضوع تصنيف المهن اكتسب أهمية عالمية في العقود الأخيرة من القرن العشرين نظرًا لأهميته ودوره في مجالات تخطيط وإعداد وتشغيل اليد العاملة وتنميتها.

والمؤسسة الوطنية للاستخدام وعت هذه الأهمية للتصنيف المهني وبادرت منذ إنشائها إلى وضعه في سلم أولوياته،ا وخدمة للأهداف التي انطلقت من أجلها، ومنذ أن بدأت نشاطها، وهي «رسم وتنفيذ سياسة الاستخدام في لبنان. وتعود أهمية ربط التصنيف بالمهام الأساسية للمؤسسة:

- الاستخدام والتشغيل
- الدراسات
- التدريب المهني وتدريب المعوقين
- التوجيه المهني
- معلومات سوق العمل

لذلك أصدرت النسخة الأولى عن التصنيف في أوائل الثمانينات كأول دليل للتصنيف المهني في الدول العربية. جرى تقويمه وتحديثه وصدر في حلته الجديدة في العام ٢٠٠٥ مرتكزًا على التصنيف الدولي للمهن الصادر عام ١٩٨٨ بهدف المقارنة. وبعد صدور

(*) المؤسسة الوطنية للاستخدام.

التصنيف الدولي الجديد للمهن ٨٠ رأينا أننا بحاجة إلى تحديث التصنيف اللبناني لمواكبة التطورات الدولية على مستوى تطور المهن.

أهداف التصنيف

- توحيد التوصيف وتسميات المهن (لغة واحدة يتبادلها العامل وصاحب العمل) على المستوى الوطني حاليا، وعلى المستوى العربي والدولي لاحقا، من خلال الرموز الموحّدة للمهن.
- تسهيل مهمة مكاتب الاستخدام من خلال عمليات المطابقة بين العرض والطلب، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتعريف صاحب العمل على مهام كل مهنة والالتزام بها.
- تسهيل جمع وتنظيم ونشر وتبادل المعلومات والبيانات الإحصائية والبحوث والدراسات المهنية المتعلقة بالقوى العاملة، وتسهيل المقارنة بين لبنان وباقي الدول.
- تسهيل معالجة معلومات سوق العمل بالمكننة.
- تمكين مؤسسات التدريب والتعليم من وضع المعايير المهنية تسهيلا لإعداد برامج التدريب التي تعتمد على معرفة دقيقة بالاحتياجات التدريبية في مختلف المهن من جهة وتتوافق مع متطلبات العمل من جهة أخرى.
- تسهيل وضع سلم للأجور، مع الأخذ بالاعتبار الجهد الفكري والجهد الجسدي وصعوبة المهنة والمخاطر الناجمة عن ممارستها، إضافة إلى سنوات التعليم اللازمة.

منهجية التصنيف

تسهيلا لتبادل المعلومات مع البلدان الأخرى اعتمدت المؤسسة الوطنية للاستخدام التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO) فجمعت كافة المهن في مجموعات تربط بينها علاقات منطقية تقوم على أساس التشابه والتجانس في طبيعة العمل بشكل هرمي، وتلخيص المهام وواجبات الأداء.

ارتكز التصنيف اللبناني على مفهومين: المهنة والمهارة (مستوى المهارة والتخصص المهاري).

والمهنة هي مجموعة من المهام والواجبات التي يؤديها الفرد، ويتقاضى عنها أجرا أو تولّد له دخلا، بغض النظر عن المرتبات ضمن المهنة وشروط التوظيف.

وأمّا المهارة فهي القدرة على أداء المهام والواجبات التي تتطلبها ممارسة المهنة.

هيكلية التصنيف

يتألف التصنيف من مجموعات مهنية تنقسم إلى مجموعات متدرجة أكثر تفصيلاً، حتى الوصول إلى المهنة.

وزعت المجموعات بحسب التدرج الهرمي إلى:

- **المجموعة الكبرى** التي تتألف من عدة مجموعات فرعية كبرى. يشار إليها برمز من رقم واحد.
- **المجموعة الفرعية الكبرى** التي تتألف من عدة مجموعات فرعية. يشار إليها برمز من رقمين.
- **المجموعة الفرعية** التي تتألف من مجموعة واحدة أو عدة مجموعات قاعدية. يشار إليها برمز من ثلاثة أرقام.
- **المجموعة القاعدية** التي تتألف من مهنة أو أكثر. يشار إليها برمز من أربعة أرقام.
- **العمل** وهو الوحدة الأساسية في التصنيف. يشار إليه برمز من ستة أرقام.

مثال:

المجموعة الكبرى:	٢ المهن الفكرية والعلمية
المجموعة الفرعية الكبرى:	٢٢ إختصاصيو علوم الحياة والصحة
المجموعة الفرعية:	٢٢٢ أطباء واختصاصيون مماثلون
المجموعة القاعدية (المهنة):	٢٢٢٢ أطباء
العمل:	١١ ـ ٢٢٢٢ طبيب ـ طب عام

تطوير التصنيف المهني

إنّ هذا الإنجاز الذي قامت به المؤسسة الوطنية للاستخدام لن يكون التصنيف المهني الأخير، فالمهن دائمة التغيّر، ممّا يحتم علينا إعادة مراجعة التصنيف بعد فترة زمنيّة معيّنة وتحديثه ليواكب التطورات العلمية والتكنولوجية ومسيرة التنمية. إنّ حاجة المؤسّسة الآنية هي القيام بالتوصيف الوظيفي والذي على أساسه يمكن تحديد المستويات العلمية والمهنية وربط التعليم والتدريب بسوق العمل ورسم سياسة الأجور.

ولإتمام هذا المشروع نرغب بالتعاون مع كلّ الهيئات الرسمية، وغير الرسمية، المعنيّة بالتوصيف المهني، من إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الماليّة ومعهد باسل فليحان والجامعة اللبنانية ووزارة التربية والتعليم المهني والتقني والضمان الاجتماعي وغيره، خاصة أنّ هذه المؤسّسات أبدت الرغبة للقيام بالتصنيف المهني.

مجالات استخدام تصنيف المهن

- دراسات وإحصاءات / تخطيط قوى عاملة
- تشغيل القوى العاملة وانتقالها
- إعداد وتطوير البرامج التدريبية
- إعداد وتطوير برامج الإرشاد والتوعية المهنية
- إعداد اختبارات المستوى المهني لتصنيف العاملين ومنح الشهادات
- رسم سياسات الأجور

الجهات التي بإمكانها استخدام تصنيف المهن

يستطيع استخدام التصنيف المهني جميع الأفراد المهتمّين بالمهن المتوافرة في سوق العمل الحالي والمستقبلي، والأفراد الذين يهتمون بعملية إيجاد روابط بين التعليم وعالم العمل وهم:

- المرشدون التربويون والمهنيون
- المعلّمون

- الآباء والأمّهات
- الطلبة
- أصحاب العمل
- الباحثون عن عمل
- الأفراد المحبطون

استخدام التصنيف في نشاطات المؤسسة الوطنية للاستخدام

التشغيل:

يعتبر تصنيف المهن الأساس في عمل مكاتب الاستخدام، من حيث تنظيم وتنسيق إجراءات تسجيل طالبي العمل، وترشيحهم السليم لملء الشواغر في المؤسسات. إذ يوفر التصنيف إمكانية ترميز وتسجيل مهن طالبي العمل، ومستواهم العلمي، وكذلك مستوى مهاراتهم، وترميز الشواغر المتوفرة والمعلن عنها، وإجراء المطابقة والاختيار والترشيح.

يستقبل مستشار التوظيف في مكتب الاستخدام طالب العمل، ويملأ له «بطاقة طلب عمل»، وهي عبارة عن سيرة ذاتية مفصّلة، فبالإضافة إلى معلومات عن عمره واختصاصه وخبرته ومكان إقامته... يصار إلى تحديد العمل الذي يبحث عنه، والذي يستطيع القيام به من خلال وصف النشاطات التي تتطلّبها ممارسة هذا العمل.

تعتبر هذه النشاطات أساسًا لاختيار الرمز المناسب للمهنة التي ستسجل على بطاقة طلب العمل وذلك وفقًا لتصنيف المهن في لبنان.

من جهة أخرى تسجل عروض المؤسسات الراغبة في تشغيل اللبنانيين، ويصار إلى اعتماد الطريقة نفسها في تحديد رمز العمل المعروض.

إنّ اعتماد رمز موحّد يسهل عملية المطابقة (الالكترونية) واختيار المرشّحين المناسبين للعمل.

نشهد حاليًا كثرة في المواقع الالكترونية الخاصة المخصصة للاستخدام من قبل أصحاب العمل، والباحثين عن عمل.

تعتمد هذه المواقع مصطلحات ورموزا للمهن والاختصاصات تختلف في معظم الأحيان من موقع إلى آخر.

لذا نشدد على أهمّية إعداد تصنيف مهني وطني تشارك في وضعه الإدارات والمؤسّسات العامة المعنية، إضافة إلى مختلف الهيئات الاقتصادية والعمالية والجامعات ومراكز الأبحاث... وذلك لتوحيد البيانات الصادرة عن هذه الهيئات، ومكاتب الاستخدام العامة والخاصة، لرسم سياسات الاستخدام المناسبة.

الدراسات الإحصائية

ينطلق مفهوم إحصاءات العمل من جمع البيانات ذات العلاقة بسوق العمل، وتحليل هذه البيانات من أجل استخدامها لتلبية الجهاز الإنتاجي من العمل.

تجمع المعلومات بواسطة الاستمارة (الاستبيان) من خلال طرح مجموعة من الأسئلة تتضمّن الموقع الجغرافي للمؤسسة، النشاط الاقتصادي، عدد العاملين، وضع العاملين، المستويات التعليمية، الاختصاصات، الأعمار...

وتتضمّن الاستمارة أسئلة عن المهنة يتم الإجابة عنها لغويًا، وهذه الإجابات اللغوية يتم تحويلها إلى رموز طبقًا للتصنيف المستخدم.

والأسئلة حول المهن تطال (نموذج دراسة الفنادق والمطاعم التي قامت بها المؤسسة عام ٢٠١٠ ونشرت نتائجها عام ٢٠١١):

١. الوظائف المطلوبة حاليا وسبب عدم الاستخدام.

الهدف تأمين الموظفين المطلوبين من خلال مكاتب الاستخدام الرسمية التابعة للمؤسسة الوطنية للاستخدام، ومعرفة حاجة السوق الفعلية والمشاكل التي تواجه الاستخدام.

٢. الوظائف التي يحتاج أصحابها للتدريب والتأهيل.

الهدف إقامة دورات تدريبية مشتركة من أجل دعم العاملين في هذه المؤسسات.

٣. الوظائف الحالية الموجودة في مؤسسات العمل والقابلة للازدياد خلال السنوات الثلاث القادمة.

الهدف التوجيه الدراسي والمهني نحو المهن المطلوبة إذا لم تكن متوفّرة في سوق العمل ولا يوجد العدد الكافي من الطلاب في الجامعات والمعهديات ممن يدرسون هذه المهن.

٤. الوظائف الجديدة غير الموجودة في مؤسسات العمل والمتوقع استخدامها في السنوات الثلاث القادمة.

الهدف هو نفسه المذكور في الرقم ثلاثة وهو توجيهي نحو تأمين النقص الحاصل في سوق العمل.

٥. الوظائف الحالية القابلة للخفض.

الهدف معرفة أعداد العاملين الذين سيصبحون في عداد المتعطّلين عن العمل، وإمكانية الاستفادة منهم في مواقع عمل ثابتة نتيجة الخبرة التي حصلوا عليها أثناء تأديتهم لعملهم.

هذا باختصار أهم استخدامات التصنيف المهني على مستوى الإحصاء والاستخدام.

الخطة المستقبلية

تحديث التصنيف المهني اللبناني استنادًا إلى التصنيف الدولي ٠٨ وذلك عبر تشكيل لجنة وطنية برئاسة معالي وزير العمل تضم المعنيين بالتصنيف واستخداماته من القطاعين العام والخاص (الإدارات الرسمية، مراكز الأبحاث، الجامعات، نقابات أصحاب العمل والعمال)

إقامة ورش عمل ومحاضرات تحفز على استخدام التصنيف، مع الاستعانة بخبراء من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

العمل على إقامة مرصد لمعلومات سوق العمل يكون مخزن للدراسات والأبحاث والوظائف المطلوبة والمعروضة في سوق العمل.

ملحق

المجموعات الكبرى	المجموعات الفرعية الكبرى	المجموعات الفرعية	المجموعات القاعدية	المهن
الأولى	٣	٨	٣٤	١٠٩
الثانية	٤	١٨	٥٥	٣٧٦
الثالثة	٤	٢٠	٧٠	٢٦٠
الرابعة	٢	٧	٢٢	٥٠
الخامسة	٢	٩	٢٣	٩٥
السادسة	٢	٦	١٦	٧٥
السابعة	٤	١٦	٦٨	٢٨٩
الثامنة	٣	٢٠	٦٠	٢٣٤
التاسعة	٣	١٠	٢٢	٥٧
الصفر				
المجموع	٢٧	١١٤	٣٧٠	١٥٤٥

تعريف المجموعات الكبرى

المجموعة الكبرى ـ ١ ـ: أعضاء السلطات التشريعية والإجرائية وعناصر الملاكات العليا في الإدارات العامة والمؤسسات في القطاعين العام والخاص.

تضم هذه المجموعة المهن التي تتناول مهامها الأساسية تمثيل الحكومة والعمل باسمها وإدارة نشاطات الإدارات والمصالح العامة. كما تضم الملاكات العليا في المؤسسات الخاصة التي تحدد وتصوغ السياسة العامة لمؤسساتها أو شركاتها وتنظم وتنسق وتدير نشاطاته.

تضم هذه المجموعة الكبرى عاملين من كافة المستويات العلمية.

المجموعة الكبرى ـ ٢ ـ: المهن الفكرية والعلمية.

تضم هذه المجموعة الكبرى المهن التي يتوجّب للقيام بها توفر مستوى عال من المعرفة المهنية والخبرة في حقول العلوم الفيزيائية والحياتية والاجتماعية والإنسانية. تتناول هذه المهام إجراء الأبحاث وتطبيق المفاهيم والنظريات العلمية لحل المشاكل ونشر المعارف عن طريق التعليم.

إن مهن هذه المجموعة الكبرى تتطلب مستوى تعليم جامعي عال.

المجموعة الكبرى ـ ٣ ـ: المهن الوسطى.

تضم هذه المجموعة الكبرى المهن التي يتوجب للقيام بها توفر المعرفة والخبرة التقنية في احد حقول العلوم الفيزيائية والحياتية والاجتماعية والإنسانية. إن المهام الرئيسية لهذه المهن هي ذات طابع تقني تتناول تطبيق النظريات والمفاهيم العائدة للعلوم المشار إليها وتدريسها ضمن مستوى تعليمي محدد.

إن مهن هذه المجموعة تتطلب مستوى تعليم جامعي أو مهني عالي.

المجموعة الكبرى ـ ٤ ـ: القائمون بالأعمال الإدارية الكتابية.

تضم هذه المجوعة الكبرى المهن التي يتوجب للقيام بها توفر المعرفة والخبرة في شؤون التنظيم والتخزين والمعالجة الآلية للمعلومات. تشمل المهام الرئيسية لهذه المهن القيام بأعمال السكريتاريا، استعمال برامج الحاسوب المختلفة والآلات المكتبية الأخرى، تسجيل وحفظ المعطيات الإحصائية، بالإضافة إلى القيام ببعض الأعمال العائدة لخدمة الزبائن كالخدمات البريدية والعمليات المالية وأخذ المواعيد.

تتطلب هذه المهن مستوى معيّنا من التعليم لا يقل عن مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعادلها في التعليم المهني.

المجموعة الكبرى ـ ٥ ـ: العاملون في مجال الخدمات والبائعون في المخازن وفي الأسواق الشعبية.

تضم هذه المجموعة الكبرى المهن التي يتوجب للقيام بها توفر المعرفة والخبرة في مجال الخدمات الشخصية وخدمات الحماية والأمن والبيع في المخازن والأسواق الشعبية.

تشمل المهام الرئيسية لهذه المهن الخدمات المتعلقة بالسفر، وخدمات الطعام والتدبير المنزلي، والرعاية الشخصية، وحماية الأفراد والممتلكات، وحفظ الأمن والنظام، وبيع البضائع في المخازن.

إنّ غالبية المهن في هذه المجموعة تتطلب مستوى تعليم ثانوي، أو ما يعادلها في التعليم المهني.

المجموعة الكبرى ـ ٦ ـ: مزارعون وعمال فنيون في الزراعة وصيد الحيوانات البحرية.

تضم هذه المجموعة الكبرى المهن التي يتوجب القيام بها توفر المعرفة والخبرة في الإنتاج الزراعي والحيواني وصيد الأسماك. تشمل المهام الرئيسية لهذه المهن تطبيق النظريات والمعارف الزراعية لإنتاج المحاصيل وتربية المواشي والطيور واستثمار الأحراج وتربية الأسماك أو صيدها بغية بيع المحاصيل والمنتجات مباشرة.

المجموعة الكبرى ـ ٧ ـ: حرفيون وعاملون في المهن ذات الطابع الحرفي.

تضم هذه المجموعة الكبرى المهن التي يتوجب للقيام بها توفر المعرفة والخبرة لدى العمال المهرة والحرفيين الذين يلمون بكيفية استعمال المواد والأدوات والعمليات المتعاقبة لصنع المنتج، بالإضافة إلى معرفة هذا المنتج ووجهة استعماله. تشمل المهام الرئيسية لهذه المهن تهيئة وإعداد المواد اللازمة لتشييد الأبنية او صنع منتجات مختلفة.

المجموعة الكبرى ـ ٨ ـ: مسيرو التجهيزات والآلات وعمال الجمع والتركيب.

تضم هذه المجموعة الكبرى المهن التي يتوجب للقيام بها توفر المعرفة والخبرة الضرورية في تشغيل ومراقبة أنواع مختلفة ومتطورة من الآلات والتجهيزات الصناعية. تشمل المهام الرئيسية لهذه المهن تشغيل ومراقبة الآلات والمعدات المستعملة في عمليات التعدين والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى قيادة المركبات وغيرها من الآلات المتحركة وصنع المنتجات من خلال تجميع الأجزاء المكونة لها.

المجموعة الكبرى ـ ٩ ـ: العمال والمستخدمون غير المؤهلين.

تضم هذه المجموعة الكبرى المهن التي يتوجب للقيام بها توفر المعرفة والخبرة لأداء

مهام ذات طابع بسيط تتطلب استخدام أدوات بسيطة وفي بعض الحالات قوة جسدية مميزة. تشمل المهام الرئيسية لهذه المهن البيع في الشوارع، خدمة الأبنية وحراسة الممتلكات، بالإضافة إلى القيام بأعمال التنظيف والغسل والكي والعمل في الحقول أو في أعمال البناء والمصانع.

المجموعة الكبرى ـ ٠ ـ: القوات المسلحة.

مراجع

- المؤسسة الوطنية للاستخدام http://www.nco.gov.lb/home.aspx
- المؤسسة الوطنية للاستخدام، دراسة إحصاء اليد العاملة في قطاعي الفنادق والمطاعم في لبنان، بيروت، ٢٠١٠.

التأهيل والعمل والمهن الجديدة
منظور مقارن

إليزابيث لونغنس

لا تخص المعلومات عن المهن فقط الشباب وأسرهم الذين يتملكهم هاجس التزود بوسائل العثور على عمل يستجيب لمستوى طموحاتهم، بل تخص أيضًا شركاء متنوعين:

- الدولة، المسؤولة عن تطوير سياسة شاملة للتربية والتأهيل، وعن وضع سياسة لدعم الاقتصاد والاستخدام؛
- الشركات، التي تواجه التغيرات التقنية والتطور السريع للمعارف؛
- الجامعات وكل الهيئات المكلفة بالتأهيل، التي يجب عليها تكييف برامجها لتتوافق مع عروض العمل؛
- وأخيرًا، الجمعيات المهنية الخاصة بأرباب العمل وبنقابات العمال.

وفي سياق جهود التخطيط في فرنسا، تم في سبعينات القرن العشرين وضع أولى منظومات المعلومات عن التأهيل والمهن. كانت تلك حقبة من التشغيل الكامل ولم يكن الشاغل هو البطالة، بل التطور الاقتصادي وتحديث الصناعة. ولم يبرز شاغل التشغيل ومساهمة منظومات التأهيل المهني في مكافحة البطالة إلا لاحقًا، مع حدوث الأزمة بعد بضع سنوات. غير أن السياق بقي دائمًا سياق بلد تلعب فيه الدولة دورًا مركزيًا في توجيه السياسات العامة، ويتدخل فيه فاعلون متعددون، أغلبهم حكوميون، في حقل التشغيل والتأهيل وتوفير المعلومات عن المهن، استجابةً لطلب شديد التنوع[1].

(١) Tanguy 2008

ينبغي إذًا، التمييز بين مهمة تصنيف ووضع التسميات، وهي مهمة تسمح بإصدار إحصاءات وتبيان النواقص؛ وبين إعداد فهارس المهن والبطاقات المهنية، وذلك كأدوات لرصد المهن الناشئة وإدارة الحراك للعاملين، التي تسمح بتنظيم أفضل للعلاقة بين المهنة والاستخدام[1]. لاشك في أن العمليتين متكاملتان وتثري إحداهما الأخرى. لكن ينبغي التمييز بينهما. فتوصيف المهن يخص في المقام الأول الباحثين عن العمل، والطلاب، والمؤهلين. وهو يقدم معلومات يمكن أن يستخدمها واضعو التسميات لضبط تصنيفهم على إيقاع تطورات المجتمع، مثلما سنرى لاحقًا.

يهدف هذا المقال إلى اقتراح أرضيات للتفكير، بهدف تعيين محاور النقاش عن تطور المهن ومشكلات سوق العمل.

١. الخريجون وسوق العمل

بدايةً، القلق تجاه تزايد البطالة وتجاه هجرة الخريجين، لاسيما في لبنان، هو أصل الحرص على توجيه الطلاب توجيهًا أفضل بهدف مساعدتهم في إيجاد مكان لهم في سوق العمل الوطني.

وفي حين أصبحت البطالة الهم الأول للأجيال الجديدة من الخريجين الواصلين إلى سوق العمل، فإنهم يواجهون منافسة تزداد حدةً ويبحثون عن أنواع التأهيل التي تسهّل عليهم الحصول على عمل. والمشكلة ليست جديدة، ففي العام ٢٠٠١، بلغت نسبة الخريجين الذين لم يحصلوا على عمل بعد سنة من تخرجهم ٤٣,٥٪. لذلك، فهم يتوقعون من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي معلومات دقيقة وموثوقة، قدر الإمكان، عن الفروع المتاحة. وكذلك، عن المهن التي تؤدي إليها تلك الفروع. وهم يسعون بخاصة، إلى أن يضمن لهم تأهيلهم عملاً شيقًا ذا أجر جيد. وهو رهان مستحيل حين نعلم بأن حائزي أعلى الشهادات نادرًا ما يرضون عما يجدونه في لبنان، فيهاجرون بأعدادٍ تتزايد باستمرار. كما أن الخريجين لا يقعون ضمن التصنيف عينه بطبيعة الحال؛ فخريجو

---

(١) Cadet Mahlaoui 2011

الجامعة الأمريكية يجدون على نحو أكثر سهولة وظائف أعلى وأفضل أجرا من خريجي الجامعة اللبنانية[1].

في الحقيقة، لا نستطيع أن ننسب أسباب البطالة وسوء التشغيل إلى عدم كفاية التأهيل وحده، ناهيك عن نقص المعلومات. فهذه الأسباب هي أكثر عمقا وتعقيدا في آن معا، وتحيل إلى سياق اقتصادي يتجاوز الحدود الوطنية. في هذا الكتاب، يلاحظ نجيب عيسى أنه لو كان هنالك حقا نقصٌ في عرض التأهيل مقارنة مع حاجات الشركات اللبنانية، لكانت الأجور ارتفعت في القطاعات التي تشهد النقص، ولأدى ذلك إلى إعادة توجيه في عرض التأهيل، وكذلك خيارات الطلاب. وهكذا، فإن العكس هو ما يحدث. المشكلة بنيويةٌ إذا، وينبغي على الأرجح أن تقصي السياسات العامة في مجال التشغيل والتأهيل المهني، التي تطبقها دولٌ لا تهتم كما ينبغي بأن تلعب الدور الذي يفترض فيها أن تلعبه.

لكن هل تطرح مسألة بطالة الخريجين نفسها في لبنان والبلدان الأخرى، مثل سوريا ومصر، بالحدود نفسها؟ نحن نعلم بأن الدولة المصرية والدولة السورية قد ضمنتا لمدة طويلة للخريجين، أو لبعض فئاتهم، وظيفة في الإدارة أو في الشركات الحكومية. لكن عمليا، سرعان ما حجب هذا التوظيف المضمون سوء التشغيل وعدم التلاؤم المتزايد بين التأهيل وبين حاجات الاقتصاد الحقيقية، وقد أدى إلغاؤه إلى تضخم في البطالة لدى الخريجين، وهو كاشف للفارق في منطق التشغيل بين القطاعين العام والخاص.

وبالفعل، مع انتهاء هذه الضمانة في التوظيف، ارتفع الخط البياني الخاص بالبطالة بشدة، وبشكل مأساوي، لدرجة أن ارتفاع متوسط مستوى التعليم (الذي تمثله الشهادة) كان يتواصل بإيقاع متسارع. وفي سوريا ومصر، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تتولى جزءا كبيرا من التعليم، من المرحلة الابتدائية وحتى التعليم العالي، فإن بعض المؤلفين لفتوا النظر إلى أن عدم التناسب بين المبالغ التي توظفها الدولة وبين ضعف مردود الشهادات وإنتاجية الشركات هو كارثي[2]. وقد لاحظنا في سوريا ميلا إلى التسرب من

(١) عبد الرضا ٢٠٠٩، ص٢٢٢.
(٢) عبد الواحد ٢٠٠٩؛ عامر ٢٠٠٩.

التعليم[1] بل حتى «وضعا فريدا من النفور من الدراسة العلمية» منذ تسعينات القرن العشرين[2]. ويعتقد أن هذا النفور يعود إلى ضعف القطاع الصناعي وطابعه التقليدي وغياب الابتكار وروح المبادرة.

كما أن الحديث عن عدم تكيف التأهيل مع سوق العمل، وعدم التكافؤ بين التأهيل والحاجات، يفرض أيضا تقصي تطور بنية الاقتصاد والتشغيل، والتساؤل عن القطاعات الإبداعية، وبالتالي عن المؤهلات الجديدة: «إن فهم العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل يفرض علينا أولاً رسم صورة واضحة لحالة النشاط الاقتصادي». في مصر، تلاحظ الكاتبة زيتون[3] أنه منذ التسعينات، قد تم خلق ٩٢٪ من الوظائف الجديدة، عدا الزراعة، في القطاع «غير النظامي» العاجز عن خلق وظائف لأصحاب الكفاءات. وفي لبنان، بلغت في العام ٢٠٠١ نسبة الوظائف التي تتطلب تأهيلاً جامعيًا ١٦٪ لوظائف الذكور و٣٨٪ لوظائف الإناث[4].

في الواقع، يعترف عدد من المؤلفين بقصور ما نعرفه عن آلية سوق العمل في المنطقة. وهكذا فإن الفوارق وأشكال الخلل الملاحظة ترتبط بالتطور السريع لأساليب الحياة والاستهلاك، بقدر ما ترتبط بتطور أساليب الإنتاج وبطبيعة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها.

٢. التأهيل والعمل: رهان التأهيل المهني

تُطرح مسألة تكييف أشكال التأهيل مع طلب سوق العمل في كل الأحوال، هنا أيضا، على نحو مختلف وفق النظم الاقتصادية. ففي سياق سياسات اللبرلة، لابد من فهم التحولات التي تشهدها مسارات الإنتاج، ومن إبراز قطاعات النشاط الناشئة والطرق الجديدة في العمل، سواءً بالنسبة إلى الفاعلين الاقتصاديين أم بالنسبة إلى الطلاب وطالبي العمل. إن لبرلة سوق التأهيل، القديمة في لبنان (في حين أنها أحدث في مصر وبخاصة في سوريا)، وإدراج فروع ذات طابع مهني في الجامعات الحكومية، وكثرة العرض (في

(١) قباني ٢٠٠٧.
(٢) عبد الواحد ٢٠٠٩، ص١٩٧.
(٣) ورد في لبكي ٢٠٠٩، ص١٢٣.
(٤) عبد الرضا، ٢٠٠٩، ص٢٢٢.

مجالات اللغة والمعلوماتية على سبيل المثال) في القطاع الخاص، قد ترجمت بالتأكيد جهدًا للتكيف مع متطلبات السوق. لكن في غياب الدراسات الدقيقة حول سوق العمل وحول تطور تنظيم العمل والكفاءات التي تطلبها الشركات، فإن الخطر يكمن في تعدد الفروع الرائجة مع البقاء في سجن التصورات المسيطرة على الرأي العام[1].

ما الذي يجب فعله إذًا؟ ينبغي أولاً أن نفهم كيف تتطلب التطورات التقنية من جانب، وتطورات تنظيم العمل وإدارة الشركات والموارد البشرية من جانب آخر، كفاءات جديدة لدى العمال والموظفين وغيرهم من الناشطين. بعيدًا عن التصور التقليدي للمهن، بثباتها التقني، تتطور اليوم القطاعات الخلاقة بسرعة كبيرة، وتدرج على الدوام معارف جديدة، وتحول العلاقة بالعمل. وقد حلت مساراتٌ مقطعة بمنطق المشروع (الذي يحل محل فكرة استمرارية خدمة أو وظيفة) محل الاستمرارية القديمة في المسارات المهنية. ولقد أصبحت فردنة المهام وتقييم العمل جوهر تحول المهن. كما أصبحت مسألة التأهيل المهني مطروحة بعبارات جديدة: اكتساب المهارة أكثر أهمية من اكتساب التقنيات والمعارف. وأفضل أشكال التأهيل هي أيضًا تلك التي تمنح المعنيين الأدوات التي تسمح لهم بالتكيف مع التغيرات. لكن هذه التطورات لا تخص إلا جزءًا من سوق العمل، الذي يسيطر عليه القطاع غير النظامي والعمل غير المصرح به سيطرةً كبيرة. ويعمل القطاع غير النظامي مع الهجرة، وكأنه «قطاع تكييف»، أو السبيل الوحيد المتبقي أو حلٌ مؤقت، بالنسبة إلى الناشطين الذين لا يفلحون في العثور على عملٍ في القطاع النظامي.

لئن كان التأهيل أداة لتكييف قوة العمل مع حاجة الشركات في مجال المؤهلات، فإن أهميته تتزايد مع التطور المتسارع للتقنيات، لكنه يخص أولاً، إذًا، الشركات الكبيرة. وعمومًا، تلجأ الشركات الأصغر حجمًا إلى التأهيل في مكان العمل، إلى التدريب غير النظامي. وفي مصر، أظهر تحقيق أجري في العام ١٩٩٦ على عينة من ١٧٠٠ مؤسسة بأن خمسها فقط يقدم تأهيلاً للعاملين الجدد، وعشرها يهتم بالتأهيل لتحديث عملية الإنتاج[2]. كذلك، تذكر عبد الرضا تحقيقًا قام به المكتب الوطني للعمل، أظهر أن ٨٧٪ من أرباب العمل قد أعلنوا عدم حاجتهم لتأهيل العاملين لديهم.

---

(١) أنظر أيضا زيتون، ٢٠٠٥.
(٢) زيتون ٢٠٠٩، ص١٤١.

في هذا المجال، تتباين التقاليد الوطنية والسياسات الرسمية تباينا تامًا، ومعها تتباين طرائق اكتساب الكفاءات المطلوبة ورهانات التأهيل ودور مختلف الشركاء.

إذا كان التعليم التقني والمهني قد شهد في لبنان تطورًا كبيرًا في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، ثم أفولاً في عهد الرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦)، فهذا الأمر مرتبطٌ بوضوح بتصور الأول ثم الثاني لدور الدولة في الاقتصاد. ففي مصر عبد الناصر، وفي سياق الاقتصاد الموجه، كان لتطوير التعليم المهني (الذي تعود أصوله إلى إصلاحات أواخر القرن التاسع عشر) هدفٌ مشابه، لكن إخضاع إدارة سوق العمل للبيروقراطية، وتقليص موارد الدولة، وتدهور شروط التعليم قد أفرغت إلى حدٍ كبير هذا التعليم من محتواه ومن نوعيته. كما شهدت سوريا البعث، وإن بدرجة أقل، تطورًا مشابهًا. يضاف إلى ذلك أن أهمية الإنتاج الصغير والتأهيل أثناء العمل، ووزن القطاع غير النظامي وكذلك وزن العلاقات الشخصية، سواءٌ في علاقات العمل أم في كيفيات التوظيف، لا تستطيع إلا أن تقلّص دور التأهيل والكفاءة بوصفهما أداتين لترشيد إدارة اليد العاملة.

وتعود نظم التأهيل المهني، في أوروبا أيضًا، إلى التقاليد الوطنية المحضة، حيث تتنوع الصلة بين بنى التأهيل والشركات، ومقدار التدريب أو الشهادة، والعلاقة بين الكفاءة ووضع العامل من جهة، ودور السياسات العامة من جهة أخرى. وتفرض الصيغة الأوروبية جهدًا في المجانسة يصعب تطبيقه[١]. ففي فرنسا، انخرطت الجامعات منذ نحو عشرين عامًا في عملية تطوير التعليم العالي المهني[٢]. وتعطي الشهادات الجديدة مكانةً متزايدة للدورات التدريبية في الشركات، ولتوثيق الصلات بين عالمي العمل والتعليم، في حين يغير رفع متوسط مستوى التأهيل العلاقة بين الشهادة والكفاءة. وعلى مستوى آخر، يفرض تحول النشاطات ونشوء تخصصات جديدة وتعددها إعادةَ تعريف مستمرة للمهن.

ولقد كشف برنامج بحثيٌ حديث، مكرس لبلدان المغرب العربي الثلاثة، عن مشاركة شديدة التنوع لمؤسسات التعليم الثانوي والعالي في التأهيل المهني[٣]. في سياق سياسات

(١) Verdier 2008

(٢) Maillard Veneau 2006

(٣) Catusse, Destremau, Verdier 2010

اللبرلة وتفكيك القطاع العام، واللجوء إلى القطاع الخاص وإلى منطق السوق، كما هدفت سياسات إصلاح التأهيل المهني، بدعم من الممولين الأجانب، إلى المساهمة في جهد رفع مستوى بلدان المغرب العربي، والانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مفتوح. وقد تميزت بتنوع في المقاربات، التي تعطي الأولوية على نحو غير متساوٍ لقابلية التشغيل (employabilité)، وللكفاءة (compétence)، وللتقييم النوعي (démarche qualité). لكن هنا أيضًا، كان حجم القطاع المسمى «غير النظامي» والمؤسسات ذات الطابع الحرفي، حيث يجري التأهيل في معظم الأحيان بالتجربة وفق علاقة مشخصنة بين الموظف ورب العمل، مصدرًا للصعوبة الكبرى لتطبيق تلك البرامج الخاصة بإصلاح التأهيل.

ومن الجلي أن ضعف الصلة بين التأهيل والشركات في لبنان، وقلة انخراطها في تطوير دورات تأهيل تطبيقية مهنية الغاية، يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بهيمنة شخصنة علاقات العمل. وربما ينبغي أيضًا ربط ذلك بنوع من الميل إلى تفضيل القيمة الرمزية للشهادات على قيمتها العملية.

والحال أن معرفة المؤهلات والاعتراف بها هي رهان أيضًا في العلاقات المهنية وفي التفاوض على الوضع والأجر والمزايا الاجتماعية، المحددة في الاتفاقات الجماعية. يتمتع تطور إدارة الكفاءات بتأثير مباشر في تلك المفاوضات. ففي فرنسا، يرتبط رهان التأهيل ارتباطًا وثيقًا باعتراف الدولة بالألقاب المهنية. وهو أقل من ذلك في البلدان التي يترك فيها هذا الاعتراف للسوق، حيث نجد أن الاتفاقات الجماعية أكثر ندرة أو أنها تتراجع. وحين تقدم المؤسسات الصناعية والمهنية وثيقة مكتوبة، يتكامل دور كل من الدائرة التربوية والدائرة الإنتاجية. لكن ذلك التكامل يرتبط بالنظم التربوية التي تختلف تبعًا للبلد. فأحيانًا، يسيطر التأهيل المدرسي، وأحيانًا أخرى، يسيطر التأهيل عبر التدريب في المؤسسة[1]. مع «إدارة الكفاءات»، تزداد أهمية الخصائص الشخصية، وتتغير معايير الكفاءة، وتعاني بنية الكفاءات من «تشويه نحو الأعلى»[2].

إن مسألة الاعتراف بالمؤهلات، أيًا كان شكلها، تحيل أيضًا إلى دور النقابات في المفاوضات المهنية. وفي البلدان التي تحولت فيها النقابية إلى هيئة تابعة للسلطة، كما في

(١) Charraud, Bruder, Kirsch 1995, Verdier 2008

(٢) Fournié, Guilhon 2008

مصر وسوريا، تختزل إلى وظيفة مساعدة اجتماعية لحل للمشكلات الفردية، وليس لها أي تقليد في التفاوض المهني وفي الاتفاقات الجماعية. ومن المفترض أن تؤدي نهضة النقابية في مصر بعد ثورة ٢٠١١ إلى السماح بإعادة إدراج ديناميكية تفاوض قادرة على تعديل ضوابط التأهيل. ونجد في لبنان اتفاقيات جماعية لدى بعض الوكالات المستقلة التي تقدم الخدمات العامة أو الفروع المهنية الحديثة. ويمثل القطاع المصرفي أحد الأمثلة: فقد كان تجديد عقد العمل الجماعي مناسبة لحدوث صراع بين جمعية المصارف ونقابة موظفي المصارف، ولم ينته إلا في تموز / يوليو ٢٠٠٣ بعد عدة سنوات من المفاوضات الصعبة.

٣. التحقيقات والأعمال: إشكاليات ومنهجيات

نجد عددًا لا بأس به من الأعمال اللبنانية التي تناقش مسألة العلاقة بين التأهيل والتوظيف. لكن معظمها يعالج الموضوع من وجهة نظر الجامعة أساسًا. هنالك استثناء يتمثل في كتاب يعود لمطلع الثمانينات[1]. فبعد أن يقترح المؤلفون عرضًا لسوق العمل وللنظام التعليمي، يخضعون نتائج تحقيق أجري على الأرجح في العام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ في عينة من الشركات الخاصة في قطاع الخدمات والتجارة، وعاملين في القطاع نفسه، ومؤسسات للتعليم المهني (ثانوية بشكل خاص). إن وجود هذا التحقيق أمر لافت، لكن تقديم النتائج توصيفي إلى حد كبير، ويفتقر إلى التحليل وإلى طرح الإشكاليات.

يبدو أن التحقيق يؤكد إلى حد كبير فرضيات المؤلفين: يستند التوظيف إلى مجموعة من الضوابط، ومنها التأهيل المهني والثقافة العامة، وكذلك الجنس والعمر والمذهب والأصل والعلاقات الشخصية والسياسية والعائلية، تتغير وفق نمط العمل؛ من بين هذه الضوابط، يحتل أصل الشهادة موقعًا لا يقل أهمية عن الشهادة نفسها وفعالية التأهيل. من جانب آخر، وهم يلاحظون أن أشكال التأهيل التي يطلبها قطاع الخدمات يؤمّن معظمها التعليمُ الخاص، وأن القطاع الخاص يتبع تطور الطلب، في حين أن القطاع العام يتطور في المجالات التي يكون فيها القطاع الخاص ضعيفًا. ويتوجه التحقيق، وهو شديد التفصيل، إلى الأطراف الأربعة المعنية: الشركات والعاملين والهيئات التعليمية (خاصة

(١) قاعي، أنطون، ١٩٨٠.

الثانويات المهنية) والطلاب. لكنه يبقى في مستوى التحليل الكمي الأولي، وتنقصه رؤيةٌ طولانية تحلل مسارات واستراتيجيات أفراد خريجين ثم فعالين؛ كما ينقصه تحليل للعلاقة بين الشركات ومؤسسات التأهيل. هكذا يرسم التحقيق إطار برنامج بحثي لا يزال بحاجة للتشجيع.

من بين الأعمال الكثيرة التي تعالج التوافق بين الجامعة وسوق العمل، سوف نذكر عددًا من الأعمال الجماعية التي صدرت عمومًا عن ندوات، وتبقى مفيدةً بطبيعة الحال. نشرت جامعة سيدة اللويزة في العام ١٩٩٨ مجلدين بعنوان: «الجامعة والعلم والعمل» و«التخصص والمهنة، تحولات سريعة وخيارات صعبة»[١]، تضم مجموعة من المساهمات تشمل نتائج استبيانات عن تصور الجمهور لدور الجامعة أو أهمية التأهيل التخصصي. إلى جانب الأوراق التي تتضمن الآراء أكثر مما تحتوي من الأبحاث، ونجد بعض المساهمات التي قام بها باحثون أو مسؤولون إداريون. وفي دراسة أكثر أكاديمية، أدارت سوزان عبد الرضا، الباحثة الاجتماعية في مجال التربية، في أواخر التسعينات مع عدنان الأمين بحثًا مشتركًا عن التعليم العالي وسوق العمل، وقد أفضى إلى نشر كتاب ضمن سلسلة أعمال الجمعية اللبنانية للدراسات التربوية. وعلى الرغم من أن هذا الكتاب قد نشر منذ نحو عشر سنوات، إلا أنه يبقى مرجعًا بسبب وفرة المواد المجموعة والأفكار المنتجة. ولقد تم تحليل نتائج التحقيق، الذي جرى على عينة تمثل عددًا من الخريجين من كل الاختصاصات، في ستة فصول، تعالج خصائصهم الاجتماعية ـ الاقتصادية وتأهيلهم وعملهم واستراتيجيتهم وخياراتهم الدراسية وموقفهم من الجامعة. لكن حدود هذا العمل تبقى الحدود المعينة أعلاه، أي أن مسألة التوظيف غير مطروقة إلا من وجهة نظر الطلب. وهذه أيضًا حال الكتاب الذي حرره بطرس لبكي ونشره المعهد الفرنسي للشرق الأدنى في العام ٢٠٠٩، والذي يجمع مساهمات ندوة حول «التعليم العالي وسوق العمل في العالم العربي»، إلا أنه يقدم عناصر تأطير مفيدة لموضوعنا.

في المقابل، نجد أن الأعمال التي تهتم بمسارات إدماج الخريجين أكثر ندرةً. هنا أيضًا، نجد ميلاً لتفضيل المستوى المكرو السوسيولوجي والتحليلات الكمية. وهذه هي

---

(١) مطر ١٩٩٨أ، ١٩٩٨ب.

حالة تحقيقات شوغيك كاسباريان حول مستقبل خريجي جامعة القديس يوسف. كذلك، يقدم التحقيق الذي نسقه الأمين وعبد الرضا، أو تحقيق علي الموسوي حول خريجي معهد العلوم الاجتماعية، وكلها عناصر ثمينة لتحليل استراتيجيات الطلاب والخيارات المهنية وفق بيئة المنشأ والمسار المدرسي[1]. فلفهم الحاجات وتطبيق استراتيجيات تأهيلية، لا يكفي أن نعرف وجهة نظر مختلف الفاعلين في العمل والتأهيل، بل ينبغي أيضًا فهم استراتيجيات المعنيين، من طلاب ومرشحين للعمل وباحثين عن الترقية أو عن تحسين لأوضاعهم. هذا ما يجعل أعمال الباحثين الاجتماعيين الساعين لمتابعة مستقبل الخريجين عبر تحليل المسارات أعمالاً ثمينة. وفي لبنان كما في بلدان المنطقة، ستسمح لنا مثل هذه الأعمال بفهم أفضل لكيفية تعامل الخريجين مع الضغوط الخاصة بسوق العمل، بما في ذلك وزن القطاع غير النظامي، والعلاقات الشخصية والتصورات الاجتماعية والثقافية.

٤. السياحة، مثالٌ عن قطاعٍ في أوج التحول

السياحة مثال لافت عن قطاع نشاطٍ في أوج التحول، أثار في الوقت عينه جهدًا حقيقيًا لتجديد أشكال التأهيل في كل مكان تقريبًا، وعددًا من الدراسات المحفزة في الحالة الفرنسية.

بفضل تطور وسائل النقل والتواصل وامتداد ممارسة الترفيه إلى فئاتٍ اجتماعيةٍ جديدة، تطور هذا القطاع كميًا، كما أنه تنوع من حيث العرض، وبالتالي من حيث المهن المطلوبة. ففي لبنان كما في سوريا ومصر، نجد أن السياحة هي أيضًا قطاع تشغيلٍ في أوج التوسع. ويترافق هذا الطور مع تنوعٍ للنشاطات، وبالتالي للفروع المهنية المرتبطة به. فإلى جانب النشاطات التقليدية الخاصة بالخدمات الفندقية وخدمات المطاعم، فقد شهدنا ازدهار وكالات السفر والجولات السياحية، مثلما شهدنا ازدهار عروض الترفيه الثقافي والرياضي. ولقد رحبت الجامعات وهيئات التأهيل بهذا التطور وتعددت عروض التأهيل. لكن الأعمال التي تسعى إلى تحليل مقتضيات هذا التطور من حيث المهن الناشئة بقيت نادرة. ففي لبنان، أجرت المؤسسة الوطنية للاستخدام في العام ٢٠١٠ دراسةً عن حاجات

(١) عبد الرضا ٢٠٠٣، الموسوي ٢٠١٣.

قطاع الفندقة[1]، تُطلعنا على أن قطاع السياحة يمثل ٢٠٠٠٠٠ وظيفة تقريبا (غالبيتها العظمى مرتبطة بالفندقة والمطاعم)، أي ١٣,٧٪ من القوة العاملة في لبنان. لكن ذلك يشمل من دون شك عددًا كبيرًا من النشاطات المستقلة، ويتكون جزء كبير منها من أعمال غير موصفة، والتي يقوم بها غالبًا أشخاص من غير اللبنانيين (الأرجح أن نسبتهم تتجاوز بكثير نسبة ١٢,٥٪ التي يعلنها التحقيق). وقد نال أقل من ٢٠٪ من العاملين في هذا القطاع الشهادة الثانوية أو تجاوزوا هذا المستوى، لكن غالبيتهم العظمى يحملون شهادة جامعية: أكثر من نصف الجامعيين نالوا شهادة في إدارة الأعمال، وربعهم لديهم شهادة في الدراسات الفندقية، و٥٪ منهم حازوا على إجازة في الهندسة (تكييف، تبريد، كهرباء، إلخ.). لكن معظم المؤسسات تعترف بأن موظفيها ينالون التأهيل في مكان العمل. الأجور ليست مرتفعة، بما أن نصف خريجي التعليم العالي كانوا يتقاضون (في العام ٢٠١٠) أكثر من ألف دولار شهريًا[2]. ويتضمن التحقيق ما يقدم فائدة أكبر لدراستنا، فقد عين (استنادًا إلى إجابات أرباب العمل) ٣٧٧ مهنة من المفترض أن يزيد الطلب عليها في السنوات القادمة، ومعظمها يرتبط بخدمة الأشخاص والأمن، لكن محتواها الدقيق غير مفصل.

بصورةٍ عامة، تقوم مؤسسات التأهيل بدوراتها التأهيلية على نحوٍ تجريبي، عبر اللجوء الواسع إلى اختصاصيين لتدريبهم. وقد لاحظ أحد المشاركين أثناء لقاء في المعهد العالي للأعمال، أن وجود رئيس نقابة الفندقة في مجلس إدارة جامعة البلمند لا يتجلى إطلاقًا بتبادل المعلومات ولا باقتراحات أو بطلبات ترتبط بتطور عروض التأهيل أو وضع المناهج التدريسية[3].

وفي فرنسا، أنتج الباحثون في مركز الدراسات والأبحاث عن التشغيل والمؤهلات

---

(١) نلاحظ أن هذا التحقيق قد تعرض لانتقاد من الخبير الاقتصادي شربل نحاس، وكان آنذاك وزيرا للعمل، الذي عاب عليه نقص صرامته المنهجية. انظر: ديلي ستر والسفير، ٢٠١١/٦/٢٤.

(٢) إن الفارق الكبير على نحو لافت بين الأجور (والمداخيل) الأعلى وبين الأجور الأدنى قد فاقم إحباط العاملين ذوي الأجر المتوسط. قبل زيادة العام ٢٠١٢، كان الحد الأدنى الصافي للأجور ٣٣٠ دولارًا، وكان متوسط الأجور ٥٧٠ دولارًا (Le Commerce du Levant).

(٣) ندوة بتاريخ ٢٠ تموز / يوليو ٢٠١١، المعهد الفرنسي للشرق الأدنى / معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، نظمت في المعهد العالي للأعمال ببيروت.

(CEREQ) بعض الأعمال المتعمقة حول تطورات قطاع السياحة، وذلك بهدف تعريف حاجات التأهيل. وقد لاحظوا «سوء المعرفة المتبادل» بين منطق الاتحادات المهنية لأرباب العمل (ولاسيما الفندقة، الموجهة نحو العلاقة بين الخدمة والنوعية) ومنطق تنمية المناطق (الأكثر توجهًا نحو السياحة الثقافية وإبراز التراث والموارد المحلية والنشاطات الترفيهية والرياضية)، وكذلك غياب تسمية المهن وضروب التأهيل[1]. وقد ميزوا بين فاعلي سياحة الضيافة (الاستقبال والإقامة) وبين فاعلي سياحة الإصدار (عرض دارات وإقامات، تنظيم التنقل والجولات) وقطبين: قطب تقليدي (الصناعة الفندقية) وقطب «جديد» (سياحة الترفيه) (Guitton michel 2006). ومن المفترض أن يسمح تحليل المجالات والفروع المهنية (السفر، الإيواء، الإطعام، النقل، الترفيه) بتعيين أفضل للحاجات في مجال التأهيل وربما المساهمة في التغلب على نزاعات المصالح وتناغم المفاهيم وفي إدخال مزيدٍ من التوافق بين المستويين المحلي والوطني.

إن هذه الأفكار والمنهج المطبق مفيدةٌ في المقارنة في الحالة اللبنانية. ففي لبنان، كما رأينا أعلاه، يعتبر القطاع الفندقي قطاعٌ شديد الأهمية في التشغيل، وينبغي أن يواصل تقدمه (مهما كانت التأثيرات السلبية التي تزعزع الوضع الأمني). ومن المفيد ملاحظة أن هذا القطب الثاني (قطب السياحة الترفيهية) يشهد تطورًا لافتًا، مع تعدد المهرجانات في كافة المناطق اللبنانية، وكذلك المعارض والنشاط الفني.

ولقد أنشأت الجامعة اللبنانية كليةً للسياحة والعلوم الفندقية في العام ١٩٩٨، وهي تشتمل على ثلاثة تخصصات: السياحة والسفر، وإدارة الفنادق والإرشاد السياحي. ويلتزم الطالب، منذ السنة الدراسية الثانية، بإجراء دوراتٍ تدريبية على مدى أربعة أشهر. وتلجأ الكلية على نحوٍ ممنهج إلى مهنيين لتولي جزء من التعليم في الفرعين الأول والثاني. وتواجه السنة الثالثة، التي يكون ملاكها هو الأقل عددًا، غياب تنظيم المهنة والمنافسة مع المرشدين السياحيين الذين حصلوا على رخصة عملٍ من وزارة السياحة بعد خضوعهم لدوراتٍ تأهيليةٍ قصيرة تنظمها الوزارة نفسها؛ ونجد هنا مثالاً ساطعًا على أهمية المفاوضات المهنية لتعزيز قيمة شهادةٍ معينةٍ في سوق العمل[2]. وتعتبر تجربة جامعة

---

(١) Guitton Aguettant & alii, 2006

(٢) أنظر المقابلات التي أجرتها في العام ٢٠١١ زينب مروة، طالبة الماجستير في علم الاجتماع، مع مسؤولين وطلاب من كلية السياحة في الجامعة اللبنانية.

القديس يوسف تجربة أصيلة، ومثيرة للاهتمام بسبب ما كشفته عنه من نزاعات قائمة بين الكليات، وبين المفاهيم المهنية. فقد تأسس أول فرع للتأهيل الموجه نحو السياحة في قسم الجغرافيا في كلية الآداب في العام ١٩٩٤، على شكل خيار بالتوازي مع خيار البيئة. ويتبع الطلاب دورات في وكالات السياحة والفنادق الكبيرة بخاصة. لكن تأسيس مدرسة فندقية في العام ٢٠٠٢، ضمن معهد إدارة الأعمال، قد أدى إلى انهيار في عدد الطلاب المنخفض أصلا (ما بين ١٠ و٢٥ طالبًا سنويًا كحد أقصى، بسبب قلة جاذبية الجغرافيا كمادة للدراسة)، ولم يعد عددهم يتجاوز أبدًا نحو عشرة طلاب[١]. ولقد استحدثت مواد دراسية مشتركة لتجنب التشابك (كان فرع السياحة في قسم الجغرافيا قد أدرج دراسة للإدارة والتسويق، وكذلك لبرامج الرحلات وترتيب الجولات السياحية). لكن إدارة الأعمال تتمتع بمكانة رفيعة لا تنافس، يصعب على دارسي التاريخ والجغرافيا تأكيد حضورهم في مواجهتها. وفي العام ٢٠١٠، استحدث الجغرافيون شهادة ماجستير مهني «تصور وتنظيم أحداث ثقافية وسياحية»، بالتعاون مع جامعة لوميير ليون الثانية في فرنسا. والدورات التدريبية المقترحة هي في قاعات العرض والمهرجانات وفي تحضير الأحداث. كما تستقبل هذه الدورات طلابًا يدرسون في جامعات أخرى.

إن هذا التنافس بين تأهيل تم التفكير فيه ضمن الجغرافيا، يتمتع ببُعد قوي من التقييم الثقافي، وبين تأهيل يؤكد على إدارة الأعمال، يردد صدى تعارض المفاهيم المبينة أعلاه بين التنمية المحلية والفرع المهني للفندقة، المدروس على المستوى الوطني. لاشك في أن التفاوتات في المستوى هي أقل وضوحًا في بلدٍ صغيرٍ مثل لبنان. ومع ذلك تبقى التفاوتات في المفاهيم المهنية، والتي تغذيها أيضًا التصورات الشعبية للمهن، والمكانة التي تتمتع بها مختلف المهن. ولا ننسى الفارق في الأجور، وهو نتيجة وسبب في آنٍ معًا للتفاوت في مكانة هؤلاء وأولئك.

ونرى عبر هذا المثال كيف يقوم الجامعيون بتلمس طريقهم بسبب غياب الدراسات الميدانية المنهجية، وكذلك بسبب ضعف انخراط الفاعلين المهنيين في هذا التفكير والتفاعلات بين مختلف الشركاء المعنيين بهذه الدينامية الخاصة بالعلاقة بين التأهيل والتشغيل.

---

(١) مقابلة مع ليليان بركات، مديرة قسم الجغرافيا بين العامين ١٩٩٥ و١٩٩٩.

الخلاصة: نحو مرصد للمهن والتأهيل

يعتبر قطاع السياحة مثالا جيدا عن قطاع لنشاط شهد توسعًا وتنوعا سريعين في السنوات المنصرمة، وشهد نشوء حاجات جديدة للعناصر المؤهلة باختصاصات متنوعة. كان بالإمكان أيضًا ذكر قطاع وسائل الإعلام أو المعلوماتية أو المصارف. وهذه التطورات مشتركة في عدد من البلدان بفعل الانفتاح المتزايد للأسواق ولتجول السلع والخدمات والأشخاص. لكن تبقى لكل سوق وطنية خصائصها، وكذلك كل نظام للتأهيل.

وليس هناك أي جدل حول أهمية هذه الدراسات لمعرفة أفضل للسوق والطلب والحاجة في ميدان التأهيل. وقد تحققت تجارب عديدة لمراصد متخصصة في التشغيل والمهن في عددٍ من البلدان. والتجربة الفرنسية قديمة وغنية، لكنها تعرضت للانتقاد بسبب تعدد البنى التي كثيرًا ما تكون أكثر عددًا من اللازم، والمتنافسة أحيانًا[1]. كما يمكن أن تكون التخمينات والتطورات في بلدان المغرب العربي غنية بالدروس. ففي تلك البلدان الثلاثة، بُذلت جهودٌ لإقامة مراصد تكون أدوات للاستعلام عن حاجات السوق وتوجيه (أو إعادة توجيه) نظم التأهيل المهني[2]. وقد أطلق في الجزائر في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين مشروعان متوازيان، أطلقت أحدهما وزارة التأهيل المهني، وأطلقت الثاني وزارة التشغيل بالإضافة إلى ١١ وزارة تقنية أخرى وشركاء متنوعين (معاهد تأهيل، وشركاء اقتصاديون، ووكالات تشغيل). لكن لم ينجح أي من المشروعين، واستلمت الراية اليوم الوكالة الوطنية للتشغيل. وفي المغرب، أُطلق مؤخرًا مشروع مرصد بطلب ملحّ من الاتحادات المهنية، برعاية وزارة التشغيل والتأهيل المهني. وأخيرًا أصبح التأهيل في تونس، عشية الثورة، يُعَدّ أداةً لتحسين التنافسية، وشاعت فكرة وضع المعلومات تحت تصرف الفاعلين؛ وقد تأسس رسميًا منذ العام ٢٠٠٠ مرصدٌ وطني للتشغيل والتأهيل ضمن وزارة التأهيل المهني والتشغيل. ويوجد حاليًا على شبكة الانترنيت معجمٌ وطني للمهن

---

(١) أنظر عرض هذه التجارب في نصوص ندوة التأهيل والتشغيل والمهن الجديدة، التي ستتوفر قريبًا على صفحات موقع المعهد الفرنسي للشرق الأدنى على شبكة الانترنيت. والفهرس والملخصات منشورة في هذا العدد.

(٢) Cafusse, Destremau, Verdier 2010

والوظائف»، وهو يستند على التسمية الوطنية للوظائف. والأرجح أننا أمام تجربة تستحق أن نتابع عن كثب لإلقاء الضوء على جهود لبنان في هذا الميدان.

وبالفعل، نجد الأسئلة والتحديات عينها في كل مكان. لكن ينبغي بداية أن نعرّف بوضوح الأهداف ومناهج العمل وطرق التطبيق قبل تعريف طبيعة البنية الواجب تأسيسها، وتعيين الجهة أو الجهات التي سترعاها، ونمط الشراكة: هل من المفضل أن يكون لمثل هذا المرصد بنية وزارية محضة (لكن لأي وزارة سيتبع: وزارة العمل؟ وزارة الصناعة؟ وزارة التربية؟)، أو هيئة تشاركية، تشبيكية؟ وهذه الأخيرة هي الأرجح أن تكون أكثر ملاءمة، لكنها ستكون أصعب تطبيقا. لكن هنالك عقبات كثيرة ينبغي تجاوزها، كالنزاعات بين الوزارات وضعف وزارة العمل، والانطواء على الذات، وصعوبة تصور تعاون حقيقي بين الهيئات المهنية ومؤسسات التأهيل.

إن معرفةً أفضل لحقيقة العمل تفرض علينا أن نقوم ليس فقط، بتحليل بنية الأسواق والحاجات وتطور العمل، ولكن أيضا، المسارات المهنية لخريجي مختلف الفروع، ومكانة كل من التأهيل الأولي والتأهيل المستمر في هذه المسارات. إن دور الجامعة وكليات العلوم الاجتماعية والاقتصاد والأعمال حاسمٌ في تطبيق هذا النمط من الأبحاث والدراسات، بالتعاون مع كل من الهيئات العامة والوكالات الخاصة أو الدولية. ينبغي إذا تعبئة ثقافة التعاون للتوصل إلى ذلك.

المراجع

- بباللغات الأوروبية (الفرنسية والإنكليزية)

- Abdel-Wahid Najib, 2009, «La Syrie», in Boutros Labaki, *Enseignement supérieur et marché du travail*, Beyrouth, Ifpo (http://books.openedition.org/ifpo/779).
- Abdul-Reda Abourjeili Suzanne, 2009, «*Le Liban*», in Boutros Labaki, *Enseignement supérieur et marché du travail*, Beyrouth, Ifpo (http://books.openedition.org/ifpo/781).
- Amer Mona, 2009, «The Egyptian Youth Labor Market School to Work Transition, 1988-2006», in Ragui Assaad, *the Egyptian Labor Market Revisited*, American University in Cairo Press.
- Bourdieu Pierre, 1978, «Classement, déclassement, reclassement». *ARSS*, vol. 24, p. 2-22 (http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/arss_0335-5322_1978_num_24_1_2613).
- Cadet Jean-Paul, 2006, «Ces objets sociaux que sont les répertoires des métiers», Cereq, *Bref no.236*.
- Cadet Jean-Paul, Mahlaoui Samira, 2011, «Quand les entreprises et les administrations renouvellent la notion de métier», Cereq. *Bref no.282*.
- Calmand Julien, Epiphane Dominique, 2012, «L'insertion professionnelle après des études supérieures: des diplômés plus égaux que d'autres», *Enseignement supérieur: les défis de la professionnalisation*, *Formation Emploi*, no. 117.
- Catusse Myriam, Destremau Blandine, Verdier Eric (dir.), 2010. *L'État face aux débordements du social*, Paris, Karthala.
- Chaabane Jad & alii, 2009, *Higher Education and Labour Market Outcomes in Lebanon*, AUB, Hariri Foundation, Beirut, Oct 2009.
- Charraud Anne-Marie, Bouder Annie, Kirsch Jean-Louis, 1995, *Le titre, la compétence, l'emploi: normes et usages de la certification*, Cereq *Bref*, no.114.
- Fargues Philippe, 1998, «La montée du chômage en Égypte, 1960-1995», *Égypte Monde Arabe*, no.33.
- Fargues Philippe, 2000, *Générations arabes, L'alchimie du nombre*, Paris, Fayard.

- Fournié Dominique, Guitton Christophe, 2008, «Des emplois plus qualifiés, des générations plus diplômées, Vers une modification des normes de qualification», Cereq *Bref* no.252.
- Guitton Christophe, Aguettant Nathalie, Labruyère Chantal, Mahlaoui Samira, 2006, *Les métiers du tourisme*, Approche Nationale, *Net. Doc* 23.
- Guitton Christophe, Michun Stéphane, 2006, *Les métiers et formation du tourisme, Logiques des branches professionnelles et perspectives régionales*. Cereq, *Bref* 233.
- Kabbani Nader, Huitfeld Henrik, 2007, *Returns to education and the transition from school to work in Syria* (Paper first presented at the 12th annual conference of the ERF, Cairo, Dec 19-20, 2005; published in the *Lecture and Working Paper Series* No.1, 2007 of the American University of Beirut, Institute of Financial Economics)
- Kasparian Choghig, 2006, *Le devenir des diplômés de l'Université Saint-Joseph 2000-2004*, USJ, Beyrouth.
- Labaki Boutros (dir.), 2009, *Enseignement supérieur et marché du travail dans le monde arabe*, Presses de l'Ifpo.
- Longuenesse Elisabeth, 2004, «Cadres, spécialistes, professionnels ou techniciens. Remarques sur les nomenclatures socioprofessionnelles et la situation des professions diplômées en Égypte et en Syrie», *Cahiers du GDR Cadres no. 8*, p. 67-83 (gdr-cadres.cnrs.fr/cahier/Cahier8.pdf).
- Maillard Dominique, Veneau Patrick, 2006, «Les licences profess-ionnelles, Formes et sens pluriels de la professionnalisation à l'université», *Sociétés contemporaines*, no.62, p. 49-68.
- Tanguy, Lucie, 2008, «La recherche de liens entre la formation et l'emploi?: une institution et sa revue - Un point de vue», *Formation emploi. Revue française de sciences sociales* (101), p. 2340.
- Verdier Eric, 2008, «L'éducation et la formation tout au long de la vie: une orientation européenne, des régimes d'action publique et des modèles nationaux en évolution», *Sociologie et sociétés*, vol. 40, no.1, p. 195-225.
- Zaytoun Mohaya, 2009, «L'Égypte», in Boutros Labaki, *Enseignement supérieur et marché du travail dans le monde arabe*, CP no.26, Beyrouth, p. 119148. http://books.openedition.org/ifpo/775 (2 avril 2013).

.. باللغة العربية

- سوزان عبد الرضا أبو رجيلي (إشراف)، ٢٠٠٣، التعليم العالي وسوق العمل في لبنان، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية (بالعربية).
- سهيل مطر (إشراف)، ١٩٩٨أ، الجامعة والعلم والعمل، سلسلة: الشأن العام ومشكلات الناس. الحاجات والتخطيط والمتابعة، زوق مكايل، جامعة سيدة اللويزة.
- سهيل مطر (إشراف)، ١٩٩٨ب، الاختصاص والمهنة: تحولات سريعة وخيارات صعبة. دور الأسرة، سلسلة: الشأن العام ومشكلات الناس. الحاجات والأبحاث والتخطيط والمتابعة، زوق مكايل، جامعة سيدة اللويزة.
- علي الموسوي، ٢٠١٣، الخريجون الجامعيون وسوق العمل (حالة خريجي معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية)، وقائع ندوة «خريج معهد العلوم الاجتماعية وسوق العمل»، بيروت، الصفحة ٦٠ ـ ١٣٧.
- مكتب التشغيل الوطني، ٢٠١٠، دراسة إحصاء اليد العاملة في قطاعي الفنادق والمطاعم في لبنان (النسخة الإنكليزية: *Employment Needs Assessment Study in the Hospitality Sector (Restaurants and Hotels)*) (تحليل قام به الدكتور نجيب عيسى)، بيروت.
- عبده قاعي وجوزيف أنطون، من دون تاريخ (نحو العام ١٩٨٢)، العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان، قطاع التجارة والخدمات، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإنماء، سلسلة الكتاب التربوي.
- محيا زيتون، ٢٠٠٥، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

ملحق ١: ملخص ندوة «التأهيل، الكفاءة، والمهن، كيفية تحسين معرفة إحتياجات سوق العمل»

Résumés

Introduction: Formation, emploi, nouveaux métiers. Le cas libanais en perspective

Elisabeth Longuenesse

L'information sur l'emploi et les métiers ne concerne pas seulement les jeunes et leurs familles, inquiets de se donner les moyens de trouver un emploi à la hauteur de leurs espoirs. Elle concerne aussi l'État, responsable de l'élaboration d'une politique globale de l'éducation et de la formation, comme d'une politique de soutien de l'économie et de l'emploi; les entreprises, confrontées aux changements technologiques et à l'obsolescence rapide des savoirs; les universités et les organismes en charge de la formation, qui doivent adapter leur offre; et enfin les organisations professionnelles d'employeurs comme les syndicats de salariés.

Il faut distinguer le travail de classification et d'élaboration de nomenclatures, qui permet de produire des statistiques et de repérer des manques; de l'élaboration de répertoires des métiers et de fiches métiers, comme outils d'observation des métiers en émergence, de gestion des mobilités, qui permettent de mieux gérer la relation entre métier et emploi.

Cette introduction propose quelques pistes de réflexions, visant à identifier les termes du débat. Elle discute la question de la difficile insertion des diplômés sur le marché du travail puis des enjeux de la formation professionnelle, avant de revenir sur la façon dont quelques travaux portant sur le Liban abordent la problématique de la relation entre formation et emploi. L'exemple du tourisme, un secteur d'activité en pleine mutation, permet d'évoquer à la fois la façon dont les chercheurs du Centre d'Etudes et de Recherche sur l'Emploi et les Qualifications (Cereq) (voir 4e partie) analysent ces mutations et leurs conséquences sur le besoin

de formation, et les efforts de quelques établissements libanais pour adapter leur offre de formation. En conclusion, sont évoqués les défis de la mise sur pied d'un observatoire des métiers.

Première partie: Diplômés et marché de l'emploi

Les deux textes de cette première partie interrogent la relation des diplômés au marché du travail et font le même diagnostic d'entrée de jeu: un taux de chômage très élevé chez les jeunes, qui touche particulièrement les diplômés et les jeunes femmes. La corrélation entre ces trois dimensions (jeunes, diplômés, femmes) apparaît claire: le niveau d'éducation ayant fortement et régulièrement progressé depuis deux ou trois décennies, les jeunes sont plus éduqués que les vieux. Cette progression a été encore plus rapide pour les femmes, de sorte que leur entrée progressive sur le marché du travail se heurte de plus en plus à la hausse du chômage et les touche en priorité. Certes, la première question à se poser est celle de la définition du chômage, souvent problématique. En outre, si Liban et Égypte sont difficilement comparables, l'absence de données statistiques solides dans le premier cas rend toute comparaison particulièrement difficile. Mais les différences sont aussi de caractère structurel et renvoient à l'histoire des systèmes économiques et des politiques publiques.

Les diplômés de l'enseignement supérieur au Liban et le marché du travail

Najib Issa

Cette communication cherche à répondre aux deux questions suivantes: jusqu'à quel point l'enseignement supérieur répond-il aux besoins actuels du marché du travail local, quantitativement et qualitativement? L'enseignement supérieur est-il en mesure de fournir une main d'œuvre capable d'être compétitive sur les marchés mondialisés, donc de répondre aux besoins à venir du marché local. L'analyse des contradictions du marché du travail permet de suggérer que le processus d'adaptation entre l'enseignement supérieur et les besoins du marché ne peut être qu'un processus dynamique dans le cadre d'une stratégie visant une restructuration de l'économie libanaise. Celle-ci devraient se faire sur des bases nouvelles, qui la feraient passer d'une économie de rente à une économie de la connaissance, fondée sur la mobilisation des ressources humaines locales (plutôt

que leur exportation), parallèlement à une production locale diversifiée, assurant une plus-value élevée, compétitive tant sur le plan intérieur que sur le plan extérieur. La présentation se conclut sur quelques propositions concernant les conditions d'accès des étudiants à l'enseignement supérieur et les conditions de formation des étudiants répondant aux spécifications demandées sur le marché du travail.

L'insertion des jeunes diplômés de l'enseignement supérieur sur le marché du travail égyptien

Mona Amer

Le marché du travail égyptien se caractérise par un taux de chômage élevé des jeunes. Celui-ci touche particulièrement les jeunes ayant un diplôme secondaire ou supérieur et sans expérience professionnelle. Le chômage traduit alors un problème d'insertion sur le marché du travail ou plus exactement une difficile transition de l'école vers l'emploi. Les femmes sont particulièrement touchées avec un taux de chômage de plus de trois fois supérieur à celui des hommes. Bien que le taux de chômage ait récemment diminué, et que les jeunes aient tendance à obtenir leur premier emploi plus rapidement, cette expérience professionnelle est de plus en plus souvent précaire. La baisse récente du taux d'activité féminin est particulièrement frappante. Elle est due à la défection du secteur public, traditionnellement principal employeur des femmes.

Cette difficile insertion des jeunes sur le marché du travail est le résultat de facteurs structurels: le poids démographique des jeunes et la forte pression des nouveaux entrants sur le marché du travail; l'inadéquation entre le système éducatif égyptien et les besoins du marché du travail; la fin de l'embauche dans le secteur public des diplômés du secondaire et du supérieur et l'incapacité du secteur privé formel à créer suffisamment d'emplois; la faible participation des femmes et les barrières à l'entrée dans le secteur privé.

Deuxième partie: Insertion professionnelle des diplômés, adaptation des formations

Cette seconde partie regroupe deux études traitant de l'insertion professionnelle de certaines catégories de diplômés sur le marché, en France et au Liban, auxquelles nous avons associé une note discutant les limites des projets de réforme

de la formation professionnelle en Égypte. Les trois textes rendent compte de réflexions et d'expériences différentes, qui ont cependant en commun de s'interroger sur la relation entre formation et emploi et, directement ou indirectement, des conditions d'une bonne «insertion» sur le marché du travail de jeunes diplômés. Il nous a semblé qu'elles apportaient des éclairages susceptibles de se faire écho, tout en mettant en lumière les contrastes opposant chacun de ces contextes.

Les diplômés de l'Institut des Sciences Sociales de l'Université libanaise et le marché du travail

Ali Moussaoui

Pour répondre aux interrogations des étudiants de sciences sociales de l'Université Libanaise concernant leur avenir professionnel, une enquête a été réalisée entre 2000 et 2002, dont les résultats n'avaient pas encore été publiés. L'objectif était de mieux connaître les caractéristiques sociales des étudiants et leur relation au marché du travail, durant leurs études et après l'obtention de leur diplôme. Parmi les résultats les plus frappants de cette enquête, outre l'accroissement rapide des effectifs de diplômés de l'Institut et leur féminisation croissante, il est apparu que l'emploi public (hors enseignement), très important pour les premières générations, s'était progressivement réduit. Au contraire, l'enseignement, y compris primaire et secondaire, absorbe aujourd'hui la majeure partie d'entre eux. Encore modeste, l'emploi dans les organisations internationales et les ONG locales semble progresser régulièrement. Le niveau de rémunération moyen (tiré vers le bas par le poids de l'empli dans l'enseignement primaire) ne correspond pas aux attentes correspondant au niveau d'études atteint.

Le devenir des diplômés de master à l'Université de Versailles Saint-Quentin en Yvelines (UVSQ). Dispositifs et résultats des enquêtes de l'Observatoire de la Vie Etudiante de l'UVSQ

Sylvie Vilter

L'Observatoire de la Vie étudiante de l'Université de Versailles Saint-Quentin en Yvelines a été créé fin 1992 par deux enseignants-chercheurs de sociologie. Dès

le début, son objectif était de réaliser des enquêtes par questionnaire permettant d'améliorer la connaissance des parcours d'orientation, des modes de vie et des devenirs professionnels des étudiants. A partir de 1997, il a régulièrement mobilisé les données administratives des inscriptions étudiantes, afin d'analyser les parcours d'études et les résultats, en parallèle des enquêtes réalisées auprès des étudiants ou anciens étudiants de l'UVSQ. La systématisation des enquêtes d'insertion professionnelle et leur inscription dans un cadre national ont amené les universités à prendre au sérieux et à considérer de façon concrète la question des compétences et des métiers associés aux formations qu'elles proposaient. L'explicitation des diplômes en termes de compétences et de métiers est un élément crucial dans l'information des étudiants et lycéens, leur permettant d'estimer de façon concrète vers quoi débouche la formation qu'ils envisagent.

Difficultés de mise en uvre de la réforme de la formation technique et professionnelle en Égypte

Mariannick Urvoy

Suite à l'élaboration en 2002 d'un «Document Stratégique», rédigé par une équipe d'experts de la Banque Mondiale et de l'Union Européenne à la demande du Gouvernement égyptien, un projet européen d'Assistance à la mise en uvre de la Réforme de la Formation Technique et Professionnelle en Égypte est en cours d'achèvement en 2012.

A l'heure du bilan, si les résultats sont indéniables en termes d'amélioration de la qualité de la formation, il apparaît en revanche peu probable que la loi-cadre et la structure institutionnelle du futur système de Formation Technique et Professionnelle décentralisé et centré sur les besoins du marché de l'emploi, telle qu'envisagée dans le cahier des charges du projet, puisse voir le jour d'ici la fin de l'année. Il faut toutefois reconnaître que la mise en place d'une réforme, quelle qu'elle soit, est un processus lent et difficile.

Troisième partie: Classifications et nomenclatures

A côté des classifications socio-professionnelles, dont le premier enjeu est de fournir une information à l'État, dans une perspective de planification des ressources humaines, un second type d'enquête, plus qualitatif, vise à répondre à un besoin d'information des acteurs économiques, mais aussi des individus et des

familles, sur la nature des emplois et des métiers. Ces enquêtes débouchent sur la production de répertoires et de fiches, proposant une description du contenu des activités de travail. Nomenclatures, classification, répertoires, sont des outils complémentaires, mais distincts.

Les trois papiers regroupés dans cette section illustrent le travail de classification, en mettant en lumière deux utilisations différentes. Le premier est écrit par une utilisatrice de nomenclatures qu'elle ne produit pas, mais qu'elle est amenée à interpréter et éventuellement à ajuster à ses besoins. Les deux autres présentent le travail d'agences pour l'emploi (l'Agence Nationale de l'Emploi algérienne, et l'Office National pour l'Emploi libanais), à la fois producteurs de nomenclatures et de fiches descriptives, et utilisateurs de ces mêmes nomenclatures et descriptions.

La classification des métiers: quelle nomenclature utiliser?

Choghig Kasparian

D'une manière générale ces classifications professionnelles reposent sur la nature des tâches à l'intérieur d'une entreprise et le degré de responsabilité dans l'accomplissement de ces tâches (certaines nomenclatures tiennent compte aussi du statut ou du secteur). Mais étant donnée l'évolution rapide de la division du travail et de la nouvelle économie, la création de nouveaux secteurs économiques et des tâches de plus en plus pointues et diversifiées, ces nomenclatures, malgré les efforts de mise à jour, sont vite dépassées et ne permettent plus la saisie correcte des métiers disponibles sur le marché. Dans le cadre de cette présentation, l'auteur s'est efforcée de répertorier, de structurer et de catégoriser autant que possible, les différentes situations et les multiples difficultés rencontrées lors de l'exploitation des informations recueillies dans le cadre d'enquêtes réalisées au sein de l'Observatoire Universitaire de Recherche Socio-Economique de l'USJ.

La classification des métiers et des professions au Liban

Dolly Feghali, Hussein Chalhoub

L'Office Nationale de l'Emploi (ONE), conscient de l'importance de la classification des métiers pour l'emploi et la formation, a placée cette tâche en tête de ses priorités dès sa création en 1977, au service des objectifs qui lui ont été

assignés - à savoir «définir et appliquer la politique de l'emploi au Liban». Il est donc apparu d'emblée essentiel de penser cette classification en lien avec les missions fondamentales de l'Office.

La classification des métiers et des professions vise à unifier les descriptions et dénominations des professions, ainsi qu'à faciliter la tâche des bureaux d'emploi dans le travail de mise en correspondance de l'offre et de la demande, le recueil, l'ordonnancement, la publication, l'échange d'informations et de données statistiques, de recherches et d'études sur la main d'uvre, le traitement des données concernant le marché du travail, l'élaboration de programmes de formation fondés sur une connaissance précise des besoins, et enfin la définition de grilles des salaires tenant compte des différents aspects de chaque activité professionnelle. Dans leur communication, les auteurs expliquent la méthodologie suivie pour la classification des métiers et professions et les domaines d'utilisation des classifications ainsi produites.

Projet de réalisation de la Nomenclature Algérienne des Métiers et Emplois

Samia Haridi

Dans le cadre de la mise en uvre de son programme de modernisation, l'Agence Nationale de l'Emploi (ANEM), grâce à la mise en uvre de l'accord de coopération avec son homologue français Pôle-Emploi, a décidé de réaliser une Nomenclature Algérienne des Métiers et Emplois (NAME). L'objectif est de permettre le développement d'un outil opérationnel commun aux différents intervenants sur le marché du travail et de mieux répondre aux besoins d'information des acteurs économiques. La nomenclature des secteurs d'activités actuellement utilisée ne permet en effet pas d'appréhender finement les métiers recherchés ni les compétences disponibles sur le marché. La coopération ANEM/ Pôle Emploi vise à adapter au contexte algérien les fiches élaborées dans le contexte français. La communication présente la méthode de travail et les actions développées dans le cadre de cette coopération.

Quatrième partie: L'information sur les métiers et les formations. Expériences françaises

Les trois organismes présentés dans cette section ont vu le jour dans des contextes différents, pour des fins différentes, et ont développé des outils et des méthodes de travail correspondant chacun à une mission spécifique. L'Office national d'information sur les enseignements et les professions (Onisep) et le Centre d'études et de recherches sur les qualifications (Cereq) ont été créés par le même décret, en 1970. Le second était alors pensé comme venant en appui au premier. Le contexte était celui de la préparation du 5e plan. En période de plein emploi, la formation était vue comme un outil de modernisation, par l'amélioration de la qualification. En 1985, le Cereqdevient un établissement public distinct, et il se détache des sciences de l'éducation pour se rapprocher des économistes, et plus tard des sociologues du travail. Les Oref, Observatoires Régionaux Emploi Formation, naissent deux décennies plus tard, au tournant des années 1990, dans le contexte de la politique de décentralisation, pour répondre à la mission d'aide à l'emploi et de développement de la formation professionnelle que les régions doivent prendre en charge. On ne peut donc comprendre les orientations de ces trois organismes sans avoir en mémoire les circonstances de leur naissance, le cadre institutionnel dans lequel ils s'inscrivent, les partenariats qu'ils mettent en uvre, mais aussi les évolutions ultérieures, en lien avec celles des politiques publiques de l'emploi et de la formation.

Le Céreq et ses apports sur les métiers et leur codification

Bernard Fourcade

Le Céreq (Centre d'études et de recherche sur les qualifications), établissement public sous la tutelle des ministères de l'Éducation nationale et du Travail, assure la production de statistiques sur l'insertion des jeunes, la formation continue, les caractéristiques des secteurs économiques, et de recherches et études sur les systèmes de certification et l'analyse du travail. Il est composé de trois départements: «Entrées et évolutions dans la vie active», «Formation et certification», «Travail, emploi, professionnalisation». La connaissance des métiers est, depuis ses débuts, au centre des activités du Céreq. Le Répertoire Français des Emplois (RFE) et les Enquêtes Génération sont ses deux dispositifs majeurs d'enquête. La communication a présenté un bilan du premier, réalisé entre

1974 et 1982, y compris de ses défauts et des critiques qui lui ont été adressées. Sont ensuite présentées les enquêtes Génération et la méthodologie adoptée, d'analyse longitudinale de l'insertion des jeunes sur le marché du travail. L'auteur conclue sur les enseignements à tirer de ces expériences.

L'Onisep et l'information sur les métiers

Gérard Roche

L'Office National d'Information sur les Enseignements et les Professions (Onisep), établissement public à caractère administratif sous tutelle du ministère de l'Éducation nationale et du ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche, a pour mission d'élaborer et de mettre à la disposition du public les outils nécessaires à l'information et à l'orientation pour une meilleure connaissance des formations et des activités professionnelles. Il publie des informations sur les métiers d'une part, sur les formations d'autre part, à destination des conseillers et des équipes pédagogiques des établissements secondaires ainsi que des élèves et des étudiants. Il multiplie les rencontres avec le public étudiant pour donner à comprendre les nouveaux métiers. Il alimente deux bases de données: une base IDEO (Information Documentation Edition ONISEP), qui sert de support pour la diffusion des données (en ligne, sur CD-ROM, sur papier); et une base documentaire interne (Réservoir Doc), qui sert à la constitution de dossiers. Les informations, collectées à partir d'une variété de sources (institutionnelles, professionnelles, presse économique), sont organisées sous forme de dossiers thématiques. Une nouvelle fiche est créée pour un «métier émergent» lorsqu'une dénomination est stabilisée et que les activités dévolues à ce nouveau métier représentent une part substantiellement différente de celles d'un autre métier proche.

Les missions des observatoires régionaux Emploi Formation - OREF

Luc Chevalier

Les Observatoires Régionaux Emploi Formation (Oref) se différencient d'un côté du Céreq par une approche et une analyse régionales des relations formation emploi au service direct des acteurs du local; de l'autre de l'Onisep par le fait qu'ils

n'ont pas de mission d'information sur les métiers, mais doivent plutôt, par leurs travaux, contribuer à alimenter l'élaboration de cette information en direction du public. Ils éclairant les acteurs régionaux (conseil régional, services décentralisés de l'État, rectorat d'académie, maisons de l'emploi, entreprises, syndicats, etc). Ilsjouent un rôle essentiel d'assembleur de données en réponse aux attentes exprimées par ces acteurs, en favorisant une réflexion collective, à l'écoute des différents points de vue. Ils sont aussi producteurs de données et d'analyses sur la relation formation-emploi, sur les besoins en formation. Ils construisent des indicateurs de suivi conjoncturel mis à jour annuellement, qui leur permettent d'identifier les spécificités des systèmes d'emploi inscrits dans des territoires. Ils réalisent des synthèses documentaires, construisent des diagnostics en matière d'emploi, enquêtent sur les parcours professionnels, en vue d'accompagner le processus de décision.

ملحق ٢: برنامج ندوة التأهيل، الكفاءة، والمهن
كيفية تحسين معرفة احتياجات سوق العمل

اليوم الأول

الجلسة الأولى: وضع سوق العمل بالنسبة إلى خريجي الجامعات في لبنان ومصر

- إشراف ومناقشة: عدنان أمين، الجامعة اللبنانية
- نجيب عيسى، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية
  حاملو الشهادات العليا وسوق العمل في لبنان (باللغة العربية)
- منى عامر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
  بنية سوق العمل في مصر
- مناقشة

الجلسة الثانية: أي تدريب ولأية احتياجات؟

- إشراف ومناقشة: كميل عساف، جامعة القديس يوسف
- علي موسوي الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية
  خريجو العلوم الإنسانية وسوق العمل: وضع خريجي الجامعة اللبنانية (باللغة العربية)
- سيلفي فيلتار، جامعة فرساي سان كانتن، قسم علم الاجتماع، مرصد الحياة الطلابية
  مستقبل حاملي شهادات الماجستر من جامعة فرساي سان كانتن: تقديم أبحاث مرصد الحياة الطلابية
- ماريانيك اورفوى، مستشارة مستقلة
  صعوبات تطبيق سياسة تدريب مهنية في مصر
- مناقشة

الجلسة الثالثة: مسألة تصنيف المهن

- إشراف ومناقشة: حسان حمدان، الجامعة اللبنانية
- ش. كسباريان، جامعة القديس يوسف
  المهن الجديدة ومصير طلاب جامعة القديس يوسف
- سامية حريدي، الوكالة الوطنية للعمل، الجزائر
  مشروع تصنيف المهن في الجزائر
- ممثل عن الوكالة الوطنية للعمل في وزارة العمل اللبنانية (للتحديد)
  تصنيف المهن وعمل الوكالة بالنسبة للتوظيف في لبنان
- مناقشة

اليوم الثاني

الجلسة الرابعة: أي إعلام عن التدريب والمهن؟

- إشراف ومناقشة: برنارد فوركاد، جامعة تولوز
- برنارد فوركارد (جامعة تولوز كابيتول)
  مركز الدراسات والبحث عن العمل والتأهيل (Cereq)، تدوين المهن (الفهارس) والأبحاث حول المهن في فرنسا
- جيرار روش، Onisep، باريس
  الهيئة الوطنية للإعلام عن العمل والمهن (Onisep)
- لوك شوفليي، باريس
  المكاتب الاقليمية للعمل والتأهيل (Oref)
- مناقشة

الختام: طاولة مستديرة

- كيف نرى إنشاء مرصد للمهن والكفاءات في لبنان؟

... مقدمة النقاش
برنارد فوركارد (جامعة تولوز)، سلوى ناكوزي (مكتب الشرق الأوسط)، وكل المشاركين

Programme de la Table-Ronde
Formation, Qualification, Métiers:
Comment améliorer l'information
sur les besoins du marché de l'emploi

Premier jour:

Première séance: *La situation du marché de l'emploi pour les diplômés: Liban, Égypte*

- Modérateur: Adnan al-Amine, Université Libanaise
- Najib Issa, Université Libanaise
  Les diplômés du supérieur et le marché de l'emploi au Liban (en arabe)
- Mona Amer, Université du Caire
  Structure du marché de l'emploi en Égypte
- Discussion

Deuxième séance: *Quelle formation, pour quels besoins*

- Modérateur: Hassan Hamdane, Université Libanaise
- Ali Moussaoui, Université Libanaise
  Les diplômés de sciences sociales et le marché du travail (le cas des diplômés de l'UL) (en arabe)
- Sylvie Vilter, Université de Versailles Saint-Quentin,
  Le devenir des diplômés de master à l'UVSQ, présentation des enquêtes de l'Observatoire de la Vie Étudiante
- Mariannick Urvoy, consultante indépendante, Le Caire
  Les difficultés de la mise en oeuvre d'une politique de formation professionnelle en Égypte
- Discussion

Troisième séance

- Modérateur: Camille Assaf, Université Saint-Joseph
  La question de la classification des métiers
- Choghig Kasparian, Université Saint-Joseph
  Les nouveaux métiers et le devenir des étudiants de l'USJ
- Samia Haridi, Agence Nationale pour l'Emploi (Algérie)
  Le projet de classification des métiers en Algérie
- Dolly Feghali & Hussein Chalhoub, Office National pour l'Emploi, Ministère du Travail (Liban)
  La classification des métiers et l'action de l'agence pour l'emploi au Liban
- Discussion

Deuxième jour

Quatrième séance

- Modératrice: Salwa Nacouzi, Agence Universitaire de la Francophonie
  Quelle information sur les formations et les métiers
- Bernard Fourcade, Université de Toulouse Capitole, Cereq
  Le Centre d'Etudes et de Recherche Emploi et Qualification, la codification (les répertoires) des métiers, et les enquêtes métiers
- Gerard Roche, Onisep, Paris
  L'Office National d'Information sur l'Emploi et les Professions
- Luc Chevalier, Carif-Oref Rouen
  Les Observatoires Régionaux Emploi Formation
- Discussion

Conclusion

- Table-ronde
  Comment concevoir un observatoire des métiers et des qualifications au Liban?
- Modératrice: Elisabeth Longuenesse
  Introduction au débat
- Bernard Fourcade (Université de Toulouse Capitole), Salwa Nacouzi (AUF, Bureau Moyen-Orient)
  Avec les intervenants et les participants à la table-ronde.

Liste des participants à la Table-Ronde

1. Intervenants

Liban

- Hussein Chalhoub, Office National pour l'Emploi (ONE), Ministère du Travail
- Najib Issa, Institut des Sciences sociales, Université Libanaise
- Dolly Feghali, Office National pour l'Emploi, Ministère du travail
- Choghig Kasparian, Observatoire Universitaire de Recherches sociales et économiques, Faculté des Sciences humaines, Université Saint-Joseph
- Ali Moussaoui, Institut de Sciences sociales, Université Libanaise
- Salwa Nacouzi, Bureau Moyen-orient de l'Agence Universitaire de la Francophonie

Égypte

- Mona Amer, Faculté d'Economie et de Sciences politiques, Filière francophone, Université du Caire
- Mariannick Urvoy, consultante indépendante, Le Caire

Algérie

- Samia Haridi, Agence Nationale pour l'Emploi (ANEM)

France

- Luc Chevalier, Carif-Oref Rouen
- Bernard Fourcade, Université de Toulouse-Capitole, Centre d'Etudes et de Recherche sur l'Emploi et les Qualifications (Cereq)
- Gérard Roche, Office National d'Information sur l'Emploi et les Professions (Onisep), Paris
- Sylvie Vilter, Responsable de la Direction de la Réussite et de l'Insertion professionnelle et de l'Observatoire de la Vie Etudiante (DRIP-OVE), Université de Versailles Saint-Quentin en Yvelines

2. Modérateurs

- Camille Assaf, Institut de Gestion, Université Saint-Joseph
- Adnan El-Amine, Association Libanaise pour les Etudes en Sciences de l'Education, Université Libanaise
- Hassan Hamdane, Institut de Sciences sociales, Université Libanaise
- Elisabeth Longuenesse, Institut français du Proche-Orient, Beyrouth

مؤتمرات وأنشطة

فكرة مؤتمر العمر الثالث: التحولات، الحقوق والسياسات[1] ومحاوره

مها كيال[2]

أن يكون كبير السن إبن زمانه، يعني أن يعيش ما بعد الزمان، من خلال تخلصه من كل ما يميت لينفتح على النور والحب اللذين لا يموتان. فبهما، يمكن للانسان الهرم أن يبقى حاضرا مهما كانت تجارب عمره، ليرحب بكل البشر وكل الاعمار، وعندما تدق الساعة، يموت وهو حي.
غوستاف تيبون *Gustave Thibon (L'équilibre et l'harmonie)*

لا شك أن مفهوم الشيخوخة عصي على التحديد، ذلك أن النسبية الثقافية التي يتمتع بها تختلف من شخص إلى آخر ومن عصر إلى آخر ومن مجتمع إلى لآخر. والنسبية الثقافية لمفهوم الشيخوخة لا تختلف عن نسبية التحديد البيولوجي لها، إذ لا توجد معايير

(١) مؤتمر وطني نظمه معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) بالتعاون مع مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع، بلدية طرابلس، مؤسسه الصفدي، جمعية العزم والسعاده. استمر المؤتمر ثلاثة أيام (الثلاثاء، الأربعاء والخميس في ١١، ١٢)، وعقد في معهد الفنون الجميلة ـ الجامعة اللبنانية ـ أول ضهر العين
أما أعمال المؤتمر التي شارك في تقديمها ٢٨ باحثا أكاديميا فلقد طبعت في كتاب صدر عن أعمال المؤتمر قام بتحريره: عاطف عطية ومها كيال.

(٢) منسقة المؤتمر

بيولوجية ثابتة تحدد هذه المرحلة. فالأفراد والفئات الاجتماعية، وحتى المجتمعات، تختلف في تحديد أنماط شيخوختها وفي مقاربة هذه الأنماط على المستويات كافة.

إن تحديد مفهوم الشيخوخة النسبي وديناميّة تغيره، شيء، وتحديده عمريا، شيء آخر. وعليه، فقد إعتبرت منظمة الصحة العالمية أن سن الخامسة والستين هو الحد الفاصل بين النشاط العملي اليومي والتقاعد. وهو الحد الذي يعرف ببداية العمر الثالث (منظمة الصحة العالمية (OMS) (KHALIFA Ahmed).

الشيخوخة والاهتمام الأممي

لو تتبعنا تاريخيا تنامي الاهتمام بموضوع هذه المرحلة العمرية عالميًا، لوجدنا أنه يعود إلى العام ١٩٤٨ حين أصدرت الأمم المتحدة شرعة حقوق المسنين. وتدرج بعدها الاهتمام العالمي بكبار السن وحقوقهم في مسار طويل من المؤتمرات العالمية التي تتالت بوتيرة مؤتمر كل أربع سنوات. وهو الأمر الذي دفع الجمعية العمومية للامم المتحدة العام ١٩٩٢ إلى إعلان الأول من تشرين الأول من كل سنة يومًا عالميًا للاحتفال بكبار السن (Les Nations Unies et le Vieillissement).

بعدها، وفي مدريد، إنعقد المؤتمر العالمي الثاني للأمم المتحدة في نيسان ٢٠٠٢. وظهر في هذا المؤتمر الاهتمام الكبير بمسألة الشيخوخة، إن كان على مستوى الفرد، أو على مستوى الشعوب، بهدف مساعدة الدول والمجتمعات على رسم سياسات تضمن للمسنين الاستمرار في تقديم مساهماتهم للمجتمع وفق قدراتهم. لن نتوسع أكثر في عرض الشق التاريخي الأممي للاهتمام بالشيخوخة بكل تفصيلاته؛ إلا أن المؤتمر العالمي الأخير الذي إنعقد في ديجون Dijon/ فرنسا، في كانون الثاني من العام ٢٠١٢ قد بين أن إشكاليات هذه الفئة العمرية لا تقتصر على البلدان المتقدمة في الشمال فحسب، بل تمس أيضا، مجتمعات الجنوب. كما وتتوقع الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين ستتراوح أعمارهم الـ ٦٠ وأكثر ستصل إلى ٢ مليار بحلول عام ٢٠٥٠. (NODE-LANGLOIS Fabrice. 2002)

أمام هذا الواقع الديمغرافي، وأمام الواقع الإنساني لهذه الشريحة العمرية كثرت التساؤلات حول مسائل مجتمعية متعددة من أهمها:

١. مستقبل الحماية الاجتماعية لهذه الشريحة التي تتنامى،
٢. المواطنة، المشاركة السياسية والاندماج الاجتماعي لهذه الفئة الاجتماعية
٣. الحق الديمغرافي، الاجتماعي، الاقتصادي، الفلسفي/ النفسي لكبار السن
٤. العمل التطوعي في الجمعيات والهيئات المدنية لفئات العمر الذهبي
٥. التحديات المجالية للشيخوخة (المدن الصديقة لكبار السن، سلطة واستقلالية السكن)
٦. أخلاقيات العمل الاجتماعي
٧. التمريض والصحة
٨. .....

وكلها من المواضيع التي تحاول أن تصوب مسار تقديم الخدمات الاجتماعية في المجتمع ليصير أكثر تنظيمًا في خدمة كل الأعمار، وفق سياسات ترتبط بالتحولات التي تطالهم مجتمعيًا، وذلك من أجل حمايتهم على المستوى الإنساني الفردي، كما وحماية المجتمع بمؤسساته وتطلعات العاملين على تنميته.

الشيخوخة بين العمر الثالث والعمر الرابع

لا شك أن الكثير من الدول، وبسبب ارتفاع معدلات عمر الإنسان نتيجة التقدم الصحي، قد باتت تميز اليوم بين فترتي العمر الثالث والعمر الرابع من مرحلة الشيخوخة.

يقصد بالعمر الثالث الفترة العمرية الممتدة ما بين ال ٦٠ وال ٧٥؛ وهي الفترة التي تعتبر اليوم مرحلة عمرية ممتدة بين النضج والشيخوخة. أما العمر الرابع أو الشيخوخة المتقدمة فهي الفترة التي يصبح خلالها الإنسان غير مستقل في ممارسة حياته اليومية.

إن إعادة تقسيم المراحل العمرية على هذا الشكل عائد لأسباب متنوعة، نذكر منها على سبيل المثال، نظام التقاعد الذي بات يغطي شريحة إجتماعية واسعة ما زالت تنمو عدديًا بشكل مضطرد بات يؤثر على علاقات الإنتاج بين الفئات العمرية في المجتمع، ويشي بخلق مآزق هامة في تمويل نظام التقاعد.

من الملاحظ، بالاضافة إلى البعد الاقتصادي، أن تنامي متوسط العمر المتوقع للإنسان، وعيشه بشكل أفضل بسبب تطور نظام الحياة وإرتفاع مستوى المعيشة، قد دفع

الكثير من الباحثين إلى التفكير بأشكال جديدة من العمل والعمالة لهذه الفئة الاجتماعية لأسباب نفسية وإجتماعية وإنتاجية أيضًا.

الشيخوخة والاهتمام المحلي

لكل مجتمع خصوصياته المجتمعية في التعاطي مع ظاهرة إجتماعية عالمية الطابع، خصوصًا بسبب حيثيات ضغوط هذه الظاهرة في بيئته الاجتماعية.

لا بد من الاعتراف أن المجتمع اللبناني هو من أكثر المجتمعات المحلية العربية في تحولاتها نحو الفردانية بسبب الكثير من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو من أكثر البلدان العربية نموًا على المستوى الصحي. لكنه أيضًا من أكثر البلدان المحلية التي تشهد حراكًا ديموغرافيًا وهجرة للكثير من شبابه. وهو من أكثر البلدان العربية التي تشهد خللاً في ميزان تناميه الديمغرافي لصالح الفئات الفقيرة والمهمشة تنمويًا بسبب البعد الثقافي الذي يحكم إجتماعيًا وثقافيًا وتنمويًا هذا الموضوع.

من المسلم به وضوح ظاهرة الشيخوخة في المجتمع اللبناني. وبدأت تعقيداتها تبرز على المستوى الفردي، الأسري وحتى الاجتماعي. وإذا تبصرنا قليلاً، وبشكل أعمق، فإننا سنصل إلى حقيقة جلية تتمظهر في التأثير السلبي على المستوى الاقتصادي في البلاد.

لقد تم في لبنان، وبسبب تنامي هذه الظاهرة، تأسيس الهيئة الوطنية الدائمة لرعاية المسنين التي تأسست سنة ١٩٩٩. كما زاد الاهتمام بانجاز المشروع الوطني لضمان الشيخوخة. وسارعت وزارة الشؤون الاجتماعية باصدار التقرير الوطني حول الخدمات المتوفرة لكبار السن، (وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠١٠)، وفيه الكثير من الاحصاءات التي تطال واقع الرعاية الاجتماعية والصحية لهذه الفئة الاجتماعية. لكننا ما زلنا نفتقر للكثير من الأبحاث والدراسات التي تطال مرحلة العمر الثالث تحديدًا؛ هذه المرحلة التي نخسر خلالها فئة إجتماعية ناشطة قادرة على البناء والعطاء، ما زلنا نركنها لمصيرها. وهو المصير الذي لا بد وأن يشكل عبئًا ليس على مستوى الفرد فحسب، بل أيضًا على مستوى المجتمع ككل.

العمر الثالث مؤتمرا وطنيا

تشكل دراسة مرحلة الشيخوخة عملاً متنوع الميادين في المقاربات البحثية. وجريا على عادته في كل سنة دراسية، إفتتح معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (الفرع الثالث) خلال عام ٢٠١١ محور بحث وتفكير ضمن رصيد التدريب على البحث الاستقصائي. وصدر منه الكتاب الأول. وشارك في عقد أبحاثه، د. يوسف كفروني ود. إميل مارون، ود. سوسان يونس.

ولأهمية هذا الموضوع وتشعب مجالاته البحثية تمّ البحث في التحضير لهذا المؤتمر الوطني الذي سيهتم بدراسة أوسع لموضوع العمر الثالث على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي، النفسي، المؤسساتي، الصحي، والمدني. ولقد خصص لكل بعد من هذه الأبعاد محورًا من محاور المؤتمر.

محاور مؤتمر العمر الثالث: التحولات، الحقوق والسياسات

إمتد المؤتمر على مدار ثلاثة أيام: الثلاثاء، الأربعاء والخميس ١١ و١٢ و١٣/ ٢/ ٢٠١٤، في مبنى معهد الفنون الجميلة (الفرع الثالث) في الجامعة اللبنانية.

- **في المحور الأول:** تمّ الحديث عن واقع التنامي للشيخوخة والتدخلات العالمية والمحلية تجاه هذا الواقع، كما تمّ التركيز على البعد الثقافي في علاقة المجتمع مع الشيخوخة سواء في الصحف، الإعلانات، كما وفي الفن التصويري.

  المحاضرون: د. عاطف عطية، د. مها زراقط، د. هند صوفي، د. مها كيال.

- **في المحور الثاني:** تمّ تناول التمايز الكبير بين المقاربات الاحصائية والاجتماعية التي يختلف ضمنها المسن وفق متغيرات مجتمعية عدة، لا يظهرها الرقم في الأبحاث الاحصائية. كما تمّ عرض دراستين إجتماعيتين لحالات المتقاعدين في الجامعة اللبنانية، وفي منطقة ريفية (حالة بطرام ـ الكورة)

  المحاضرون: د. علي موسوي، د. علي بزي، د. ليليان ديب دعيبس.

- **في المحور الثالث:** تمّ التطرق للواقع النفس ـ اجتماعي للمسن، من خلال دراسات ميدانية ثلاث، تناولت الأولى أهمية الروابط المنزلية مع التقدم في العمر. أما الثانية،

فتحدثت عن واقع الحالة النفس ـ إجتماعية للمتقاعدين في الجنوب اللبناني، وأخيرا، تطرقت الورقة البحثية الثالثة لواقع المسنين في قرية لبنانية ساحلية (حالة الدامور).

المحاضرون: د. ماكي المعلوف، د. سحر حجازي، د. إميل مارون.

- في المحور الرابع: تناولت الورقتان الأولى والثانية موضوع كبار السن وفق أنظمة التقاعد، وقضية التشريعات الاجتماعية لحماية كبار السن في لبنان. أما الورقة الثالثة فتحدثت عن الفرق بين التشريعات القانونية والإرتباطات الأسرية، وتناولت الورقة الأخيرة في هذا المحور مسألة كبار السن والإعاقة.

المحاضرون: د. إبراهيم مارون، الأستاذ إسكندر حداد، د. هويدا الترك، د. نواف كبارة.

- في المحور الخامس: تمّ التطرق لموضوع المسن والصحة. حاولت الورقة الأولى إبراز أهمية تطبيق السياسات العامة التي تساعد في تمكين كبار السن من خلال المحافظة على عيشهم الكريم من حيث الصحة المثلى ونوعية الحياة الجيدة والسعيدة. وتحدثت الورقة الثانية عن الأمراض النفس إجتماعية عند كبير السن. أما الورقة الثالثة فركزت على أهم القواعد الصحية التي تؤمّن للمسن العيش بشكل سليم.

المحاضرون: د. رياض مدني، د. ناظم باسيل، د. فرانسوا صهيون.

- في المحور السادس: تمّ تناول موضوع الديموغرافيا والتشيّخ في لبنان، كما مسألة العمر الثالث ودوره في تفعيّل عملية التنمية، إضافة لموضوع كبار السن ودورهم كدينامية فاعلة لكنوز بشريه، ولقد إتخذ هذا الموضوع مدينة البترون، كدراسة حالة حقلية لبحثه.

المحاضرون: د. شوقي عطيه، د. كلود عطيه، د. سوسان يونس فدعوس.

- في المحور السابع: تمّ البحث في واقع دور المسنين: أنظمتها وتنوعاتها بالنسبة لكبار السن، ولقد تمّ اختيار دراسة حالة دور المسنين في منطقة لبنان الشمالي، كما تمّ التطرق في هذا المحور، لدور وزارة الشؤون الاجتماعية في مسألة رعاية كبار

السن في لبنان. أما الورقة الأخيرة، فلقد عرضت لواقع الجمعيات الأهلية المعنية بكبار السن في لبنان من خلال تجربة وزارة الشؤون الاجتماعية. ولقد قدّمت خلال هذا المحور تجربة جمعية العمر المديد لتبرز مدى أهمية إنشاء أندية بالنسبة لكبار السن في لبنان.

المحاضرون: د. مارلين حيدر نجار، د. فداء المصري، د. ماريانا الخياط صبوري، الأستاذة نسرين اللبنان.

- **المحور الثامن**: ركزت أوراق هذا المحور على أهمية تحولات المجال في مدن العمر الثالث، على أهمية جامعات العمر الثالث، وعلى أهمية تطوير سبل المشاركة الاجتماعية والتقنية بالنسبة لكبار السن، وأخيرًا تمّ البحث في أهمية الرياضة لهذه الفئة العمرية من خلال دراسة ميدانية لرواد منطقة عين المريسه في بيروت.

المحاضرون: د. مصباح رجب، د. ماهر مرعبي، د. نديم منصوري، د. معضاد رحال.

- **الجلسة الختامية**: خصّصت لإدارة نقاش حول المسائل التي تمّ طرحها خلال المؤتمر بتشعبات ميادينها ومواضيعها، ليستخلص منها توصيات من أجل تبيان مدى أهمية بناء سياسات جديدة في المجتمع اللبناني تتماشى مع التحولات المجتمعية التي تعيشها هذه الفئة العمرية في لبنان.

أدار النقاش وصاغ المقترحات: د. علي موسوي

المراجع

- وزارة الشؤون الاجتماعية (٢٠١٠)، التقرير الوطني حول الخدمات المتوفرة لكبار السن، بالتعاون مع برنامج السكان والتنمية، صندوق الامم المتحدة للسكان، مصلحة الشؤون الاسرية في وزارة الشؤون الاجتماعية

http://www.unfpa.org.lb/Documents/National-report-on-elderly-services-in-Lebanon-050.aspx

- Gustave Thibon, L'équilibre et l'harmonie.
http://www.dicocitations.com/citations-mot-vieillesse.php
- KFALIFA Ahmed: La gériatrie pratique.
http://geriatrie.webs.com/gnralits.htm
- Les Nations Unies et le Vieillissement,
http://www.unac.org/aipa/unquestf.html
- Rapport de la deuxième assemblée mondiale sur le vieillissement.
www.hrea.org/erc/.../Madrid-Plan-of-Action-on-Aging_fr.p
- NODE- LANGLOIS Fabrice, 2002: 2050: La Planète des Vieux, Le Figaro, April 8, http://www.globalaging.org/waa2/articles/planetevieux.htm

صورة ١ و٢ من أجواء المؤتمر

ترامواي بيروت: ناظم المدينة وشريانها الحيوي

زينة زمزم[١]
محب شانه ساز[٢]

أطلق فريق الأبحاث والدراسات الأنتروبولوجية (GREA) (الفرقة البحثية ـ إنسان) المؤسس منذ ثلاث سنوات (في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول)[٣] برنامج أبحاث

(١) طالبة في السنة المنهجية الثالثة في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول ـ الجامعة اللبنانية، عضو ناشط في الفرقة البحثية (إنسان) منذ مطلع العام الدراسي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤. حائزة على إجازة في الإعلام من كلية الإعلام والتوثيق ـ الفرع الأول ـ الجامعة اللبنانية. منسقة عامة في مجلة موزاييك الهندسية المتخصصة. المدير الفني في وكالة زيال للإعلانات (Advertising - Ziel Agency).

(٢) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول ـ الجامعة اللبنانية، منذ ٢٠٠٥، حائز على دكتوراه مزدوجة الإشراف (cotutelle) في العلوم الاجتماعية، إختصاص علم الإنسان، من الجامعة اللبنانية معهد العلوم الاجتماعية، وجامعة ليون ٢ تنوير، فرنسا، كلية علم الاجتماع وعلم الإنسان، عام ٢٠٠٤. باحث مشارك في بيت الشرق والمتوسط (MOM) UMR 5647 C.N.R.S. مختبر أركيوريان Archéorient ليون ـ فرنسا، برنامج المعدنيات في الشرق الأدنى، منذ ٢٠٠٤. مؤسس ومدير فريق الأبحاث والدراسات الأنتروبولوجية (GREA) (الفرقة البحثية ـ إنسان) في معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الأول، منذ ٢٠٠٩.

(٣) انطلقت فكرة تأسيس الفريق البحثي من تلمس الحاجة والرغبة في التفاعل والتعاون الجماعي، بما يفيد تكوين الطلاب بعامة وينضج مذكرات ورسائل وأطروحات طلاب الجدارة والدبلوم والدكتوراه بخاصة. بناء عليه دشن الفريق أولى أعماله بتنظيم حلقات بحثية دورية لعرض ونقاش وتصويب مشاريع الأبحاث الطالبية خلال العام الدراسي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠، ثم ما لبث ان أنشأ موقع إلكتروني خاص بأعضاء الفريق والطلاب الجدد (تنفيذا لصيغة: الطالب مساعد الطالب فضلا عن: الأستاذ مساعد الطالب) حيث يتم عرض عناوين المشاريع البحثية وموضوعاتها بما يسمح بأوسع تفاعل=

حول وسائل النقل في مدينة بيروت، من المتوقع ان يستمر لعدد من السنوات. بدأت المرحلة الأولى والتحضيرية من تنفيذ البرنامج في بداية هذا العام الدراسي ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ وامتدت طيلة خمسة أشهر، تمّ خلالها التعريف بالأبحاث المونوغرافية، وبطراتق مقاربتها، وفرادتها، على شاكلة محاضرات (C.M.) ألقيت لتكوين طلاب السنة المنهجية الثانية. ثم تمّ الانتقال إلى المرحلة الثانية للتمرس على الأعمال الموجهة (T.D) التي اتخذت ترامواي بيروت (١٨٩٠ ـ ١٩٦٤) موضوعا لها ومحورا لتدريب الطلاب على إجراء التحقيق وعلى عرض النتائج، ضمن أبحاث ميدانيّ أنتروبولوجيا المدينة والتكنولوجيا الثقافية. ونظرا لخاصية الموضوع: أي اندثار الترامواي كأداة، وانتفاؤه كواقعة مجتمعية راهنة، وجب العمل على تقفي الأثر وعلى إعادة التركيب الأتنو ـ أركيولوجية للتراث، على المستويين المادي والرمزي، متسلّحين بسؤال انطلاق إستشكالي واحد: ما هو داعي ومغزى اعتماد وسيلة نقل عامة كهربائية كالترامواي في مدينة بيروت، وكيف نفسّر اندثار هذه الوسيلة؟

بناء عليه عمل طلاب السنة الثانية على استقصاء ما يرتبط بموضوعهم في الشبكة العنكبوتية الإلكترونية (الأنترنت)، حيث عثروا على عددٍ قليلٍ من المقالات الصحفية ذات صلة، كما على بعض المواقع الإلكترونية الخاصة بنشر صور بيروت «القديمة» وأفلام الفيديو عنها، والترامواي من ضمنها. كما عمل بعضهم على تقميش، وتلخيص، وتحليل

= وتبادل للمعطيات والمراجع والأفكار... كما تبلور محور اهتمام بحثي حول القرابة المحلية يسهم فيه عدد من الطلاب منذ سنوات. أفضى العمل بهذا المنوال إلى تكوين خلية «نحل» بحثية إنتقلت من «العمل الجماعي الإفتراضي» («الإنترنت») إلى العمل الجماعي الفعلي (الفيزيائي ـ الحقلي) حين أقامت الفرقة تحقيقان حقليان جماعيان لانضاج عمل اثنين من اعضائها الطلبة في العام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١. استمر هذا «التقليد» حتى تاريخه متصاعدا، ليتبلور في مطلع العام الجاري (٢٠١٤) محور اهتمام ثان حول مسألة التكيف والاندماج (حيث يتحلق عدد من طلاب الجدارة والدبلوم لإنضاجه، يعمل بعضهم على موضوع التسلح بالشهادات العلمية كرافعة للتكيف والاندماج (الداخلي)، والبعض الآخر على تكيف الأكراد، والأثيوبيين الأفارقة، والشباب السوريين الوافدين قصرا، والبعض الأخير على إندماج الأرمن...) وها هو التحقيق حول ترامواي بيروت ينقل الفرقة إلى العمل البحثي الجماعي العام، لتوفير قاعدة من المعطيات ستشيد على أساسها مقاربة إحدى المشكلات المجتمعية الكبرى المتمثلة في «أزمة خيار النقل والإنتقال المتفاقمة في لبنان». يعمل مؤسس الفريق على تأمين المستلزمات المادية الضرورية التي تخول من تأسيس مختبر بحثي أنتروبولوجي دائم في معهد العلوم الاجتماعية.

مضمون عدد من الكتب التي تناولت بعض الجوانب من تراث المدينة، وعلى أرشيف الصحف المعاصرة لزمن الترامواي. وقام الطلاب بعرض ما لديهم بتقارير مكتوبة ألقيت على مسمع زملائهم. كما تمّت استضافة أحد السائقين السابقين للحافلات (الباص) التابعة لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، للتنور ببعض المعطيات، باعتباره أحد المعرّفين المخضرمين.

في الشهر السادس من العام الدراسي تمّ استدعاء أعضاء الفرقة البحثية ـ إنسان (وهم من طلاب المعهد بسنواته المنهجية كافة: إجازة، جدارة، دبلوم) لوضعهم على بينة من حيثيات البرنامج البحثي وموضوع التدرّب، وحدّدت خطوات المرحلة الثالثة، أي الأعمال التطبيقية (T.P.) المتمثلة بإجراء التحقيقات الحقلية (معاينات مباشرة وتصوير فوتوغرافي، إجراء مقابلات صوتية مسجّلة مع المسنّين والفئات المستهدفة).

نفذت الفرقة ثلاثة تحقيقات (طيلة شهرين من الزمن) في مناطق ثلاث (الدورة ـ الجمّيزة؛ حرش بيروت ـ ساحة الشهداء؛ ساحة الشهداء ـ المنارة) بما يشمل خطوط سير الترامواي ومحطاته كافة، بالإضافة إلى مُقابَلة مُصوّرة (فيديو) خاصة، ونادرة، إجريت مع أحد (المسنين المتقاعدين) السائقين السابقين لترمواي بيروت.

تمّ تكليف المشاركين في التحقيق بإعداد تقاريرهم الوصفية، وتبويب معطياتها ضمن عدد من العناوين (المسائل)، وإرسالها الى أحد طلاب السنة الثانية (المساهم في كتابة هذه الأسطر) الذي تولّى مهمّة معالجة التقارير والمعطيات كافة، بما يشكّل «بنك» للمعلومات يستصدر التقرير العالم الناتج عن كل تحقيق حقلي.

كانت التقارير العامة تعرض على عموم المشاركين في التحقيق، وتخضع للتصويب وللنقاش الذي كان ينتهي بتعيين مهام التحقيقات اللاحقة. تخلل هذه المرحلة تنظيم يوم عمل استضافت الفرقة خلاله شوقي الدويهي (عالِم إنسان، باحث في أنتروبولوجيا المدينة) لوضعه على بيّنة من عمل الفرقة ومن المعطيات المجمّعة والاستنارة بمعطياته.

جرى العمل على معالجة المعطيات الوصفية كافة، وأفضى تقاطع معطيات المعاينات الحقلية والذاكرة الشفهية من جهة، والصور الفوتوغرافية والمعطيات المكتوبة (أرشيف الصحف والكتب) من جهة أخرى، إلى إعادة تركيب «مشهد» الترامواي كواقعة مجتمعية كلية. ترجمت الفرقة إعادة التركيب هذه بإنتاجها أربع خرائط كبيرة لمدينة بيروت تبيّن

خطوط التراموای الأربعة (بمحطاتها كافة وبمسمياتها) التي كانت، بمثابة «شريان» يوصل المناطق «الطرفية» كافة بـ «قلب المدينة»، كما تبيّن المرافق الحيويّة الأخرى (المؤسسات الرسمية؛ المخافر؛ المدارس والجامعات؛ دور العبادة والمدافن؛ المستشفيات؛ الأسواق والخانات؛ المقاهي؛ «السينمايات») التي كانت تُنشأ وتبنى على جانبي خط سير الترامواي وعلى امتداده. بما يدعو للإستنتاج بأن الترامواي كان محور انبناء المدينة وناظمها.

عملاً بمبادئ الأنتروبولوجيا البصرية، عالجت الفرقة عشرات الصور الفوتوغرافية (الملتقطة في أزمنة ماضية متتابعة للترامواي في المدينة) محدّدة أزمنتها، ومعيّنة أمكنتها في نواحي المدينة، وعلى خطوط سير الترامواي الظاهرة على الخرائط (أي جرى العمل على ترميز كل من الصور بما يمكن من معرفة موقع المشهد واتجاه سير حافلات الترامواي على الخرائط المرمّزة بدورها).

تُوِّج التحقيق حول الترامواي، بمعرض أقيم في معهد العلوم الإجتماعية ـ الفرع الأول، طيلة خمسة أيام (٢٨/ ٠٤/ ٢٠١٤ ـ ٠٢/ ٠٥/ ٢٠١٤) لعرض المعطيات الوصفية وبعض النتائج (بالإمكانات المادية المتواضعة للفرقة والطلاب)، وحمل المعرض عنوان: ترامواي بيروت: ناظم المدينة وشريانها الحيوي، وضمّ أكثر من ٨٠ صورة فوتوغرافية، وأربع خرائط كبيرة، وعدد من النصوص والجرائد «القديمة»، بالإضافة لأفلام فيديو تبيّن الترامواي في مشاهد نادرة في المدينة على أنغام كتابات الراحل عمر الزّعنّي بصوت الفنان الراحل ابراهيم مرعشلي. تمّ إفتتاح المعرض بحضور مدير المعهد د. وليد حمية وعدد من الأساتذة، وحشد من طلاب المعهد وبعض من طلاب كلية الإعلام، والعديد من الزائرين، إلى جانب بعض وسائل الإعلام المرئي والمكتوب، التي أعدت ونشرت عدد من التحقيقات الصحفية حول المعرض.

الأهداف من تنظيم المعرض عديدة: تقديم إنموذج للتعليم لا يقتصر على التلقين[1]؛ تجسيد مبدأ التعلم التلمّسي (التعلم من خلال العمل)؛ تفعيل «روح الفريق»

---

(١) انظر بهذا الصدد، شانه ساز، ٢٠١٤، ص، ١١٨ ـ ١٢٢، «معهد العلوم الاجتماعية: المعلول والعلة، قراءة إثنوغرافية في الإنموذج الإجرائي الخاص»، في، العلوم الاجتماعية، مجلة دورية متخصصة تصدر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ص. ٩٩ ـ ١٣٤، العدد السابع عشر كانون الثاني / يناير، بيروت.

والعمل البحثي الجماعي؛ انتاج وتقديم معطيات تفيد لغير مقاربة، في غير سلك معرفي (Discipline) وميدان (Domaine).

شارك الفريق في لقاء من تنظيم جمعية تران ـ تران، بتاريخ ٠٢ ـ ١٠ ـ ٢٠١٤، في مقرها الكائن في بلدة بستيتا (قضاء جبيل)، حيث عرض نتائج تحقيقاته حول تراموای بيروت على عددٍ من الناشطين اللبنانيين في مجال النقل العام والباحثين الألمان العاملين على مسألة المواصلات في لبنان. كما شارك الفريق عارضا معطياته حول الترامواي، (بالصور والوثائق)، في المتحف المؤقت للقطارات في لبنان المنظم من قبل جمعية تران ـ تران في محطة القطارات الكائنة في منطقة الجميزة ـ بيروت بتاريخ ١٨ ـ ١٠ ـ ٢٠١٤.

يعمل الفريق على توفير الدعم المادي والمعنوي المناسبين بما يخوّل من إعادة إنتاج المعطيات الوصفية ونتائج التحقيق حول ترامواي بيروت بحلة جديدة، ستقدّم في معرض، لعدد من الأيام، يفتح أبوابه للعموم في مطلع العام الدراسي القادم، ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، في قصر الأونيسكو.

ينوي الفريق استكمال التحقيق حوال ترامواي المدينة الكهربائي، ووسائل النقل البديلة البترولية (باص، سيارات خاصة وعمومية...) خلال العامين الدراسيين المقبلين ٢٠١٥ ـ ٢٠١٦، على أن يتخلل التحقيق أيام عمل، وحلقات بحثية، وعروض شفهية ـ بصرية (حلقات تواصل)، ويتوج بالمنشورات (كتاب وعددٍ من المقالات).

رسم ١: عدد من أعضاء الفرقة
يتوسطهم شعار الفريق (من اليمين إلى اليسار):
عبد العزيز الكعود، زينة زمزم، عزة علامة،
محب شانه ساز (مؤسس الفريق)، زينة الرضا،
ملاك عفيف، ليلي برجاوي، أماني الدامرجي

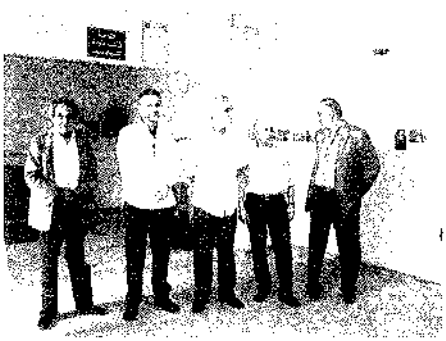

رسم ٢: الأساتذة حول افتتاح المعرض:
(من اليسار إلى اليمين): شوقي الدويهي (أستاذ
سابق في المعهد)، محب شانه ساز،
وليد حمية (مدير الفرع)،
موسى حمود (عضو مجلس الفرع)، قاسم كاوت

كتب سوسيولوجية

كلمة في كتاب

مها كيال

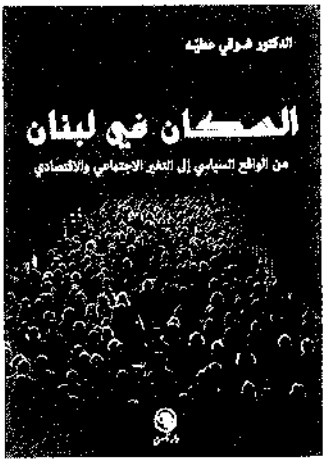

السكان في لبنان
من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي

شوقي عطيه،
دار نلسن للنشر ٢٠١٤، ٢٤٧ صفحة

كم نكون سعداء أمام الانتاج المعرفي، وكم نسعد أكثر إذا كان هذا الانتاج صنيعة من كان لي معه، في يوم من الأيام، نعمة التحاور المعرفي، لنتعلم، لنناقش، ولنعمق أكثر كيف نحفز العقل البحثي والموضوعي فينا، هو كطالب علم وقتها، وأنا كباحثة محاضرة، تسعى للمعرفة وتقدر منتجها.

لا شك أن شوقي عطيه، وهو مؤلف هذا الكتاب الذي نعرض هنا مضمونه، وننوّه بأهمية ما يطرحه من قضايا تتعلق بالسكان في لبنان، قد قدم بحثًا في غاية الأهمية، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وقد عنوَنَ كتابه «السكان في لبنان: من الواقع السياسي إلى

التغير الاجتماعي والاقتصادي». هذا العنوان يوحي بأن شوقي عطيه قد قرر، هو أيضا، مواصلة درب المعرفة التي لا يستطيع الباحث الفكاك منها إلا بالانتاج الفكري الذي يغني الذات ويراكم تجارب وخبرات هي التي تشكل في الواقع الثروة الانسانية الوحيدة الباقية عبر الاجيال.

لوعدنا للسوسيولوجيا، لبورديو ولباسرون تحديدًا، ولنظريتهما عن التوارث المعرفي، نقول، لا شك أن للزميل عاطف عطيه دورًا كبيرًا، أيضا، في توريث شوقي هذا الهم المعرفي الجميل.

إن أهمية ما قام به شوقي عطيه، في إختيار تخصص الديموغرافيا، كمجال لدراسته وانتاجه البحثي، هو أن هذا الاختيار قد جاء ليسد نقصًا حادًا في هذا التخصص، سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى الأبحاث العلمية في هذا المجال الشديد الأهمية والخطورة في آن، لا سيما وأننا في مجتمع ما زلنا نعاني ضمنه شديد المعاناة في عدم الارتكاز على معطيات سكانية حقيقية لبناء سياسات ومشاريع تنموية ذات جدوى فعلية.

المشكلة الأساس في إشكالية السكان في لبنان؛ وهي الاشكالية التي شكلت الهم البحثي الأول في هذا الكتاب، الكل يعرفها والكل يعي تلازم ارتباطها بالنظام السياسي الطوائفي، هذا النظام المعرقل الفعلي التاريخي لأي احصاءات دقيقة عن واقع السكان في لبنان. من هنا، باعتقادي، جاء العنوان الفرعي لهذا الكتاب الذي يعطي للسياسة الأولوية في صوغ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حفزت هذه المسألة مؤلف الكتاب ليضعها كإشكالية يركّز، من خلالها، على قراءة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، والمبنية على الواقع السياسي دائم التغير بما هو محاصصات وتوزيع مناصب، تنعكس بدورها تطورًا اجتماعيًا مبنيًا على علاقات تتجاوز الحدود المتغيرة بدورها، وعلى بنى أهلية تبدأ بالعلاقات القرابية ولا تنتهي بما تتيحه الانتماءات الدينية، بل تتعدى ذلك، إلى ما تتيحه الانتماءات الطائفية والمذهبية من علاقات. وقد بنى شوقي عطيه قراءته هذه على أساس مسح ميداني بالعينة. هذه التقنية التي باتت تعتمد اليوم كوسيلة احصائية أساسية في لبنان، في ظل غياب الاحصاء السكاني الفعلي عنه منذ العام ١٩٣٢.

لن ندخل طبعًا في خضم الأرقام والقراءات الاحصائية الغنية في هذا الكتاب. ولكن

ما يمكن قوله فيها أنها باتت تعدّ، منذ الآن، مرجعًا هامًا للكثير من الأبحاث الأكاديمية المتعددة المجالات التي يمكن أن تأتي لاحقًا.

المسألة الثانية التي شكلت همًا بحثيًا في كتاب السكان في لبنان، تجلّت في واقع الارتباط السياسي الهش بين الديموغرافيا والنظام الطوائفي في لبنان. لقد بيّن عطيه في هذا المجال كيف أثّر هذا الارتباط على إحداث الكثير من الخلخلات العنيفة لهذا النظام منذ القرن التاسع عشر، وصولاً إلى اليوم؛ خلخلات أدّت إلى الكثير من الثورات الأهلية في لبنان. وقد ظهر على امتداد السنين الماضية أن كل تنامي ديموغرافي لطائفة من الطوائف الكبرى، تتنامى مطالباتها بحقوق أكبرلموقعها في السلطة، وبالتالي لأفرادها.

يشير عطيه أيضاً إلى أن ما توصل له اتفاق الطائف من خلال التأكيد على نظام المناصفة الحصصية بين المسلمين والمسيحيين، بغض الطرف عن الواقع الديموغرافي، ليس إلا حلاً مرحليًا قد تخلخله الديموغرافيا لاحقًا، إذا ما تزايد الخلل العددي بين نمو الطوائف في هذا البلد.

لقد ربط عطيه أيضًا مسألة الخصوبة للطوائف بقضايا الاقتصاد والهجرة. وبيّن كيف أن معدلاتها تنمو لدى الطوائف المغبونة اقتصاديًا، وهذا أمر تلمّسناه بشكل واضح في الدراسات التي تمت على مدينة طرابلس؛ وهي الدراسات التي بينت تشيخًا واضحًا في الفئات الغنية، وهجرة كبيرة في صفوفها، مقابل الفئات الفقيرة الفتية التي ما زالت تمتد مجاليًا وديموغرافيًا في المدينة.

يتناول هذا الكتاب عرضًا وتحليلاً للواقع السكاني في لبنان منذ قرنين حتى اليوم، مبينًا بالأرقام ما آلت إليه الأمور، وخاصة في جبل لبنان، أيام المتصرفية. والتغيرات الصادمة لفئة من اللبنانيين بعد توسع جبل لبنان ليصل إلى حدود لبنان الكبير. وقد أظهر بالأرقام الغلبة العددية للموارنة والدروز في الجبل، مقابل الغلبة المثلثة للبنان الكبير المتمثلة بالموارنة والسنّة والشيعة، بالاضافة إلى تصدّر الدروز الأقليات الباقية، مزاحِمة في ذلك «أقلية» الروم الأرثوذكس، وانعكاس ذلك على الوضع السياسي، وتأرجحه بين سلم هشّ وتوتر مستدام، ومشاريع حروب أهلية، وصلت في محطات كثيرة إلى الانفجار.

وفي القسم الميداني يعرض عطيه بالتحليل والتفسير الأوضاع السكانية في لبنان في مجالات كثيرة: العمل والتعليم والخصوبة والهجرة، وغيرها. ويبين بما لا يقبل اللبس

أن لا افتراق بين الطوائف اللبنانية على أساس أنها طوائف، بل على أساس أوضاعها الاقتصادية والتعليمية وموقعها من السلطة، وهو الموقع الذي يتغير ويتبدل بتغير وتبدل أوضاع الطائفة في النظام السياسي الاجتماعي الذي يعطيها وحدها أحقية الوجود، وبعد ذلك يأتي الفرد، باقتراضه مواطنا.

لن أطيل الكلام في مواضيع الكتاب، فهي أغنى من أن يتمّ عرضها ضمن هذه الكلمة. ما أريد التأكيد عليه هو أن باكورة انتاجات شوقي جاءت على شكل كتاب جد هام في مضمونه، جد دقيق في احصاءاته، وجد قيّم في استنتاجاته، وهو من الكتب التي لا بد وأن نعود لها كثيرا، كمرجع متعمق في إشكاليات السكان في لبنان.

أنا على يقين، في الختام، أن شوقي، في كتابه هذا، ليس إلا في بداية مرحلة بحثية. وهو، لذلك، لم يتأخر في الاشتراك في مؤتمر المعهد لهذه السنة الذي جاء تحت عنوان «العمر الثالث»، بورقة بحثية حول «المجتمع اللبناني: مجتمع هرم». وهذا الأمر إن دل على شيء، فهو يدل على أن لذّه البحث قد أصابته. ولهذا أقول إننا ننتظر منه الكثير سيما، وكما قلت في بداية هذه الورقة، أنه اختار ميدانًا نحن نتعطش ضمنه إلى الكثير من الدراسات. بل ونحلم أن يطلّ هذا التخصص في المعهد بشكل أفعل مما هو عليه الآن.[1]

(١) نص الكلمة التي القيت خلال حفل توقيع الكتاب الذي جرى في مركز الصفدي الثقافي في طرابلس خلال شهر اذار الماضي ٢٠١٤

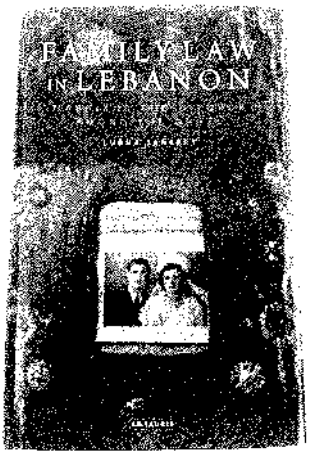

Family law in Lebanon marriage and divorce among the Druze

Lubna Tarahy
Publisher: I. B.Tauris & Company, Limited
Publication date: 26/11/2013
Pages: 288

يتميز لبنان، كبلد، بإزدواجية قانونية وذلك لوجود نظامين قضائيين يخضع لهما المواطن الواحد: الأمور المدنية الجزائية والجنائية وهي متعلقة بجهاز قضائي مدني، والأحوال الشخصية التي تخضع للمحاكم المذهبية. إن كل طائفة في لبنان تتبع قوانينها الخاصة بها فيما يتعلق بالزواج والطلاق والوصاية والإرث، وكل قانون يعكس الخصوصية العقائدية والقيّم المتعارف عليها ضمن الطائفة. لهذه الأسباب مجتمعة، فإن أي بحث يتعلق بالأسرة، كالبحث في موضوعي الزواج والطلاق، لا بد وأن يعتمد وثائق المحاكم الشرعية كمصدر أساسي له.

بناءا على ما تقدم، يتناول هذا الكتاب المعنون: «قانون الأسرة في لبنان: الزواج والطلاق عند الدروز» دراسة موضوعية للقوانين ولإجراءات الزواج والطلاق عند طائفة الموحدين الدروز من خلال قضايا الطلاق وعقود الزواج المقدمة في المحكمة المذهبية في بيروت من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ٢٠٠٤.

وتتضمن الدراسة محورين: الأول: يتناول مسألة علم الاجتماع القانوني الذي يبحث بدور القضاء والقانون، أما المحور الثاني فهو عبارة عن دراسة سوسيو ـ أنثروبولوجية لأنماط الزواج والطلاق والتغيرات الحاصلة في هذا المضمار عند الطائفة الدرزية في لبنان، مع عرض مفصل لبعض القضايا والتجارب الشخصية مع التركيز بشكل أكبر على تجارب النساء.

تحتوي الدراسة على الكثير من المعطيات الكمية الإحصائية، كما على دراسة حالات متنوعة لأشخاص شاركوا الكاتبة تجاربهم الشخصية. لقد تمّ عرض كل هذه المقاربات في إطار خصائص «المجتمع» الدرزي التقليدي المبني على اللحمة الاجتماعية التي ترفض كل أشكال الخلاف، وترفض كذلك أو تحاول الحد من ظهور أي نزاع حتى ضمن الطلاق.

والكتاب مقسم الى ستة فصول. يتناول الفصل الأول المنهجية البحثية المتبعة في الدراسة والأطار النظري الذي طرحت عبره الاشكالية. يعرض الفصل الثاني لمحة تاريخية عن الطائفة الدرزية مع التركيز على بعض المفاهيم الدينية، كما ويتطرق للتنظيم الاجتماعي لهذه الطائفة الذي يمكن تقسيمه إلى شريحين اجتماعيتين: دينية وغير دينية. ويقدم الفصل الثالث خصائص الزواج عند طائفة الموحدين الدروز، فيبدأ بعرض تقليد الزواج وكلفته التي يتحملها الزوج فقط مما يفسر تأخر عمر الزواج، ثم يعرض هذا الفصل الخلفية القانونية التي ترعى عقود الزواج متناولاً ما يميز الدروز في مسألة رفض تعدد الزوجات، ثم يحلل العقود، متطرقًا لموضوع المهر وفرق السن والعمر الخ. أما الفصل الرابع، فيتناول ظاهرة الطلاق، ويبدأ بعرض قضية الطلاق كحالة، ثم يتحدث عن الخلفية القانونية للطلاق مع الاشارة إلى حق الزوجة برفع قضية طلاق واستحالة إعادة الزوج لطليقته وغيرها من قوانين. يعرض هذا الفصل أيضًا لدراسة أسباب الطلاق ومؤشراته، كما لتجارب الطلاق ضمن المحكمة مع التركيز على دور القاضي والمحامين وأفراد الأسرة والأشخاص المعينين من قبل القاضي لإصلاح ذات البين. ولقد خصص الفصل الخامس لمحاولة المقارنة بين نسب الطلاق والزواج والإضاءة على ما يمكن أن يشكل مؤشرا للطلاق، كفرق السن بين الزوجين. ويعيد الفصل الأخير طرح الإشكالية ضمن مفهوم «التغيير الهامشي» بحيث أظهرت الدراسة أن الدروز لا يقبلون التغيير ولا التعبير العلني عن مشاكلهم خاصة إذا ما نتج عن ذلك ما يمس اللحمة الاجتماعية للجماعة.

ضوابط الولاء الأهلي وسياسة المدينة قبضايات بيروت (١٩٢٦ ـ ١٩٧٥) ومصيرهم في عهد الأحزاب

حسين محمد فاعور

الناشر: المؤلف، تاريخ النشر: ٢٠١٣،
عدد الصفحات: ٣٦٠

ثمة نشاط لا بد منه في الحقل السياسي لأي مجتمع، وبما هو مجال تنافس وصراع وتوافق بين القوى السياسية المختلفة التي تتحرك فيه مستمدةً اجتماعياتها (الفئات الاجتماعية التي تتشكل منها) من الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة والانقسامات التي تولدها. ويقوم هذا النّشاط على الحشد الشعبي، سواء تعلّق الأمر بالتشجيع على العضوية الحزبية، أو استقطاب الجماهير في التنافس الانتخابي أو الصراع السياسي أو العسكري.

وعملية الحشد الشعبي تقوم على آلية علاقة يتواصل فيها القادة السياسيون مع الجمهور عبر وساطة معيّنة (حزبيّة أو غير حزبيّة) ذات صلة بسمات المجتمع ونظامه السياسي. وفي بلادنا غالبًا ما ترتكز الزعامة السياسيّة على الطائفيّة والمناطقيّة، حيث يشكل رؤساء العائلات المحليّة وسطاء لدى الجمهور، في الريف شبه الإقطاعي كما في المدينة ذات النّشاط الإقتصادي التّجاري وشبه الرأسمالي، فباتت الزعامة مرتبطة بالبنية العائليّة من ناحية، ومن ناحية أخرى بالطائفة التي تقتصر إقامتها على منطقة محدّدة، وتتجاوزها في آن واحد.

تكشف الدراسة آلية الزعامة السياسيّة التقليديّة في لبنان، ومنطقها القائم على الأدلوجات الطائفيّة و«القبضنة» الاجتماعيّة، وتحوّل هذه القبضنة من عائليّة ومحليّة إلى حزبيّة تتجاوز حدود المنطقة الطائفيّة، وهي قد اعتمدت في تحليل هذه الظاهرة على منهجية مركبة: اجتماعية ـ سياسية ـ أنتروبولوجية، حيث تطلّب الأمر اختيار تقنية المقابلة غير المقنّنة مع من بقي على قيد الحياة من القبضايات وقت إعداد الدراسة، وبما يتيح

الإطلاع على سيرهم الذاتية من خلال الإجابات المفتوحة، بالإضافة إلى مقابلات مع عدد من مسؤولي الأحزاب اللبنانيّة لمقاربة مدى تجاوزها بنية ووظيفة القبضنة التقليديّة، ثم مقابلات مع مجموعة من كبار السّن الّذين عايشوا عهديّ الزعامة التقليديّة والزعامة الحزبيّة.

بناءا على ما تقدّم، يتناول هذا الكتاب المعنون: «ضوابط الولاء الأهلي وسياسة المدينة ـ حالة قبضايات بيروت (١٩٢٦ ـ ١٩٧٥)» دراسة هذه الشريحة من الناس في بيروت خلال الفترة الممتدة من الثلاثينيات حتى عشيّة الحرب اللبنانية (١٩٧٥) وقد أتاحت كشف الكثير من أواليات اشتغال السلطة أية كانت طبيعتها: زعامة أم جهاز تابع للسلطة المركزيّة، كما أتاحت الدخول إلى عالم المدينة السفلي في لبنان.

وجاء الكتاب في ثلاثة أقسام. تناول القسم الأوّل ظاهرة القبضاي وتضمّن فصلين، عالج الفصل الأوّل موضوع التنظيمات التي تقرب من / أو تبعد عن مفهوم القبضاي مثل: الصعاليك، والفتوة ومعانيها، والفتوة الصوفية، والفتوة (هل هي الفروسية الشرقية؟)، والمافيا كظاهرة جرمية ومقارنتها مع ظاهرة القبضايات في مجتمعاتنا. أمّا الفصل الثاني، فتناول ظاهرة القبضاي من الحكم العثماني حتى بداية الحرب اللبنانية (١٩٧٥)، وتناول أدوار الظاهرة في فترات متتالية بدءا من الحكم العثماني، ثم الانتداب الفرنسي والاستقلال، وخلال ثورة ١٩٥٨ وانتهاء بفترة الحكم الشهابي حتى بداية الحرب اللبنانية. أمّا القسم الثاني، فقد حدّد هويّات القبضايات وتجارتهم ومهنهم، وتألف من فصلين حيث تناول الفصل الأوّل هويّات القبضايات والظروف التي أدّت إلى بروزهم كما تناول مجتمع القبضايات ومراتبهم. وتناول الفصل الثاني أنواع التجارة والمهن المرغوبة التي راجت في عالم القبضايات، واستخراج الريوع، من العمل في سوق الخضر إلى المرفأ والأسواق والمقاهي ومواقف السيارات وسركات القمار والملاهي ودور السينما وبروليه السبق والدخان المهرّب. ودرس القسم الثالث علاقة القبضاي والزعيم والحزب وتناول الفصل الأوّل منه صراعات الزعماء من أجل الحفاظ على مناطق نفوذهم وعلاقتهم بالقبضايات، والخدمات التي يقدّمها الزعيم للقبضاي، باعتباره صلة الوصل بين الزعيم والناس. في حين تناول الفصل الثاني، الأحزاب السياسيّة، والتجربة الحزبيّة في لبنان، والطائفية، والميثاق والعرف، وهل أخذ الحزب دور القبضاي؟

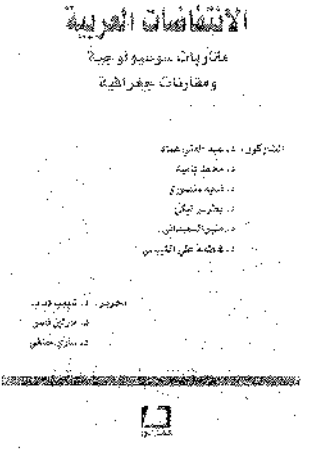

الانتفاضات العربية
مقاربات سوسيولوجية ومقارنات جغرافية
كتاب: أعمال مؤتمر

تحرير: شبيب ديّاب، مارلين نصر، ساري حنفي
عدد صفحات الأوراق البحثية باللغة العربية ١٥٦
عدد الأوراق البحثية باللغة الانكليزية ١٣٥
منشورات: الفارابي، تاريخ النشر: ٢٠١٤

شكلت الحركات الاحتجاجية في العالم العربي صدمة فاجأت أوساط الإنتاجات المعرفية البحثية التي وقفت فترة من الوقت موقف الحيرة أمام مواجهة صلاحية أدواتها ومناهجها التي استخدمت فيما سبق في دراسة المجتمعات العربية وفهمها.

فهذه المجتمعات كثيرًا ما إعتبرت راكدة وعصية على التغيير بسبب من ضعف، بل من غياب إحساس شعوبها بالحاجة إلى الديموقراطية وما تنطوي عليه من مبادئ ومعايير وآليات خاصة بالتمثيل السياسي والرقابة والمحاسبة، أي أنها اعتبرت مجتمعات استثنائية تعهدها عسف سلطة استبدادية على مدى قرون. إلا أن ما جرى شكل بالفعل صدمة تداركها الباحثون قبل أن يتنبأ بها البحث العلمي ووضع الباحثين أمام مجموعة من التساؤلات:

هل ما جرى يشكل خطة طريق نحو الديمقراطية؟

من هم الفاعلون الجدد وما هي أدواتهم؟

هل يمكن الحديث عن ظهور فاعلين جدد مثل الشباب القادرين على تجاوز خطوط الصدع الأيديولوجي والمذهبي والعرقي؟

ما هي الدوافع السياسية والاجتماعية لنشوء هذه الانتفاضات؟ ما هي خريطة القوى الفاعلة في هذه الانتفاضات؟

ما هو دور المؤسسة العسكرية؟

وما هو أثر الإعلام بشقيه المرئي والالكتروني في الحراك؟

ما هو دور الحركات الاسلامية في هذه الانتفاضات؟ وهل نحن في صدد تكون حقبة ما بعد الاسلامية، على النحو الذي اقترحه آصف بيات وروي أوليفر؟

ما هو دور المرأة؟

ما هي منظومة المفردات المستجدة في توصيف الحراك في الغرب من ضمنها الخطاب الاعلامي؟

ما هي المقاربات السوسيولوجية الغربية لهذا الحراك؟

مجموعة من الأسئلة البحثية، تحاول ورشة العمل (التي تضمن أعمالها الكتاب) أن تجد اجوبة علمية لها من خلال أبحاثها المقترحة، لتنقشع الرؤية المعرفية في موضوع الحراك القائم

نص اللجنة المنظمة

شروط نشر الأبحاث في المجلة

ترحب مجلة العلوم الاجتماعية باسهامات الباحثين والكتاب في ميادين العلوم الاجتماعية كافة، والمجلة تفضل أن تكون الابحاث اصيلة أو مبنية على بحث ميداني. ويقصد بالأصالة تلك التي لا تقوم على تجميع الأدبيات فقط ولكنها تخلص إلى ابتداع نص جديد وربطه في اهتمامات البحث المطروح.

الشروط العلمية الأخرى:

١. يشترط في البحث ألا يكون قد قدم للنشر في أية مجلة أخرى سواء تم نشره أو لم يتم.

٢. تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة العالية، يتم انتقاؤهم بسرية تامة وذلك لتبين مدى أصالتها وموافقتها شروط النشر المعمول بها في المجلة، ومن ثم مدى صلاحيتها للنشر.

٣. يجوز للمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على المادة المرسلة وتحتفظ بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة هيئة التحرير واللجنة الاستشارية للمجلة.

٤. ان ظهور المادة وترتيبها في المجلة يخضع لاعتبارات فنية فقط، وما ينشر فيها يعبر عن رأي كاتبه.

الشروط الفنية:

١. تقدم البحوث (مدققة ومصححة طباعيا ولغويا) ومنضدة على الحاسوب وفق شروط

النشر في المجلة، وترسل (مرفقة بالسيرة الذاتية للباحث أو الكاتب إلى رئيس التحرير مطبوعة على ثلاثة نسخ ومعها قرص (CD).

٢. يرفق البحث بملخص عنه لا يزيد عن العشرة سطور، يتضمن: موضوع الورقة/ القضية المطروحة، ب) المنهجية المعتمدة، ج) أبرز النتائج/ الأفكار.

٣. الخط:

- يعتمد خط العربي: ١٤، Simplified Arab

للغات الأجنبية: ١٢.

٤. تكتب الأسماء الأجنبية الواردة في النص باللغة العربية، على أن تكتب عند أول ورود لها بلغتها الأصلية بين قوسين.

٥. يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في المقالات المرسلة إلى المجلة ٧٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع...

٦. في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو ما يشبهها فإنه يتم أخذها بالماسحة Scanner وإرفاقها بالملف الإلكتروني كصورة.

٧. ترقيم العناوين في النص:

- تعطى العناوين الرئيسية الترقيم التالي: أولا، ثانيا، ثالثا، الخ (bold)
- تعطى عناوين المستوى الثاني الترقيم التالي: ١.، ٢.، ٣.، الخ
- تعطى عناوين المستوى الثالث الترقيم التالي: أ.، ب.، ج.، الخ
- أما المستويات: الرابع وما بعده فللمؤلف أن يختار ما يراه مناسبا فيها باستثناء ما ورد في المستويات الثلاثة الأولى.

٨. المصادر والمراجع في متن النص

- توضع المصادر والمراجع في متن النص بين قوسين، بحيث يذكر اسم المؤلف وتاريخ النشر. مثال: (النعيمي، ٢٠٠٥). وإذا كان للنعيمي مرجعان في العام نفسه، يقال: (النعيمي، ٢٠٠٥ ـ أ)، و(النعيمي، ٢٠٠٥ ـ ب).
- لا تذكر الألقاب (الدكتور، الأستاذ)

- إذا كان هناك أكثر من مؤلف تضاف كلمة «وآخرون» (النعيمي وآخرون، ٢٠٠٦).
- إذا كان هناك اقتباس أو أراد كاتب الورقة الإحالة إلى صفحة معينة يضاف رقم الصفحة (النعيمي، ٢٠٠٥، ص. ٢١).
- إذا كان المرجع أجنبيا يذكر اسم المؤلف معربًا في متن النص، مثال: . . . . وهذا ما يتفق مع ما توصل إليه كولمان (Colman, 1966)
- المرجع الالكتروني في متن النص: تنطبق عليه قواعد كتابة المرجع الورقي: (المؤلف، السنة والصفحة إن وجدت) (مثال: P. Moliner & J. Vidal: 2003)، إن كان الموقع لجهة رسمية تكتب الجهة، مثال: (وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٠)

٩. الهوامش

- تخصص الهوامش للملاحظات والشروح الإضافية. وتدرج في أدنى الصفحة.
- ترقم الهوامش آليًا (وليس يدويا) عن طريق (Insert/Reference/Footnote) وبصورة متتابعة من أول الورقة إلى آخرها.
- الهامش الأول يخصص للتعريف بالكاتب: الصفة (أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية، مثلاً)، مكان العمل (في الجامعة اللبنانية ـ الفرع الأول، مثلاً). ويضيف الكاتب على هذا التعريف عنوانه الالكتروني.

١٠. لائحة المصادر والمراجع ـ قواعد عامة

- توضع لائحة كاملة بالمصادر والمراجع في نهاية الورقة.
- لا يذكر في هذه اللائحة أي مصدر أو مرجع لم يرد في متن نص الورقة.
- لا يذكر أي مصدر أو مرجع في متن النص لم يرد في هذه اللائحة.
- لا تترجم المراجع الأجنبية، بل تذكر كما هي (فرنسية، إنجليزية).
- توضع لائحتان منفصلتان: لائحة للمصادر والمراجع العربية ولائحة ثانية للمصادر والمراجع الأجنبية.

- تضم كل لائحة جميع المصادر والمراجع المستخدمة (مقالات، كتب، أطروحات، الخ.)، مرتبة أبجديا بحسب إسم العائلة للمؤلف.
- لا تعطى للائحة المصادر والمراجع أرقاما تسلسلية، الترتيب الأبجدي يفي بالغرض.
- إذا كان المرجع أو المصدر صادرا عن مؤسسة (حكومية أو غير حكومية) ولا يوجد مؤلف (شخص) تعتبر المؤسسة هي المؤلف.

١١. المراجع الإلكترونية

تكتب المراجع الإلكترونية كما بقية المراجع الورقية، وفق التسلسل الأبجدي لكنية الباحث، أو لاسم الموقع الرسمي، ويذكر عنوان الموقع كاملا مع ذكر تاريخ استرجاع المقال أو البحث أو المعلومة... في الموقع. (مثال: الأمم المتحدة، (استرجع في ٢٩/ ٨/ ٢٠١٣)

http://www.un.org/arabic/esa/ageing/arabaging.htm

ملاحظة: إن توفر المنهجية الدقيقة والتوثيق الصحيح للمراجع وسلامة اللغة وحسن الصياغة يعتبر من الشروط الأساسية للنشر.